رأي آخر

ملحق يصدر عن مؤسسة مفتاح / كانون الأول ٢٠١٥

عبدالقادر الحسيني عضو مجلس إدارة مؤسسة "مفتاح":

- غياب السلطة التشريعية يحصر القرارات بالسلطة التنفيذية وينعكس سلبا على مراقبة أداء الحكومة.
- للإعلام دور مهم جدا، و بإمكانه أن يؤثر على القرار في غياب المجلس التشريعي.
- الشباب مغيبون، ولا يوجد فهم بينهم وبين والمسؤولين، والحوار أقرب إلى حوار طرشان.
- نطالب وزير المالية بمشاركة حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني لدى عرض الموازنة العامة وقبيل إقرارها.
- نقترح تغييرا في موازنة الأمن في إطار خطة تقشف من خلال التوسع في دوائر والتقليص في دوائر أخرى.
- الموازنة المخصصة للقدس هزيلة جدا ويجب مضاعفتها للنهوض بقطاعات الصحة والتعليم والإسكان.
- مكافحة الفساد: هناك خلل في معالجة قضايا الفساد يجب معالجته على الفور.

مقدمة

حث عبد القادر الحسيني، عضو مجلس إدارة مؤسسة "مفتاح"، وزير المالية في الحكومة الفلسطينية إلى إشراك مؤسسات المجتمع المدني في موضوع الموازنة العامة، مؤكدا على الأهمية القصوى لهذه المشاركة. واقترح إحداث تغيير في موازنة منظومة الأمن الفلسطينية، من خلال التوسع في بعض الدوائر، وتقليص العمل في دوائر أخرى.

ووصف الحسيني في حوار خاص ل"رأي آخر"، الموازنة المخصصة للقدس بأنها هزيلة ولا تذكر، داعيا الحكومة إلى مضاعفتها للمساهمة في دعم صمود المقدسيين.

في حين حذر من غياب دور السلطة التشريعية، وهو غياب سيفضي إلى حصر باقي السلطات في أيدي السلطة التنفيذية.

إلى ذلك، شدد الحسيني على الدور الهام للإعلام في غياب المجلس التشريعي، كما دعا إلى إعطاء المرأة والشباب مساحة أوسع من صناعة القرار، معتبرا أن الانتخابات ستحقق الكثير المكاسب للفلسطينيين.

وفيما يلي نص الحوار:

***** هل ترون تبريرا لغياب وزير المالية المتكرر عن جلسات المساءلة، لبحث موضوع الموازنة وتعزيز المشاركة المجتمعية في هذا الشأن؟ وهل ترون في ذلك تهربا؟**

** نحن نستغرب أولا هذا الغياب أو سمه التغيب، ونرى أنه لا يمكن تبريره، إنما كان المبرر انشغالات، رغم أنه كان هناك اتفاق على موعد، ووعد بأن يتم خلال أسبوعين في شهر تشرين الثاني المنصرم، وهو ذات الاجتماع الذي جرى خلاله استعراض للموازنة والسياسات التي بنيت عليها تلك الموازنة. كما كان هناك وعد بأن يكون هذا العام عام تجري فيه مشاركة حقيقية في موضوع الموازنة. ولكن للأسف، ومنذ ذلك الحين، حاولنا ترتيب موعد آخر ولم ننجح، وبالتالي، فإن الوعد الذي أعطي بأن تكون هناك مشاركة لم ينفذ بعد.

برأيي، لا يوجد شيء يمكن أن يبرر بأن لا يكون هناك استعداد لدى وزير المالية بأن لا يجلس في جلسة مساءلة مجتمعية، وهذه المساءلة لا تعوض بالتأكيد عن دور المجلس التشريعي، ولا تحل مكانه. ولكن نحن نعلم أن المجلس التشريعي معطل ولا يقوم بدوره، وحتى إن كانت هناك اجتماعات مع الكتل البرلمانية، فهذا لا يغطي أيضا دور المجلس التشريعي. فغياب المجلس يجعل قضية المساءلة المجتمعية قضية فائقة الأهمية، وإذا لم تكن هناك مشاركة ومساءلة كما يجب، والمعلومات ليست في متناول أيدي الناس، وبالتالي هناك غموض، فإن هذا سيعود سلبا على نظرة الناس من حيث مضمون الموازنة، بل ستتحول هذه النظرة إلى تشكيك وانعدام ثقة، وعلية نأمل أن تتغير سياسة وزارة المالية بهذا الخصوص.

لقد كنا في السابق وعلى مدى ثماني سنوات منتظمون في جلسات المساءلة، وفي إعداد موازنة المواطن، وكان هناك اهتمام بأن يكون المواطن على دراية، لكن فجأة حصل عندنا هذا التراجع، ونأمل أن نستطيع تجاوزه مستقبلا.

***** كنتم أشرتم إلى هذا التراجع في علاقة التعاون بين وزارة المالية ومؤسسات المجتمع المدني والفريق الأهلي. هل هذا التراجع يعكس توجهات عامة للحكومة؟ وما هي أبرز النتائج التي خرج بها تقرير الفريق الأهلي للرقابة على الموازنة؟**

** هذا ما نستطيع أن نلمسه. فهذه ليست قضية مزاجية من وزير محدد، إنما يبدو أنها سياسة. وبالتالي يجب أن نقول لا لهذه السياسة، وأن نقول هذا الأمر لا يجوز.

تتمة ص (٢)

رأي آخر

تطلق المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح العدد الثاني من **رأي آخر** للعام ٢٠١٥، وذلك ضمن تدخلاتها التي ارتكزت إلى مشروع "تعزيز وصول النساء لخدمات الأمن وتعزيز آليات المساءلة المجتمعية في فلسطين" والذي ينفذ بالتعاون والتنسيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP ومشروع" تعزيز المشاركة المجتمعية في الرقابة على الموازنة العامة والاصلاح الضريبي" ، المنفذ بالشراكة مع ائتلاف "أمان"، معهد "أريج" ، ومركز إبداع المعلم، وبالتعاون مع مؤسسة اوكسفام.

تهدف جريدة "**رأي آخر**" إلى التأثير بالرأي العام والارتقاء بمنظومة المساءلة المجتمعية في فلسطين من خلال تطوير مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز سيادة القانون، وتفعيل الدور الرقابي المجتمعي والمدني للتأثير بالسياسات العامة، وضمان استجابة السياسات المالية والعامة لاحتياجات شرائح المجتمع المختلفة وضمان بلورتها وتحسينها بشكل يعزز وصول الناس للخدمات.

يأتي هذا التدخل من مؤسسة "مفتاح" استكمالاً لجهودها في تعزيز مبادئ الحكم الصالح والديمقراطية، وخصوصاً فيما يتعلق بتدخلاتها في دعم مبادرات الشباب الفلسطيني في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة المجتمعية، بنهج تشاركي يجمع جهود المجتمع المدني الفلسطيني والشباب والمؤسسة الرسمية الفلسطينية، الأمر الذي يساهم في خلق حالة مجتمعية تنادي وتعمل على المستويين المجتمعي والوطني من أجل ضمان وصول جميع شرائح المجتمع لحقوق المواطنة.

ومن هنا، يتناول هذا العدد مجموعة من المقالات والتقارير التي عمل عليها وطورها مجموعة من الشباب الفلسطيني الفاعل ومجموعة الصحفيين الشباب والفاعلين ضمن مؤسسات المجتمع المدني، بحيث يتم المناقشة والبحث في قضايا متنوعة ومختلفة تمس حياتهم اليومية ومجتمعاتهم المحلية، وتدعم حراكهم وحافزيتهم في البحث والتقصي في مواضيع اقتصادية واجتماعية وشؤون عامة تنعكس وتؤثر في دائرة المجال العام والخاص، كمحاولة منهم لطرحها بجرأة أمام أصحاب المسؤولية وراسمي السياسات، وذلك عن طريق توظيف وسائل الإعلام في تعزيز المساءلة المجتمعية وإيصال أصوات الشباب المنادي بتحقيق التغيير للارتقاء بواقع المجتمع الفلسطيني بمؤسساته الرسمية، إيمانا منا بالدور الهام للإعلام في التأثير بالرأي العام والضغط باتجاه إحقاق معايير النزاهة والشفافية، والتأكيد على مبدأ سيادة القانون،

إن غاب هذا الدور بسبب تعطل المجلس التشريعي، تبقى مبادرات المجتمع المدني تضغط باتجاه إحقاق العدالة الاجتماعية، وضمان بيئة تشريعية تضمن حقوق المواطنة الكاملة.

المواد المنشورة في " رأي آخر (اقتصادي) " لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظرها

نحن لسنا شريكا مساهما مساهمة عامة محدودة إن رأى السفينة تغرق يغادرها ويبيع أسهمه. نحن نريد شراكة كاملة. المجتمع المدني كان دائما شريكا كاملا في النضال وفي التضحيات، وبالتالي هو شريك أصيل في بناء الدولة والإدارة. هذا هو التصور الذي نحمله ونناقش فيه الحكومة. ولدينا لقاءات مستمرة. صحيح أن هناك توترا يحدث من حين إلى آخر، ولكن لم ينقطع الاتصال حتى نستطيع أن نعدل في النهاية ما نلمسه من سياسة في هذا المجال، وبالتأكيد ستجد عند الحكومة وجهة نظر، لكننا مع ذلك لا نجد أي أمر يمكن أن يبرر سياستها الحالية.

في استعراضنا للموازنة يوجد عدة ملاحظات، وليس ملاحظة واحدة. ويوجد عدة تساؤلات لأننا لم نشارك كما يجب، وهي في جلها تساؤلات أكثر منها ملاحظات، وبالتالي هناك تساؤلات كبيرة. وفي احتفالية الشفافية الأخيرة أكدت أمان أنها ستقوم بالتعاون مع الفريق الأهلي والمؤسسات بتقديم مقترح لخطة تقشفية تتماشى والاعلان الذي صدر عن الحكومة بأنها تريد أن تذهب إلى خطة تقشفية، وفي خلال هذا الاستعراض تم تسليط الضوء على بعض الأمور. فعلى سبيل المثال هناك بعض بنود الرواتب مضخمة ومحملة في أوجه لا يجب أن تكون محملة فيها. وهناك مديونية البلديات، حيث يرتفع استهلاك الكهرباء بشكل كبير خلال خمس سنوات إلى ستة أضعاف، وعندما تتوقف البلديات وتتخذ قرارا بأن لا تحول للحكومة المبالغ المستحقة عليها، وتتحمل الحكومة هذه المديونية، فإن هذه العلاقة غير سليمة.، ويجب أن نبحث لماذا تحصل البلديات الأموال مقابل استهلاك الكهرباء ولا تدفعها للحكومة، فيما الأخيرة تسددها. تذهب هذه الأموال لتصرف غالبا على البنية التحتية. إذن، هناك خلل في السياسة التي وضعت اتجاه البنية التحتية على سبيل المثال، ويجب أن نبحث هذا الأمر.

ما أود قوله، هو أن موازنتنا كمبنى هي موازنة قائمة على البرامج. وهنا يطرح السؤال التالي: لماذا نحن نركز عليها..؟ لأننا نعتقد أن لدينا موازنة أولا. وهي موازنة قابلة للتعديل، ووضعنا بشكل عام قابل للتحسين. اليوم هناك موازنة التربية والتعليم، وهي تأتي في بنود الموازنة في المرتبة الحادية والأربعين ، وبرأيي هذا الترتيب يعكس الأهمية التي نوليها للتعليم، ونوعية التعليم تؤثر على تحقيق الأمن، علما بأن فاتورة الأمن كرواتب وصلت إلى أكثر من ٣ مليارات شيكل خلال العام ٢٠١٥، وهذه الفاتورة ضخمة جدا. الأمن مهم، وفاتورته في العادة تكون ضخمة، ولكن لو رفعنا من اهمية التعليم في الموازنة، نستطيع أن نقلص في هذا الجانب، ولكن إذا لم يكن هناك حوارا وقدرة في الوصول الى المعلومة والحصول عليها، مع وجود التباين لدى الوزارات نفسها، ولدى دائرة الإحصاء، وإذا لم تتوفر المعلومة، فكيف سأشارك. وإذا المعلومة موجودة فلأي مدى نستعملها، علما بأن بعض المؤسسات تنظر إلى ما أنفقته العام الماضي، وتضع نفس إنفاقها في العام التالي بدون أن نجري الكثير من البحث، وهذا فيه تقصير.

***** كيف سيؤثر هذا التراجع في علاقة الشراكة المجتمعية بين الفريق والحكومة ووزارة المالية على مفهوم المساءلة المجتمعية، وعلى صورة فلسطين في العالم؟**

** فيما يتعلق بصورة فلسطين أمام العالم. هناك مؤشرات دولية من المفروض أن نحققها حتى نستطيع أن نصبح جزءا من النادي الدولي، وأحد أهم هذه المؤشرات هو مؤشر الشفافية، وهو مؤشر قائم على أساس أن هناك معلومات وبيانات محددة يجب أن تعرض وتناقش في موعد معين. ما أود قوله هنا، هو أن فلسطين حتى قبل بضع سنوات كانت قد حققت ٧/٨على المؤشر، وهي درجة عالية جدا. لكن في العام ٢٠١٤ حدث هبوط على مؤشر فلسطين، وهو مؤشر منخفض وفي تراجع، والجهات الدولية الداعمة قد تتساءل كيف ستتعامل مع هذا الواقع؟، لذلك نحاول من خلال شراكتنا مع الحكومة ضمان أن تصعد فلسطين في المؤشر، وان ما نخشاه هو اذا ما واصل المؤشر هبوطه، وإذا أصبحنا لا سمح الله في أدنى المنازل في هذا المجال' فإن الدعم الدولي سوف يتأثر، علما بأن موازنة فلسطين تعتمد كثيرا على هذا الدعم الدولي.

المساءلة على كل حال، ليست فقط المساءلة المجتمعية، ولكن يجب أن يكون هناك رقابة داخلية كبيرة عندما يكون هناك تراجع من هذا النوع.

لدينا علاقة مع الجهات الرقابية سواء في الرقابة الإدارية والمالية، وهيئة مكافحة الفساد ، أو في ديوان الموظفين العام، وعلاقة شراكة في اتجاه بناء نظام نزاهة وطني فعال، إضافة إلى ديوان المظالم، ومؤسسات حقوق الإنسان المختلفة الأهلية منها بالدرجة الأولى، والحكومة أيضا وسويا ومعا نبني نظام النزاهة الوطني هذا.

***** كان لافتا في التقرير الأخير للفريق الأهلي، ما خلص إليه بشأن مخصصات الأمن، وهي مخصصات تستحوذ على الموازنة، وتعادل إلى حد ما موازنات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية. ما دوركم كفريق أهلي للشفافية للمطالبة بموازنة عادلة لا يكون فيها نصيب قطاع على حساب قطاعات أخرى مهمة؟**

** أهم شيء، عندما يتم الحديث عن الأمن بالذات، فلا يجب أن يفهم من ذلك أننا نقلل من دور الأمن. فالدور الأمني مهم جدا. والائتلاف له علاقة جيدة مع وزارة الداخلية. إنما نحن نعتقد أنه يمكن إحداث تغيير في هذه المنظومة في إطار خطة تقشف من خلال توسع في بعض الدوائر وتقليص في دوائر أخرى.

لا يجوز في كل الأحوال أن يكون هناك خلل في توزيع الموازنات. لأن هذا خلل بنيوي ينتج عن عدم ملامسة موازنة التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية لاحتياجات المواطنين خاصة في القرى والمناطق المهمشة والمهملة، وكذلك المناطق المهددة بالاستيطان وهي مناطق مهددة بالزوال كليا أو بالتهجير، ومن هنا ليس من المعقول أن لا أعطي هذه التجمعات ما تستحقه من اهتمام حتى في نطاق العدالة الاجتماعية، وليس من مجرد الأولوية فقط. وبالتالي أي تعديل بنيوي يجب أن يشمل الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، علما بأن البنية التحتية بالخطة الاستراتيجية الوطنية لا تأخذ مكانها المناسب ضمن الأولويات.

*** كيف تتعاملون كفريق أهلي، مع موضوعة القدس. وما يشعر به المواطن المقدسي من إجحاف وشعور بالظلم بحقه في كل ما يتعلق بقطاعات الصحة والتعليم، وصمود المواطنين في هذه المدينة التي تتعرض لأسوأ ممارسات التهويد والأسرلة؟

** إن لم أكن مخطئا فموازنة القدس للعام ٢٠١٥ بلغت حوالي ٥٧ مليون شيكل، منها ٢٢ مليون شيكل مصاريف تحويلية ومساعدات. وهذا المبلغ من الموازنة يقع ضمن قطاع الحكم الذي تتجاوز موازنته مبلغ الأربعة مليارات شيكل، وما خصص للقدس قليل جدا ولا يذكر، وبالتالي من المفترض أن يتضاعف هذا المبلغ، إذا أخذنا بالاعتبار أن السلطة الفلسطينية تشرف على القطاع الأساسي من التعليم في القدس.

أما في موضوع الصحة في القدس، فمستشفيات المدينة على سبيل المثال يغطي فاتورتها نظام تسديد مالي دولي، وليست موازنة السلطة المباشرة، فيما وصلت مديونية المستشفيات الستة الخيرية إلى حوالي ٢٠٠ مليون شيكل، وهي مديونية مزمنة، وليس واردا حتى تجسير هذه المديونية من خلال دفعات شهرية يتم تسويتها في نهاية العام.

في حين أن الإسكان وهو احتياج أساسي جدا في القدس، فهو يحتاج إلى موازنة خاصة ضخمة، إن كنا نتحدث عن حاجتنا إلى أكثر من ٤٠ ألف وحدة سكنية.

***** بالعودة إلى دور المجلس التشريعي. كيف أثر غياب هذا المجلس في إعداد الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها؟**

** النظام الديمقراطي المتين من حيث النزاهة هو نظام يقوم على الفصل بين السلطات. وعندما تتعطل إحدى السلطات يحدث خلل كبير.، فيما نحن لدينا مشكلة أيضا مع السلطة القضائية حيث يتراكم لدى الجهاز القضائي أعداد ضخمة من القضايا ، والبت فيها يتطلب أن يعمل لأكثر من أربع وعشرين ساعة يوميا، بالنظر إلى أن عدد القضاة قليل، والتأجيل كثير، ولا تتمتع السلطة القضائية بالقدرة الكافية على تلبية الاحتياج، بينما السلطة التشريعية معطلة، وبالتالي تصبح جميع السلطات بيد جهة واحدة وهي السلطة التنفيذية، وهذا بحد ذاته يجعل ألأخيرة تصدر القرارات بموجب مراسيم ، وهذا مؤشر مقلق

مع ذلك يمكن القول، أن أوجه الفساد في فلسطين قابلة للسيطرة والانتزاع من جذورها. لكن لدينا تخوفات حين نتحدث عن أثر غياب المجلس التشريعي. نرى أن الرشوة تزداد من عام لآخر. لا يوجد عندنا انتخابات، وبالتالي يبقى المسؤولون فترة أطول على كراسيهم ما يحدث ترهلا إداريا وأطماعا وتضارب مصالح، الامر الذي يتيح تفشي الرشوة والواسطة والمحسوبية، ما يضاعف من الانطباع السائد لدى المواطنين وهو الأهم حيال الفساد. ففي أحد الأعوام لم يكن هناك تعيينات جديدة في السلطة، ولم يكن باب التعيين قد فتح أصلا، ومع ذلك أظهرت الاستطلاعات أن الانطباع لدى المواطنين بأن التعيينات في ذلك العام جرت بالواسطة والمحسوبية، وهذا انطباع سيء جدا. وعليه لا بد من خطوات باتجاه الدعوة لانتخابات..

مقترحي الشخصي، يجب أن يكون على الأقل ثلث الأعضاء من المجلسين التشريعي و الوطني تحت سن الأربعين، وبالتالي يجب أن نضمن فيه مجموعة شبابية، وأن تكون هناك نسبة ٥٠٪ مؤمنة للمرأة خاصة أن المرأة مهتمة بذلك، وإذا نظرنا إلى "مفتاح" على سبيل المثال، نجد أن هناك اهتماما بأن تصل المرأة إلى لجان المصالحة ومراكز صنع القرار، وبرأيي إذا أخذنا بالاعتبار وجود الشباب والمرأة وأعطيناهم دورا تنفيذيا أكبر، فسوف نحل مشكلة الانقسام أساسا، وحتى نستطيع أن نوقف التدهور باتجاه نظام قابل أن يدخل الفساد إليه على نطاق واسع.

***** المجلس التشريعي كدور لازال معطلا. لكن أعضاء هذا المجلس لا زالوا يشكلون عبئا على الموازنة من خلال تقاضيهم رواتب وحوافز وامتيازات عديدة، في مقابل عدم قيامهم بأي دور.. كيف برأيكم نعالج هذه القضية؟**

** صحيح ما تقول. وهذه إشكالية كبيرة، حيث ندفع فاتورة أعضاء المجلس وهو معطل. وبالتالي تدفع رواتب من ضرائب المواطنين لأشخاص لا يقومون بدورهم الذي انتخبوا للقيام به سواء بإرادتهم أو خارج إرادتهم..

كذلك فإن عدم وجود مساءلة عزز الانطباع لدى المواطنين بأن هؤلاء الاعضاء يعطون الامتيازات لتمرير أمور معينة. وقد حدث لغط في هذا الأمر. هل هذا صحيح؟. وهل هو مقبول على أعضاء التشريعي وعلى وزارة المالية؟. لقد تعزز مثل هذا الانطباع للأسف بسبب عدم وجود المساءلة.

***** ما مدى انسجام الموازنة مع خطة التنمية الفلسطينية خاصة في موضوعي الصحة والتعليم..؟**

** للأسف، هذه الموازنة لا تؤدي إلى التنمية المبتغاة . بل هي تؤدي إلى المحافظة على الوضع كما هو عليه الآن. ليس في قطاعي الصحة والتعليم والبنية التحتية فحسب، إنما في جميع القطاعات الأخرى، كالزراعة والمياه والغاز في غزة.

حديثا بدأ تنظيم هذه القطاعات رغم أن نسبة التخصيص لها من الموازنة قليلة جدا. كما أن المخصص للصرف في المجالات التطويرية في التعليم والصحة هي نسبة ضئيلة جدا أيضا. ومعظم الصرف في الصحة هو في الرواتب والتحويلات، وبالتالي هذه الموازنة وحتى لا نكذب على أنفسنا لا تحقق تنمية حقيقية.

***** كيف ترى دور الإعلام في تعزيز وإسناد عمل الفريق الأهلي لدعم الشفافية والمساءلة؟ وماذا أيضا عن دور الشباب وتحديدا في مجال ما يرصده هؤلاء الشباب ويتابعون ما يجري؟**

** للإعلام دور مهم جدا، حيث أن بإمكانه أن يقوم بلعب دور بالتأثير على القرار في غياب المجلس التشريعي، وفي غياب الفصائل والأحزاب خصوصا الاعلام الالكتروني، وأدوات التواصل الاجتماعي. هذا الإعلام مهم جدا، لكن ينقصه الكثير. فلا زالت توجهاته نحو الصحافة الاستقصائية، توجهات ضعيفة، ونحن بحاجة إلى أن نرى إعلاميين يقومون بأبحاث وتحقيقات استقصائية يضعوا المواطن من خلالها أمام واقع حقيقي، وأن يضعوا أصابعهم على الجرح، ويحولوا الأولويات في أذهان الناس باتجاه الأماكن التي بها ثغرات كبيرة. هو دور واعد، وإمكانيات واسعة للتأثير على القرار، ولكن القدرات لا تزال ضعيفة. يجب على مؤسسات الاعلام أن تعمل باتجاه تطوير أدواتها وأدوارها. نحن اليوم نوقع اتفاقيات مع هيئة الإذاعة والتلفزيون، ووقعنا اتفاقية للتدريب الاستقصائي مع وكالة "وفا"، وأعتقد أن هناك كادرا كبيرا وواسعا، وأنا متأكد بأن كل واحد منهم لديه هذا الوعي والتجربة، وبالتالي على مؤسسات المجتمع المدني، خاصة مؤسسات حقوق الإنسان أن تجد وسيلة لعمل شراكة مع الإعلام، ونستطيع أن نقوم بدور كبير، وأن نؤثر على القرار.

الشباب مغيبون، ولا يوجد لغة مشتركة، كما لا يوجد فهم بين هؤلاء الشباب والمسؤولين، والحوار أقرب إلى حوار طرشان. الموجودون في مواقع المسؤولية في جميع القطاعات سواء العام أو الأهلي همومه وأولوياته في واد، وهموم وأولويات الشباب في واد آخر.

أخشى ما أخشاه، إن لم ينخرط الشباب في عملية اتخاذ القرار سريعا عبر الانتخابات، أن نذهب جميعا إلى شق كبير، يضع النخبة المسؤولة في المؤسسات الأهلية والعامة في واد والناس في واد آخر، وهو ما أكدته أحداث الشهور القليلة الماضية. ولعل هذا يطرح التساؤل التالي: لماذا يتصرف الشباب على هذا النحو؟ لماذا لم يجد وسيلة أخرى للتعبير عن نفسه والدفاع عن حقوقه؟ الكرامة هي أن تعرف حقك وتدافع عنه. وإذا لم يجد الانسان منبرا ليعبر فيه عن نفسه فسيلجأ إلى وسائل أخرى، وهو ما وصلنا إليه، وبالتالي يجب أن يكون هناك انتخابات، لأنها الطريق، وهي الخطوة الأولى.

***** هل تعتقد، أن نظام مكافحة الفساد في فلسطين نظام صارم؟ أم أن هناك تراجعا في مكافحته وملاحقة المدانين فيه، خاصة مع إدانة بعض المسؤولين في قضايا فساد، لكن لم تتخذ بحقهم بعد الإجراءات العقابية التي يستحقونها؟**

** لا أستطيع أن أقول بأن هناك تراجعا. أولا، لم يكن هناك في السابق هيئة مكافحة فساد، واليوم لدينا هيئة. ثانيا، لم يكن هناك محاكم خاصة وسريعة في هذا المجال. اليوم بات لدينا مثل هذه المحاكم، هناك محكمة سريعة خاصة. كما لم نكن موقعين على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. اليوم نحن موقعون، ولكن أين الخلل في هذا المجال؟

أولا، في موضوع المحاكمات، المشكلة تتلخص في اللوائح والإجراءات المتبعة لدى هذه المحاكم.، حيث يمكن للمتهم أن يستغل هذه الثغرات ويتجاوزها ويحولها من قضية في المسار السريع إلى قضية في المسار العادي. هذا خلل موجود وواضح ويجب معالجته، وبالتالي تقول هيئة مكافحة الفساد لدى مراجعتها بشأن هذه القضية أو تلك بأنها سلمتها للنيابة العامة، ومن النيابة حولت إلى القاضي، واتخذ الأخير بحقها إجراء معينا، ثم رفع استئناف حولها إلى قضية في المسار العادي، وهو مسار يستغرق النظر فيه ما بين ٧-١٠ سنوات.

نحن كدولة وقعنا على اتفاقيات دولية، ويفترض فينا بعد التوقيع أن نلتزم بها، وأن نعدل قوانيننا في هذا المجال بحيث تنسجم مع هذه الاتفاقيات. إذن يوجد تحديا واضحا في توفيق القوانين المحلية مع متطلبات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وبرأيي ثمة تباطؤ غير مفهوم في هذا المجال.

الأمر الآخر، يتمثل بوجود انطباع بأن هناك انتقائية في التعاطي مع قضايا الفساد. في حين ان هيئة مكافحة الفساد تنفي دائما وجود انتقائية، وبأنها تتعامل مع كل قضية نصلها، لكن يبدو أن هناك قضايا لا تصل إليها.

***** ما نسبة الملفات والشكاوى التي تقدم ل"أمان" بصفتك رئيسا لمجلس إدارتها؟ وكم نسبة ما يصل منها إلى هيئة مكافحة الفساد؟**

** كل توجه لنا ندرسه على حدة ونقيّمه بعض المواضيع ترسل مباشرة إلى الإدارة المختصة لمزيد من الأسئلة. أما القضايا الواضحة جدا، وفيها شبهة فساد، فننصح بان ترسل فورا إلى هيئة مكافحة الفساد ونقوم بالمتابعة، وكل القضايا التي تصدر في التقارير السنوية السابقة، تم متابعتها. نحن اليوم لدينا عدة مطالب لم تتجاوب فيها الحكومة معنا، خاصة في موضوع إصدار قانون حق الحصول على المعلومات. وهذا القانون اليوم أساسي، في حين يجب أن ينظم في أسرع وقت جميع القطاعات بأسرع وقت ممكن.

هناك بعض القضايا التي رفعت على وزراء سابقين، وحتى اليوم لم يتخذ فيها أي قرار. وبعض الجوانب نضعها في تقاريرنا ونقول أنها أولوية في استطلاعات الرأي، وقد ظهرت في الشكاوى كأولوية لم نجد حتى الآن تعاونا بخصوصها من قبل الحكومة، وفي بعض الأحيان تصلنا ردود تكون مرضية بعد إجراء التعديلات عليها. وهناك تجاوب من الكثير من الجهات في التعاون معنا، حيث نعقد جلسات مساءلة، مثلا اجرينا مؤخرا جلسة مع رئيس ديوان الموظفين فشارك فعلا وتلقى النقد وقدم الاجابات على التساؤلات المطروحة. والشيء ذاته انطبق على المؤسسات العامة غير الحكومية التي شاركت في جلسات تناولت تقارير بحثية استهدفتها فتم اجراء نقاش صريح والاجابة على التساؤلات ،. إذن هناك علاقة وقناة مفتوحة تشعرني بالرضا بشكل أكبر.

أعتقد أن هناك مجالا واسعا جدا من التعاون، وهناك إمكانية للمصارحة وهذا أمر ممكن رغم أن بعض الوزراء ينظرون إلى تقاريرنا وكأنها موجهة ضد أفراد وأشخاص بعينهم. في رأيي أن هدف تقاريرنا هو تحسين الأداء، وليس استهداف أشخاص بعينهم.

الواسطة واستخدام النفوذ والمحسوبية في التحويلات الطبية

تحقيق: أمجد ياغي

لم يعد بعض المرضى من غزة يقبل على الإجراءات السليمة للحصول على التحويلة الطبية، ونسبة كبيرة منهم تلجأ عند حاجتها للعلاج في الخارج إلى الواسطة أو استخدام بعض النفوذ لهم في الضفة الغربية، ويرى عدد من المرضى أن الحاجة للواسطة أصبح شيء أساسي قبل البدء في الإجراءات، وبعض الأشخاص من له مصالح خارجية يجد أن حجة التحويلة الطبية هي الطريقة الأنسب لهم للسفر، وهذا بمساعدة بعض الأطباء الذين يحصلون على رشوة مقابل إعطاء نموذج رقم واحد، كما أفادتنا فيه مصادرنا والمباحث الطبية. مقابل ذالك بعض المرضى لا يزال ينتظر حصوله على التحويلة الطبية، وهو لا يعلم موعدها، ومنهم يتضاعف المرض بداخل جسمه، وذنبه أن لا يملك واسطة أو لا يستطيع دفع رشوة.

المحسوبية مطلوبة أيضاً..

سعيد حرب وهو أسير محرر يبلغ من العمر ٢٨ عاماً، قضى في سجون الاحتلال سبعة أعوام، ولحظة اعتقاله أصيب بعيار ناري في وجهه، أدى لتهتك الجبهة اليسرى من الفك وتشوه في شفاه وكسر لعظمة الأنف التي تجعل من عملية التنفس صعبة بالنسبة له على مدار أعوام اعتقاله ولغاية اللحظة، إضافة إلى أنه حرم من ارتداء نظارته داخل السجن وأثر على نظره بشكل كبير. وتشير تقاريره الطبية التي اطلعنا عليها أن لديه تشوها في الوجه وبحاجة ماسة للعلاج وعمليات تجميل.

حصل حرب بعد الإفراج عنه على تقرير "إصابة أحداث الأقصى"، يمكنه من العلاج في المستشفيات الأردنية وغيرها خارجية، باعتباره حالة خاصة تحتاج لمتابعة طبية، إلا أنه منذ عام لغاية الآن لم يحصل على حقه كمواطن في العلاج في الخارج، وعدم وجود وسيلة للتحويل دفعته للبحث عن واسطة في ظل مواجهته لعدة عراقيل للحصول على العلاج. تقول هاجر حرب وهي إعلامية وشقيقة الأسير " استخدمنا واسطة للوصول لأحد ممن يقفون مع حالة أخي في ظل عدم وجود أي وسيلة علاجية له، لكن لم يحصل عليه".

زار حرب إدارة مستشفيات أبو يوسف النجار والمستشفى الأوروبي، لكنهم لم يحصل على أي تقرير لتقديمه للتحويلة، وقال له أحد الأطباء في المشرفين" إيش نعلمك، بدك تستنى لأنه المعابر مغلقة عليك وعلى غيرك "، وتضيف أخته هاجر أن شقيقها يعيش حالياً على المسكنات ومراهم لعينيه بشكل متواصل، كما يعاني من فطريات شديدة، والعلاج المحلي كما وصفه الاطباء هو مؤقت له. فيما أكد له وفد طبي أوربي قبل أشهر أن عملية التجميل التي يحتاجها لا يصلح عملها في غزة، ونسبة نجاحها في ظل الإمكانات المتوفرة هي ٤٠ بالمائة فقط.

وقام رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية بزيارة منزل حرب بعد الإفراج عنه، ووعده الوقوف لجانبه وسفره للعلاج. إلا أنه طال انتظاره، وتضيف هاجر " لأن اخي كان ينتمي لإحدى الفصائل ، لكنه الآن لا ينتمي لفصيله فهو لن يساعده، وهذا واقع يعيشه من يحتاج للعلاج في الخارج إن كان يتبع لفصيل يقف معه ويساعده بالسفر، لكن اخي الان لن يسافر لانه ليس محزب"

في غضون ذالك لاحظت هاجر أن أحد القادة السياسيين تلقى علاجه بالخارج بصورة سريعة وتم التنسيق مع جهة العلاج، ورجع لغزة ولا زال شقيقها ينتظر الوعود، وأي جهة تساعده. لكنها لم تترك هذا الموقف وعبرت خلال منشور عبر الفيسبوك عن موقفها وتعرضت لمهاجمة من أنصار الحزب خلال التعبير عن رأيها وعن ما جرى معهم.

وترى هاجر في موضوع التحويلات الطبية في غزة من خلال بعض مشاهداتها أنه لا يوجد عدالة في التوزيع، وبعض الأشخاص يعانون من أمراض يمكن علاجها في غزة إلا أنهم يمنحون تحويلات خارجية، وآخرون يموتون على عتبات أقسام التحويلات دون أن ينظر إليهم أحد. وتضع استفسارات ما المعايير التي يتم التعامل فيها مع الحالات المرضية، وتدعو لفتح هذا الملف، ووضعة على الطاولة وتحت المجهر، بغرض تحقيق العدالة الاجتماعية في الحصول على حق متساوي في تلقى العلاج.

من جهة أخرى لاحظ معد التحقيق خلال زيارة عدة عائلات ممن لم يحصلوا على التحويلة الطبية، هو حديث بعضهم عن أنهم لا ينتمون للأحزاب ولو كانوا ينتمون لحصلوا على التحويلة، في حين تبين أن الأحزاب في قطاع غزة تستخدم لجان لمساعدة جرحى التنظيم وعلاجهم في الخارج، وعليها تقوم بمساعدة جرحاها لتلقي العلاج والتواصل مع جهات خارجية بعد فتح المعابر أو من خلال معبر بيت حانون، ويندرج هذا الشكل من أشكال الفساد في قطاع غزة وهي المحسوبية الحزبية.

اعتقاد بالواسطة في التحويلات والخدمات

حاولنا الحصول على أرقام دقيقة لعدد شكاوى مقدمة ضد سياسة التحويلات الطبية في غزة من خلال مؤسسات حقوقية أو مؤسسات أهلية تقوم بالاعتناء في المرضى، إلا أننا لم نحصل على الرقم الدقيق، لعدة أسباب، وهي عدم وجود ثقافة الشكوى لدى العديد من العائلات أو المرضى، وأيضاً لا يوجد ألية تقديم للشكوى في متناول المريض.

وقمنا بعمل استطلاع رأي لبعض المواطنين في غزة عبر مواقع التواصل الاجتماعي "facebook" وفي الشارع عن مستوى النزاهة في التحويلات الطبية في قطاع غزة، فرد على الإستطلاع ٣٠ شخص، منهم ٢٧ شخص أكدوا على عدم وجود النزاهة في آلية التحويل، ومنهم ٢ لا يعرفوا معلومات عنها، وواحد تحدث عن أن العملية تتم في نزاهة، وجاءت أبرز الآراء خلال الإستطلاع، المواطن من المواطن إبراهيم الصفطاوي ، حيث يقول " منذ أعوام أرى أن التحويلات الطبية تتم من خلال وجود واسطة في وزارة الصحة في رام الله أو إحدى الشخصيات الاعتبارية في نفس المدينة، حينها تتم عملية التحويل بصورة سريعة وهذا ما لاحظته في عدة حالات ممن حولي". ولاحظ الصفطاوي بعض الحالات المرضية التي يكتشف فيها المرض تحول بشكل سريع إلى مستشفيات إسرائيلية أو في الضفة الغربية على عكس بعض الحالات التي تنتظر أشهر للحصول على التحويلة منهم ابنة عمه المصابة في فشل كلوي.

أما المواطن أحمد شمالي فيرى، أن ثقافة الواسطة موجودة لدى جميع المواطنين، وتُستخدم في غالبية المؤسسات الحكومية خلال تلقي بعض الخدمات، وليس الأمر بالغريب، إلا أنه على صعيد القطاع ازدادت الحاجة للواسطة وخصوصاً في التحويلات الطبية، والبعض يلجأ لاستخدام نفوذه لدى موظفي السلطة في رام الله. يقول " منذ الانقسام ونحن نعلم أن المتحكم في التحويلات هي الجهات الطبية في رام الله، ومنذ ذالك الوقت والكثير من أهالي المرضى يلجؤون للواسطة ولشخصيات تعمل في السلطة".

ويتفق محمود الأسطل مع رأي الصفطاوي وشمالي في استخدام الواسطة وأشخاص من ذوي النفوذ في التحويلات الطبية. ويضيف " كثيراً من الحالات التي لا تملك الواسطة وليس لها أقرباء مناصب لاقت مصيرها في المرض وازدادت معاناتها في ظل انتظارها التحويلة بشكلها الطبيعي، لذا تلجأ بعض من العائلات للواسطة وغيرها على ألا ترى هذه المعاناة التي ربما تتحول لأحزان ويموت المريض".

ووفق استطلاع لرأي المواطنين الفلسطينيين قام فيه الائتلاف لأجل النزاهة والمساءلة "أمان" في العام ٢٠١٤، فإن نسبة ٨٠٪ من سكان قطاع غزة أكدوا أن الواسطة موجودة للحصول على الخدمات، و٣٢,٢٪ من سكان القطاع يؤكد أن سبب عدم التبليغ عن الفساد حسب انطباعهم، هو عدم القناعة بجدوى التبليغ لأنه لن تتخذ الإجراءات بحق الفاسدين، و٦٥,٦٪ منهم يرى أن العقوبات المتعلقة بجرائم الفساد غير رادعة.

منى الطفلة لن تعالج لأنها فقيرة

في أكثر المناطق تهميشاً في قطاع غزة وداخل منزل تغطيه ألواح الإسبست، تنتظر الطفلة منى ٩ أعوام منذ عدة شهور تحويلتها الطبية إلى مستشفى إسرائيلي، وهي تعاني من وجود مياه في دماغها تسبب لها صداعا دائما ودوارا، حصلت على نموذج رقم واحد بعد معاناة كبيرة وقبوعها في عدة مستشفيات بأقسام الاورام.

ولم تكن هذه صورة المعاناة فقط عند منى، فيما يعاني والدها من شلل نصفي، وشقيقها مصاب في العدوان الأخير، في حين أن والدتها تتابع إجراءاتها بمعاناة شديدة، حيث أكدت أنها لقيت معاملة سيئة على صعيد الأطباء خلال حصولها على نموذج رقم احد، ولدى توجهها لدائرة العلاج في الخارج، نصحها أحد العاملين في الدائرة أن تبحث عن من يساعدها في التحويلة وإلا انتظرت كثيراً.

تقول "أم منى" " ذنبي في الانتظار هو أنني من عائلة فقيرة لا يوجد لنا أي معيل أو أقارب لهم مناصب كغيرنا، لقد قضت منى ٦ شهور معاناة حتى عرفنا سبب ألمها، وفي ظل نقص أدوية وأدوات طبية تعيش الآن على المسكنات".

وأكدت الأم أن الحالات التي كانت في نفس غرفة منى بالمستشفى سافرت للعلاج بصورة سريعة، وتأكد لها ذالك حينما التقت والدة طفلة كانت معهم منذ شهر وقالت لها أن زوجها أجرى عدة اتصالات على الضفة الغربية وبعد أسبوع تحولت طفلتها وتعالجت، على أن تعود مرة أخرى بعد أسبوعين.

أحد مصابي سرطان الدم ويدعى شوكت، كان تقدم لدائرة العلاج في الخارج بطلب الخروج للعلاج في شهر أبريل من العام الجاري، لكنه لم يحصل على التحويلة، وطلب منه أحد الأطباء أن يستخدم واسطة له في رام الله بعد ان حصل على نموذج رقم واحد.

تجار يسافرون على أنهم مرضى

أحد المواطنين، قال:" "إبن عمي توجه للضفة الغربية بموجب تحويلة طبية، وعندما وصل إلى هناك، اتقل للعمل في مصنع خياطة مع شقيقه المقيم في الضفة منذ الانقسام.

مواطنة أخرى، هي مرض، وكانت تعمل لدى مكتب سياحة وسفر، قالت أن بعض الأشخاص يقومون باستخدام نفوذهم في الضفة لتحويل بعض الحالات في الخارج، وقالت "موظف سلطة قديم موجود منذ ٣ سنوات في العاصمة المصرية القاهرة، ويقوم باستغلال نفوذه لتحويلات الطبية والسفر عن طريق معبر رفح وايرز".

سوء إدارة التحويلات

تقول إيمان شنن، مديرة برنامج العون والأمل لرعاية مرضي السرطان، خلال معلومات حصلت عليها، أن السنة الماضية تم تحويل ٦١٥٠ شخص مريض عن معبر بيت حانون "إيرز" وهم مرضى أورام، ومنذ بداية العام حتى نهاية شهر أيار دخل معبر بيت حانون ٢١٠٩ حالة،إلا انه وصل لها معلومات تؤكد أن عددا من المرضى يتوجه إلى بعض المستشفيات في الضفة، وهناك يفاجأ بعدم وجود علاج فيها.

تقول " غزة سقطت من كل الحسابات في موضوع العلاج في الخارج، ويوجد تمييز، وهنا يفرق بين مريض الضفة وغزة، ولا يوجد نظام واضح في العلاج في الخارج، وهنالك حالات انتهى مصيرها إلى الوفاة، وهي تنتظر نموذج رقم واحد والتحويلة".

رشاوي وتزوير

مدير المباحث الطبية في وزارة الداخلية في غزة محمد المعصوابي، أكد ، أن التحويلات الطبية هي ملف شائك، ويحتاج إلى متابعة ومراقبة دائمة بالتنسيق مع وزارة الصحة في رام الله، لأنها المسئولة عن هذا الملف بدائرة العلاج في الخارج التابعة لها، وعدد من الحالات تلجأ للتحويلة الطبية لمصالح خارج قطاع غزة، وتحمل تقارير طبية ليست سليمة.

وصنف المعصوابي التحويلات إلى ثلاثة تصنيفات حسب ما تم الكشف عنها من قبلهم. صنف التحويلات المزورة، وصنف أخر تحويلات سببها الطبيب ويحصل على مقابل من المريض لمصلحة شخصية "رشوة"، والصنف الأخير يتم عملها بدوافع إنسانية وفي ظروف معينة بهدف السفر الى الضفة او غيرها، وهذا الملف للأسف يحصل فيه تجاوزات من البعض، وتم ضبط أشخاص ليسوا مرضى، لكنهم يحتاجون السفر عبر معبر ايرز لغرض الزواج في الضفة وأسباب أخرى مثل التجارة وغيرها ".

أما على صعيد التزوير والذي يعتبر جريمة، فقد المعصوابي أنه تم إلقاء القبض على ٤ مزورين، اثنان من شمال القطاع واثنان من الجنوب، وهم لهم باع طويل في التزوير خصوصاً في التحويلات الطبية، وتقوم مهمتهم بتغيير البيانات الشخصية ويبقى التشخيص كما هو مع ختم الاطباء، حتى لا يظهر التزوير. ويقول "لا استطيع أن انفي وجود هذه الحالات في غزة، وهنالك استغلال لدى أصحاب المصالح والنفوذ في التحويلات ".

ولم يكن التزوير فقط ما أدرج ملفاته في المباحث الطبية، فقامت بإلقاء القبض على بعض الأطباء تلقو رشوة مقابل إعداد تقرير نموذج رقم واحد، وتم التحقيق مع المرضى الذين أدلوا أن الأطباء من منحهم التقارير مقابل مبلغ مال متفاوت بين طبيب وأخر، ويضيف المعصوابي أن تم توقيف الأطباء، وينوه أن الخطورة تكمن في التحويلة الطبية التي تذهب لمن لا يستحق ويحرم منها من يستحقها.

وبالاطلاع على اللوازم، لإتمام التحويلة، يجب أن يكون للمريض ملف طبي، وهنالك عدة طرق تمر فيها التحويلة من خلال إعتماد المستشفيات التي يعالج فيها المريض، وأثنائها الكشف في حال التزوير، ويتم تسليمها للمباحث الطبية، ويستدعي صاحب التحويلة للتحقيق، وفي الجهة الأخرى وخلال الكشف عن إعطاء الطبيب تقرير نموذج رقم واحد لمن هو ليس مريضا، يتم إرسال كتاب للمستشار القانوني في وزارة الصحة عن هذا الإجراء، واستدعاء الطبيب لأخذ أقواله، وفي بعض التحقيقات نفاجأ بتورط الأطباء في إصدار عدد من التحويلات الطبية، وتنتهي قضيتهم بإرسال الملف للنيابة العامة.

واستنادا إلى معلومات المباحث الطبية، تم في الفترة من حزيران ٢٠١٤ إلى تموز ٢٠١٥ إلقاء على قرابة ٤٠ حالة مخالفة في نظام التحويلات منها ٣٦ بفعل مختصين في المجال الطبي، و٤ حالات تزوير.

دائرة العلاج : لا واسطة ولا محسوبية

من ناحيته، أكد بسام البدري مدير دائرة العلاج في الخارج التابعة لوزارة الصحة عدم واسطة في الدائرة. وقال: "هنالك تشديد على ورقة التحويلة التي تعطى للمريض نفسه، وأي مواطن يستطيع الوصول لمكتبه، والمطالبة بحقه، إلا إذا كان هناك بعض الأطباء الذين يستغلون حاجة المريض، فهذا يرجع للمريض نفسه ".

وفيما يتعلق بالتقارير الطبية بدافع الرشوة من الأطباء، أفاد البدري، أنه لا يعلم في هذا الموضوع وهو على استعداد لاستقبال كل من لديه معلومة في هذا الجانب ليتم معالجتها، موجها اللوم والمسؤولية لإدارة المستشفيات، لأن عمل دائرته يقوم على التدقيق في الملفات من ناحية طبية وكشفها، وقد تم كشف عدد من الحالات ليست مرضى في الواقع. في حين اكتشف دائرة العلاج في الخارج تزوير توقيعات أطباء، وتم استدعاء الأطباء والكشف عن مزورين في التقارير، واتخذت ضدهم الإجراءات القانونية.

دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية

أعدت لصالح: "مفتاح"..

خلصت دراسة تقييمية لقانون ضريبة الدخل لعام ٢٠١١ وتعديلاته من منظور العدالة الاقتصادية والاجتماعية أعدها كل من د. نصر عبد الكريم، ود. نادر سعيد، و ا. ابراهيم أبو هنطش لصالح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" ونشرت نتائجها يوم الأربعاء ٢٩ ديسمبر ٢٠١٦ إلى مجموعة من الاستنتاجات فيما يتعلق بقانون الضريبة هذا.

وورد في مقدمة الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة: "تعد التشريعات الضريبية أحد أهم الوسائل والأدوات للسياسة الاقتصادية في فلسطين. ويسعى المشرع الفلسطيني من وراء سن وتعديل التشريعات الضريبية لتحقيق جملة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية. أهمها، زيادة الإيرادات الضريبية وتشجيع الاستثمارات وإعادة توزيع الدخول بين الفئات المجتمعية المختلفة. وقد شهد الإطار القانوني في مجال ضريبة الدخل في فلسطين تطورات كبيرة ساهمت في رسم ملامح وسمات النظام الضريبي خلال الفترة الماضية. فمنذ نشأة السلطة وحتى الفترة السابقة للعام ٢٠٠٤، كانت التشريعات الضريبية الموروثة عن الدول التي حكمت أو أدارت المناطق الفلسطينية هي السارية. وفي العام ٢٠٠٤ صدر أول قانون فلسطيني لضريبة الدخل. وتم تعديل القانون في العام ٢٠٠٨ بموجب قرار رئاسي. وفي العام ٢٠١١ صدر قانون جديد لضريبة الدخل ألغى القوانين السابقة، وتبع هذا القانون أربعة تعديلات طالت قضايا ومحاور رئيسية في القانون".

ووفقا لمعدي الدراسة، فقد سعت الدراسة هذه إلى تحليل القانون وتعديلاته من حيث قدرته على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، ومدى امتثاله لأسس النزاهة والمساءلة والشفافية والمعايير الدولية في هذا المجال.

وفيما الاستنتاجات الرئيسية التي توصلت لها الدراسة:

- أثار قانون الضريبة والتعديلات الحاصلة على مواده جدلاً كبيراً من الناحية الدستورية والإجرائية، إذ أن سن القانون وإجراء التعديلات هي مهمة أصيلة للمجلس التشريعي وليس للجهات التنفيذية أن تقوم بها، ولا توجد حاجة ملحة لذلك. كما منح القانون وتعديلاته صلاحيات واسعة للجهات التنفيذية في تطبيق القانون، وفي تعديل النسب والشرائح الضريبية خلافاً للقواعد الدستورية والقانونية المستقرة.
- لم ينجح قانون الضريبة في تحقيق التوازن المطلوب بين الأهداف الثلاثة (المالية والاقتصادية والاجتماعية). وبدا أن تركيزه على تعزيز العائدات الضريبية كان على حساب الهدفين الآخرين الاقتصادي والاجتماعي. ورغم التركيز على الجانب المالي، إلا أن المعطيات تدل على إخفاق الحكومة في زيادة الغلة الضريبية (لم تتجاوز نسبة الضريبة من إجمالي الإيرادات ٨٪ بأحسن الأحوال). ويرجع ذلك إلى استمرار التركيز على المكلفين التقليديين (كبار المكلفين) وأصحاب الدخل الثابت (الموظفين)، وعدم توسيع الوعاء الضريبي ليشمل دخول جديدة غير مغطاة بشكل كفؤ كأصحاب المهن الحرة.
- إن زيادة عدد الشرائح يؤدي إلى تحسين مستوى العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتوزيع أفضل للدخل بين فئات المجتمع، في المقابل، فإن العدد الأكبر للشرائح يؤدي إلى تكلفة أعلى وموارد بشرية أثناء عملية التحصيل. والعدد الحالي للشرائح يعتبر غير مناسب لتحقيق الأهداف الاجتماعية.
- تُظهر المواد المتعلقة بالتنزيلات من الدخل الخاضع للضريبة بأن القانون بدا أكثر تحيزاً للفئات الأكثر ثراء في المجتمع (الشركات وكبار المكلفين). ويتمثل هذا التحيز في إعطاء إعفاءات وتنزيلات كثيرة (خصم للمصاريف) للشركات تصل في مجموعها إلى ١١٪ من أرباح تلك الشركات.
- أخضع القانون الدخل من الزراعة والرواتب التقاعدية للضريبة. ومن شأن ذلك أن يمس دخل فئات اجتماعية واقتصادية مهمشة، وأن يخلق حالة من الارباك عند التطبيق.
- لم يراع القانون عند منح الإعفاء السنوي الحالة الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية للمكلفين عندما خفض إعفاء التعليم وتجاهل مصاريف العلاج والإعالة. وبدا أن القوانين السابقة كانت أقرب لتطبيق العدالة الاجتماعية.
- سُجّلت العديد من الملاحظات والتحفظات على تطبيقات مواد القانون على أرض الواقع، أهمها: عدم وجود آليات للتعامل في موضوع الرواتب التقاعدية، الدخل الزراعي. إضافة إلى ضعف التنسيق بين دوائر الضريبة والأجسام الأخرى الرقابية والممثلة لفئات اجتماعية تخضع للضريبة بموجب القانون. وبينت النتائج أن دوائر الضريبة تواجه صعوبات كبيرة في تطبيق القانون نظراً لضعف الإمكانات المادية والتجهيزات اللوجستية ومحدودية الموارد البشرية وضعف التعاون من قبل المكلفين. المشاركة المجتمعية في إعداد القانون وإقراره بدت ضعيفة، حيث تم تجاهل فئات اجتماعية كثيرة ومؤثرة كالقطاع الخاص والأعمال الصغيرة وممثلي الاتحادات الزراعية والعمالية والمرأة، والمناطق الجغرافية النائية والمهددة بالاستيطان والجدار.
- العبء الضريبي في فلسطين مرتفع بالمقارنة مع الدول المجاورة. توزيع هذا العبء ومصادر تمويله لا يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وأظهرت النتائج أن قطاعات واسعة من أصحاب الدخول المرتفعة لا ينطبق علها القانون كما هو مطلوب. ولا يراعي القانون الأبعاد الاقتصادية ومعدلات الربحية في القطاعات الاقتصادية والأبعاد الجغرافية في فرض نسب الضريبة. كما تثار تساؤلات كثيرة عن آلية التعامل مع المكلفين في قطاع غزة في ظل استمرار العمل بموجب مرسوم الإعفاء الرئاسي.
- إن استمرار سيطرة الضرائب غير المباشرة على الإيرادات الضريبية يقلل من فرص تحقيق العدالة الاجتماعية لأن هذه الضرائب لا تراعي التباينات الاقتصادية والاجتماعية بين المكلفين.
- لا يحقق القانون وتطبيقاته متطلبات الشفافية والنزاهة والمساءلة، حيث تبين أن العديد من مواد القانون يشوبها الغموض والتعقيدات التي تجعلها عرضة للتفسيرات المتباينة.
- أعطى القانون صلاحيات واسعة لمأموري الضريبة وموظفي الدوائر الضريبية، الأمر الذي يشكل بيئة حاضنة لتعدد حالات الفساد المالي والاداري والتعسف في استخدام هذه الصلاحيات.
- أحال القانون معالجة الكثير من القضايا إلى أنظمة وتعليمات تصدر لهذه الغاية. ومن شأن هذا التوسع أن يطلق يد الجهات التنفيذية في تفسير مواد القانون.
- استمرار غياب المجلس التشريعي، والأداء الضعيف للمؤسسات الرقابية، يسهم في إضعاف مستوى الرقابة الداخلية والخارجية على أداء الجهات المنفذة للقانون.
- حق الجمهور في الحصول على المعلومات يبدو مهدداً في ظل ضعف أداء الجهات التنفيذية في نشر الوعي وضمان حرية الوصول للمعلومات ونشرها بطريقة سهلة ومفيدة.
- المشاركة المجتمعية الضعيفة والمحدودة تقلل من فرص الالتزام بأسس الشفافية والمساءلة في صياغة التشريعات الضريبية وفي تطبيقها.
- رغم إشارة القانون إلى ضمان الحفاظ على سرية معلومات المكلفين، إلا أن الصلاحيات الواسعة التي منحها القانون لمأموري الضريبة من شأنها المس بهذا الحق. ومن جهة أخرى، فإن حق التقاضي والاستئناف متاح للمكلفين إلا أنه غير مجد من الناحية العملية، الأمر الذي يدفع المكلفين لإجراء تسويات قد تكون غير مرضية لهم في العديد من الأحيان.
- التوصيات لإصلاح قانون ضريبة الدخل وتطبيقاته
- معالجة الخلل الدستوري والإجرائي الذي أحدثه مسار إقرار قانون الضريبة عبر إعادة الحق الأصيل للمجلس التشريعي في تشريع القوانين وتعديلها. وتوقف الحكومة عن إجراء مزيد من التعديلات دون الرجوع للمجلس التشريعي.
- استكمال اصدار الأنظمة والتعليمات المنظمة للقانون، على أن تراعي مبادئ الوضوح والبساطة والشفافية في التطبيق.
- إعادة النظر في عدد الشرائح الضريبية والعمل على زيادتها لتصل إلى ٥ شرائح بد ٣، بما يضمن تحقيق مستوى أفضل من العدالة الاجتماعية في المجتمع من خلال فرض ضرائب أعلى على الدخول المرتفعة في الشريحتين الرابعة والخامسة. وتحسين أداء الجهاز الضريبي لضمان توسيع القاعدة الضريبية وشمولها لقطاعات ودخول لم تصلها من قبل أو أن مستوى التغطية فيها ضعيف مثل المهن الحرة والصفقات الرأسمالية وتجارة العقارات والأراضي.
- توزيع العبء الضريبي بشكل أفضل يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، ويتطلب ذلك إعادة النظر في القاعدة الضريبية الحالية، بحيث تطال الضريبة الفئات والأنشطة الاقتصادية غير التقليدية والتي تحقق أرباحاً كبيرة ولا تسهم بتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد والمجتمع، أو أن الضريبة لا تطال جميع أنشطتها. في المقابل، من الضروري زيادة الإعفاءات للفئات الأقل دخلاً وللمنشآت العاملة في الأنشطة الإنتاجية والمناطق الجغرافية النائية. والمقترح في هذا المجال زيادة الإعفاء السنوي ليصل إلى ٤٠,٠٠٠ شيكل في المرحلة الاولى. ومنح اعفاءات اضافية للأنشطة الانتاجية التي تولد قيمة مضافة عالية وتخلق فرص عمل جديدة. ومن المهم أن تطال العفاءات الاضافية أيضاً المشاريع العاملة في المناطق المهددة بجدار الضم والتوسع والمستوطنات. وفي ذات السياق، يجب أن تشتمل تعديلات القانون على مواد تحث على زيادة موازنات المسؤولية الاجتماعية للشركات الاحتكارية ومؤسسات القطاع الخاص، على أن يتم حسم هذه الموازنات من الدخل الخاضع للضريبة. وأن يرتبط موضوع المسؤولية الاجتماعية بوجود آليات للرقابة والتحقق من أوجه الصرف.
- إعطاء اهتمام أكبر للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في القانون من خلال التمييز بين المكلفين حسب أوضاعهم الاجتماعية الاقتصادية وخصوصاً ما يتعلق بمصاريف العلاج والتعليم الجامعي والإعالة. وإعطاء ميزة تفضيلية للمكلفين والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والعاملة في المناطق الجغرافية النائية والمهددة بالجدار والاستيطان.
- إعفاء الدخل الزراعي والرواتب التقاعدية وعدم إخضاعها لضريبة الدخل.
- تحسين مستوى التنسيق بين دوائر الضريبة والأجسام الرقابية والممثلة لفئات اجتماعية مكلفة بالضريبة، وذلك من خلال الاعتماد على التعامل الالكتروني (حوسبة النظام الضريبي) وتبادل المعلومات والتنسيق مع الدوائر الرسمية الأخرى.
- رفد الجهاز الضريبي بالإمكانات المادية واللوجستية المطلوبة لتحسين أداء العاملين فيه، وعقد دورات تدريبية لتأهيل وتطوير العناصر البشرية العاملة في الجهاز الضريبي.
- توسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وتغليب لغة الحوار والنقاش مع الفئات الاجتماعية المتأثرة بقانون الضريبة. إضافة إلى تعزسز دور المجتمع المدني عبر توسيع مفهوم المساءلة المجتمعية وتطبيقاتها. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز التعاون ومستوى القبول والتفهم لغايات الحكومة وأهدافها المنشودة في مجال الضريبة، والمساهمة في تعزيز الرقابة الخارجية على أداء الجهات التنفيذية.
- من الضروري أن يتم إعادة النظر بالسياسة الضريبية، بحيث يتم توجيهها لزيادة اعتمادها وتركيزها على الدخول والثروات والأنشطة الاستثمارية التي تحقق مكاسب كبيرة وسريعة، وتخفيف العبء والتركيز على الدخول المنخفضة والسلع والخدمات الأساسية والضرائب غير المباشرة.
- يجب أن تتميز القوانين والإجراءات الضريبية بالوضوح والشفافية لغرض تقوية الرقابة الخارجية (الشعبية ، منظمات المجتمع المدني ... الخ). وبناء نظام رقابي فعال يأخذ على عاتقه الحفاظ على حقوق المكلف والسلطة المالية على السواء.
- تحسين الأداء الإعلامي والتوعوي لدوائر الضريبة عبر الاهتمام بنشر التقارير الدورية والسنوية عن إجمالي الإيرادات الضريبية وأوجه إنفاقها، وضمان حق المكلف والمواطن في الحصول على المعلومات. إضافة إلى تنويع جهود وأدوات التوعية والاستعانة بالكتيبات والبروشورات ووسائل الإيضاح الأخرى كالدورات التدريبية للمكلفين.
- وضع معايير صارمة لمكافحة الأشكال المتنوعة للفساد في دوائر الضريبة. وتفعيل تطبيق مفهوم الشفافية، وتقييد حرية المخمن في فرض الضريبة من وضع ضوابط واضحة وحاسمة غير قابله للتأويلات.
- تسهيل إجراءات فرض الضريبة ومعالجة الملفات الضريبية على المكلفين، وزيادة الحوافز الضريبية للملتزمين والمبادرين لتحفيزهم على مراجعة دوائر الضريبة وتقديم التقارير عن نشاطهم خلال مدة التحاسب وبشكل دقيق.

اقتصاديون: ضريبة القيمة المضافة لا تحقق العدالة الاجتماعية

رناد موسى

أجمع محللون وباحثون اقتصاديون على أن ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين تتنافى مع تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، والتي هي مرتبطة بالسياسة الإسرائيلية وتخدم احتياجاتها دون أن يحق للسلطة الفلسطينية حق استخدامها.

تحقيق العدالة الاجتماعية

يقول الباحث الاقتصادي د. بكر شتية إن الهدف العام من مبدأ الضرائب هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وكأصل من أصول الضريبة يجب أن تتناسب مع كل مكلف حسب ظروفه الاجتماعية والشخصية، وإذا تم صياغتها بالشكل الصحيح من الممكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية.

وأضاف د. شتية، أن المطبق في فلسطين بما يخص ضريبة القيمة المضافة هو الموجود في السجلات الإسرائيلية، كما أن هذه الضريبة مؤرقة جداً ومرهقة لأن المشكلة تكمن في أن مستوى الدخل في فلسطين مقارنة بإسرائيل متدنى جداً، والأمر يصبح غير منصف بأن تكون ضريبة القيمة المضافة بين فلسطين وإسرائيل الهامش فيها فقط ٢٪. وأن تكون في إسرائيل ١٨ ٪ وتنخفض إلى ١٧,٥ ٪ ، وفي بالمقابل تكون في فلسطين ١٦٪ هذا هامش غير منطقي، فنحن بحاجة لنسبة أقل من ذلك، مؤكداً أن هذه الضريبة تفرض على جميع مراحل العملية الإنتاجية، وكل مرحلة تدفع حصتها، وكل ما زادت مراحل العملية الإنتاجية وطالت الخطوات والمراحل لتصل للمستهلك النهائي كلما زادت نسبة الضريبة على المستهلك، وبذلك يكون هناك سوء عدالة لأن ضريبة القيمة المضافة أولاً لا تهتم بالأعباء المالية للمكلفين ولا تهتم بالظروف الاجتماعية والشخصية لهم، وثانياً أنها لا تراعي مستويات الدخول السائدة في فلسطين بالمقارنة مع الدخول السائدة في إسرائيل.

وأضاف:" للأسف نحن ملزمون بنظام جمركي واحد بحسب برتوكول باريس وهذه إحدى أخطائنا، ولا نستطيع التلاعب بها لدينا فقط هامش ٢٪، وفعلياً نحن بحاجة لضريبة المبيعات. صحيح أنها صعبة إجرائيا، ولكن من خلالها نحول الضريبة إلى نسب، والسلع التي يحتاجها المواطن بكثرة نقوم بخفض النسب الضريبة عليها، أما سلع الرفاهية فنقوم برفع نسب الضريبة عليها.

ارتباط بالسياسة الإسرائيلية

وفي ذات السياق قال المحلل الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، إن ضريبة القيمة المضافة مرتبطة بالسياسة الإسرائيلية، وأن أي تعديل من رفع أو خفض لهذه القيمة يجب أن يكون متفقا مع ما هو مفروض في اتفاق باريس، ولأن الظروف الاقتصادية داخل إسرائيل مختلفة عن الظروف الموجودة في فلسطين وعن الوضع الاقتصادي فيها، فإن هذا الترابط في القيمة المضافة لا يساعد الحكومة الفلسطينية ويفقدها القدرة على الاستثمار في هذه الاداة واستخدامها.

وأضاف:" إن مجرد وضع قيمة مضافة على جميع السلع والخدمات هو أمر غير عادل، وهذه الضريبة بحاجة إلى قيمة تمييزية بين السلع، فالمواطن يدفع على السلع الإستهلاكية نفس قيمة الضريبة المضافة التي يدفعها على السلع الكمالية، بالإضافة أن كل ما يتعلق بضريبة القيمة المضافة التي تأتي إلى السلطة الفلسطينية عبر المقاصة تكون من خلال السلع الإستهلاكية ، وبالتالي فإن مجرد تطبيق ضريبة القيمة المضافة هو يمس بمبدأ العدالة الاجتماعية".

رفع التكلفة على المستهلك

من جهته قال مدقق الحسابات في شركة اليرموك في رام الله ناصر العسلي، "إن ضريبة القيمة المضافة ترفع التكلفة على المستهلك،

وأن السلع الاستهلاكية للأسر يجب أن تعفى من هذه الضريبة حتى يتحقق العدل، لأن من يقوم بدفع هذه الضريبة هو المستهلك، وليس الشركات. مضيفاً أن اسرائيل يوجد فيها قوة شرائية واقتصاد مرتفع، ولا يؤثر ارتفاع هذه الضريبة عليها لأنها الرابح الأكبر من ذلك، على عكس ما هو موجود في فلسطين، وبالتالي يجب أن لا تكون هناك قيمة ضريبة مضافة أكثر من ٥٪ في فلسطين،لأن ذلك لا يمثل العدالة الاجتماعية".

من هنا نجد أن ضريبة القيمة المضافة التي يتحملها المستهلك بعيدة كل البعد عن تحقيق أقل مستوى من العدالة الاجتماعية له ولا تراعي ظروفة الإجتماعية في ظل سيطرة وهيمنة إسرائيل المستفيد الأكبر.

إسرائيل تحرق جيوب الفلسطينين والاقتصاد بضريبة المغادرة

نور عبد الفتاح

تحرق ضريبة المغادرة العالية جيوب المسافرين الفلسطينيين وتستنزف أموالهم، دون أي حق قانوني، حيث يفرض على المسافر عبر معبر الكرامة دفع هذه الرسوم الضريبية العالية.

وتصل قيمة التذكرة الضريبية للعبور من الأراضي الفلسطينية إلى الأردن ١٥٥ شيكل، وهي ضريبة تتساوى فيها جميع الأعمار، ولا يعفى منها سوى الأطفال ممن تقل أعمارهم عن عامين.

وتعود هذه الضريبة إلى بروتوكل باريس الاقتصادي، والذي يفرض قيمة ٢٦$ كرسم للعبور، يتم توزيعها مناصفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مع خصم دولار على كل مسافر من الجانب الفلسطيني يوضع في صندوق خاص، لقاء قيام إسرائيل بتحسين المعابر والجسور.

وعليه، فإن نصيب السلطة الفلسطينين من هذه الضريبة يكون ١٢$ عن كل مسافر بحسب هذا البرتوكول، والذي كان من المفترض أن يكون لمدة ١٨ شهرا إلى أنه استمر إلى الآن تماشيا مع الظروف السياسية.

تذهب لصالح الخزينة الإسرائيلية

وفيما وصلت ضريبة المغادرة هذه إلى ما قيمته ٤٠$ تقريبا، يقول وكيل وزارة المالية سابقا مجاهد سلامة، إن هذه الزيادة تذهب لصالح الخزينة الإسرائيلية، والتي رفعت إلى ٣٠$ ثم إلى ٣٥$ ، قبل أن يعود ويرفعها إلى ٤٠$ ضاربا بعرض الحائط كل الاتفاقيات ذات العلاقة، فيما بقيت حصة الخزينة الفلسطينية كما هي "١٢$".

ووفقا للمعطيات واحصائيات المديرية العامة للشرطة للعام ٢٠١٤ ، فإن (٧٦٤٢٨٠) مسافرا تنقلوا عبر " معبر الكرامة" مغادرين الضفة الغربية إلى الأردن.

وبإجراء بعض الحسابات البسيطة فإن حوالي ١١٨ مليون ونصف شيقل تدفع من المواطنين الفلسطينيين على المعبر كضريبة للمغادرة، منها ما يزيد عن ٤٢ مليون شيقل يدفعها المواطنون زيادة لصالح الجانب الإسرائيلي، وفي حال خفض الضريبة، فإن هذا المبلغ سيصرف في الجانب الفلسطيني بدلا من الإسرائيلي، لتصل الاستفادة من مبلغ ألـ٤٢ مليون شيقل الناتجة عن السلع أو الخدمات أو الضرائب.

ويؤكد سلامة على أن خفض الضريبة ينعكس على المواطن الفلسطيني بخفض تكاليف السفر عليه، وبالتالي الإستفادة من قيمتها في الجانب الفلسطيني ، كتسديد فواتير أو شراء سلع، وتحريك عجلة الاقتصاد، حيث ستساهم المنفعة في الموازنة العامة وتحسين الإيرادات للدولة.

مساران لوزارة المالية

وقال سلامة، إن وزارة المالية تتوجه في مسارين فيما يتعلق بالموضوع أولها: تخفيض قيمة الرسوم لما كانت عليه لتخفيف العبء على المواطن، وثانيها: استرجاع الزيادة التي تم دفعها للإسرائيليين، مع استمرار رفض إسرائيل لكل الخيارات المطروحة وعدم استجابتها لهذه المطالبات".

وأضاف:" ستستمر المالية بطرح هذه القضية في المحافل الدولية المختلفة وإعداد ملفات المطالبات والمخالفات ضمن المنظومة السياسية العامة في ظل إعادة النظر بالعلاقات مع إسرائيل، والتي قد تؤدي في مرحلة معينة إن حدثت للوصول إلى القضاء".

يذكر أن رسوم العبور وضرائب المغادرة رسوم دولية وموجودة في كل أنظمة العالم، وتذهب لخزينة الدولة لا لصالح أشخاص أو شركات، وعليه فإن السعي سيكون بالتحكم بقيمة هذه الضرائب وليس إلغاءها.

الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق و مواجهة آثار استخدام المشطوب والمسروق... من المركبات

وضاح الخطيب*

هل نملك الارادة للأطلاع على الحقائق ؟ لمواجتها ؟ هل نملك الارادة ؟ لنقوم بالجهد اللازم ، والعمل المطلوب ، من أجل تعزيز ثقافة سيادة القانون!.

في العالم يموت عددا من البشر كل عام يفوق ما تخلفه الحروب والكوارث الطبيعية مجتمعة (مع استثناء الحربين العالميين الاولى والثانية) . وأفادت منظمة الصحة العالمية في تقرير نشرته ايار المنصرم بأن (١,٢٤) مليون من بني الانسان يموتون سنويا من حوادث المرور في العالم، وتوقعات منظمة الصحة العالمية المرعبة تشير لاحتمال ارتفاع الرقم بحلول العام ٢٠٢٠ الى (١,٩) مليون انسان سنويا، هذا عدا التقديرات التي تشير أن ما بين (٢٠-٥٠)مليون شخص يتعرضون لاصابات غير مميته سنويا .

حوادث السير

وتعتبر حوادث السير وفقا لمنظمة الصحة العالمية السبب الاكبر لوفاة الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٩ . (في فلسطين مثلت نسبة الذين قضوا من حوادث السير من الفئة العمرية ١٨-٤٥ ما يزيد عن ٣٧٪ من الوفيات الناجمة عن حوادث السير التي وقعت في ٢٠١٤ في الضفة الغربية لوحدها).

ومن المفيد الاشارة ونحن **نقرع الجرس بقوة** ، انه وفقا لتقدير أُجري في العام ٢٠٠٠ أي قبل ١٥ عاما. فإن التكاليف الاقتصادية المرتبطة بحوادث السير كانت تناهز ٥١٨ مليار دولار أمريكي ، اي أنها تمثل ما نسبته (١-٣٪) من الناتج القومي الاجمالي للبلدان ، وتبين ايضا ان الآثار المالية التي يتكبدها الأفراد والأسر تؤدي لزيادة حجم الأقتراض المالي والديون بما يعني زيادة الاعباء على الفرد وعلى الدولة.

وتُظهِر الدراسات المختلفة بأن (٩١٪) من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور تقع في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل ويُعتبر الشرق الاوسط الذي نحن جزء منه أحدى هذه المناطق.

معطيات وحقائق

وحسب تقرير صادر عن وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية – المجلس الأعلى للمرور، في شباط من العام ٢٠١٥، فإن الاصابات الناجمة عن حوادث مرورية وقعت في الضفة الغربية خلال العام ٢٠١٤ زادت عن (٧٢٠٠) اصابه وكان نصيب الفئة العمرية ١٨-٤٥ منها (٦٣,٥٪) منها وبلغت الوفيات ايضا خلال ذات الفترة (١٠١) وفاة . وأما الاضرار المادية التي لحقت بالمركبات فقد بلغت ما يقارب (١١٠٠٠) ضرر مادي. ان الارقام عن فلسطين تثير الرعب ، وتستوجب وقفة جدية من جميع الجهات الرسمية والشعبية وشرائح المجتمع المختلفة.

الظاهرة الأخطر

وفي هذا السياق فلسطينيا، فإن الظاهرة الأخطر، تتمثل في الانتشار المكثف لمركبات مشطوبة اصولا من الدوائر المختصة لعدم صلاحيتها للسير على الطرق ، وأصبحت بحكم القانون غير صالحة للاستعمال بصفة مركبه ، بل اصبحت الغاية استخدامها كقطع غيار فقط. وبالرغم من ذلك تشير التقديرات الى وجود حوالي ٢٢٠- ٢٥٠ الف مركبة ، تسير في طرقات البلاد وتجوبها طولا وعرضا، تمثل قنابل موقوته تؤدي لالحاق الأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي واستخدامها يؤدي الى تردي ثقافي تربوي . وهو استخدام ممنوع ومحظور في جميع بقاع الارض. ويعتبر مخالفة تُعاقب عليها القوانين.

إجراءات عقابية

وتواجه هذه الظاهرة جهات فلسطينية عديدة منها جهاز الشرطة الفلسطيني الذي يعمل على استئصال هذه الظاهرة من خلال مصادرة هذه الانواع من الالآت ذات القوة الميكانيكية، ولكن وحسب أفضل علمي لا تتم من جهات الاختصاص الأخرى اية اجراءات عقابية بحق من اقتناها وقادها و / أو استخدمها ولا تجاه من تاجروا بها . وبالتالي وبحكم السعر المتدني لها فإن مصادرتها حتى اللحظة لا تشكل رادعا لهؤلاء الخارجين عن القانون .

ولا يمكننا حصر التكاليف المادية التي تكبدتها وزارة الصحة ولا تلك التي انفقتها عائلات مالكي وسائقي هذه الأدوات. وألأمثلة كثيرة على من اضطر لبيع منزل وأرض ومصاغ ، لغايات سد متطلبات علاج وتعويض مصابين من جراء هذا الاستخدام السيء والمخالف للقانون .

الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق

إن الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق هو الجهة الفلسطينية الرئيسة التي تعمل على مواجهة هذه الظاهرة وتصر على التصدي لها قانونا، من خلال تعزيز تعاونه وتواصله مع كافة الجهات الرسمية والاهلية ، والعمل على نشر التوعية ، وتعزيز المعرفة بالمخاطر الجسيمة لمثل هذا الاستخدام ، وفي ذات المجال ، والتأكيد دوما على عدم جواز الزام الصندوق بتسديد تعويضات لحوادث ناجمه عن استخدامها حيث يخالف ذلك قانوني المرور والتأمين الفلسطينيين .

لقد حدد قانون المرور رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ عقوبات بغض النظر إن كانت كافيه أم لا بحق مستخدمي تلك المركبات ، الا انه لا يتم استخدام تلك العقوبات المفروضة بالقانون حتى تاريخه ، مما يؤدي الى مزيد من استهتار هؤلاء وتماديهم .

قانون التأمين الفلسطيني

وقد حدد قانون التأمين الفلسطيني المسؤوليات الملقاة على عاتق الصندوق تجاه مصابي حوادث الطرق ، ومتى تنشأ، ومنها وعلى سبيل المثال " **إذا كان المؤمن تحت التصفية** "، وقد أوفى الصندوق بالتزاماته ، تنفيذا لهذا البند القانوني وذلك بعد قرار هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وقف شركة المؤسسة العربية للتأمين عن ممارسة أعمالها وشطب قيدها من سجل شركات التأمين ومن ثم تصفيتها وبلغت كلفة ذلك الالتزام الذي تكبده الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق ما يزيد عن(٥) مليون دولار أمريكي حتى تاريخه ، والتزم تجاه ما يزيد عن (١٨٠٠) ملف لمطالبات .

المسؤولية القانونية

وسندا لقانون التأمين الفلسطيني يتحمل الصندوق المسؤولية القانونية تجاه المصابين بحال " **إذا لم يكن بحوزة السائق تأمين بموجب أحكام هذا القانون** " (اي قانون التأمين) ، وبالرجوع للفصل السادس عشر من قانون التأمين رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٥ النافذ في فلسطين وخاصة المواد من ١٣٧ الى ١٤٣ نجد أن المشرع الفلسطيني قد حدد الأحكام الواجبة لتوفير وثيقة تأمين للسائق والمركبة استنادا لمبادىء التأمين. وهو ما لا ينطبق بالاطلاق على حالات المركبات المسروقة ولا تلك التي تم شطب قيدها من دوائر السير وبغض النظر إذا كان يُطلق عليها اسم مركبه مجازا أم لا ، ولو أن لها قوة آلية تحركها، ولكن استحال تأمينها بموجب قانون التأمين بصفة مركبه للسير على الطرق ، وبذات الوقت خرجت من تصنيف مركبة قابله للترخيص بموجب أحكام قانون المرور الفلسطيني،واستحال ترخيصها، وأصبح من المحظور استعمالها لغايات السير على الطرق إن كانت المعبدة و/ أو الزراعية وبالتالي لا تتحقق مسؤولية الصندوق ولا اية شركة تأمين على تلك الأنواع من المركبات ، حيث **وبموجب كل القوانين السارية واستناداً لمبادىء التأمين** فإن تلك الانواع من الأدوات ذات القوة الميكانيكية غير قابلة للتأمين أصلا كمركبه ، وقد يكون من الممكن تأمين بعضها تأمينا لمعدة هندسية أو محلا للبيع مثلا، بحالات نادرة وبالضرورة المطلقة ليس بصفة مركبة وفق التعريف القانوني للمركبة استنادا لقانوني المرور والتأمين الفلسطينيين.

خسائر الصندوق

لقد تكبد الصندوق ما يربو على (١١٧) مليون شيكل (أكثر من ٣٥ مليون دولار أمريكي) كتعويضات لمصابين نجمت عن حوادث طرق ، علما بأن القانون أوضح نصا انه " **لا يعتبر حادث طرق كل حادث وقع جراء استخدام القوة الآلية للمركبة لغير الغاية المخصصة لها لتسيير المركبة وكل حادث وقع جراء فعل ارتكب قصدا** " والمركبة التي تم شطبها اصولا من دوائر السير المختصة انتفت عنها غاية السير على الطرق وذلك في التعريفات بكافة القوانين الدولية وليس فقط فلسطينيا.

السيارات المشطوبة والمسروقة

أكثر من(٧٠٪) من المطالبات والقضايا الموجهة للصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق كانت لمطالبة التعويض عن اصابات أو وفيات نجمت عن استخدام المشطوب والمسروق وتحت ادعاء (**ان المركبة لم تكن مؤمنه**) ويتحايل مقدم الطلب ولا يشير في لائحة مطالبته و/ أو دعواه ، **انها غير قابلة للتأمين وغير قابلة للترخيص. وذلك** لغايات محاولته الاستناد للبند (٢) من المادة (١٧٣) من قانون التأمين المشار لها آنفا، ويساعد في ذلك ان جهات مختصة توجه فقط تهمة قيادة مركبه بدون ترخيص وقيادة مركبه بدون تأمين ، بما يخالف مواد معينة بقانون المرور الفلسطيني رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته ولائحته التنفيذية ، ولا توجه تهم تجرم مخالفي قانون المرور وفقا لنصوصه، ولا تتم معاقبتهم استنادا للعقوبات المحددة في الباب الثامن من قانون المرور الفلسطيني رقم ٥ لسنة ٢٠٠٠ (خاصة المواد من ٩٦ – ١٠٨)، ويؤدي التراخي في تطبيق القانون واعتبار الموضوع كأنه مخالفة عاديه (تهم :عدم حيازة تأمين وترخيص ، ليس الا !!) . الى تمادي مرتكبي هذا الجرم ، وإن الصندوق يعمل بحزم للتصدي لكل محاولات الحصول على تعويضات ناجمة عن حوادث لمركبات لا زال لها قوة آلية ولكن تم شطب قيدها من سجل المركبات حسب الاصول، ويقوم بالتسديد فقط عند الزامه بحكم قضائي قطعي ، (وصرختنا غايتها تكاتف كافة الجهات ذات الأختصاص لتتحمل مسؤوليتها في التصدي لهذه الظاهرة المتفشية والتي تنهش جسم المجتمع الفلسطيني).

حالات استثنائية

ورغم ان قانون التأمين الفلسطيني رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٥ قد استثنى حالات من اعتبارها حادث طرق واستثنى حالات من التعويض بغض النظر من شركة التأمين و/ أو الصندوق من مثل " **من قاد المركبة دون اذن مالكها أو المتصرف بها قانونا ومن كان يعلم انها تُقاد كذلك** " وكل مركبة مسروقه ينطبق عليها هذا الاستثناء ، وكل المركبات المشطوبة التي تعج بها شوارع بلادنا ينطبق عليها هذا الاستثناء ، وبالرغم من صرخة الصندوق المستمرة لتطبيق القانون وحفظ المال العام من الهدر . لكن للأسف يتم الزام الصندوق بأحكام قضائية بتسديد التعويض! .

المسؤولية القانونية والمالية

ان المسؤولية القانونية والمالية تجاه المصابين، بغض النظر إن كانوا بداخلها أم خارجها، تقع اساسا على من باع واشترى وقاد واستخدم هذه الآلآت ذات القوة الميكانيكية المشطوبة من قيود وسجلات دوائر السير المختصة. وليست من مسؤولية الصندوق بأي حال من الاحوال ، ولكن من الملفت للأنتباه والمؤسف ، انتشار ظاهرة ان المال العام مباح والمال الخاص يجب الحرص عليه بشده ، وينشر اصحاب رأي مقالات تهاجم الصندوق والقائمين عليه تحت ذريعة (انت دافع من جيبة ابوك .. !!؟؟) ويدعي رجال قانون ان هذا مال عام مخصص لهؤلاء ، **ويؤكد الصندوق ان حماية المال العام هي الاساس. وان المال الخاص شأن صاحبه ، وان حماية القانون من حماية الوطن ، وهو واجب رجال الوطن جميعا.**

مخاطر وتحديات

ان المخاطر الحالية التي يواجهها الصندوق تزيد عن (١٩٤) مليون شيكل اي ما يعادل تقريبا (٥٠) مليون دولار أمريكي، وبحال عجز الصندوق عن الوفاء بالتزاماته فإنه يتم سد العجز من حساب الخزينة العامة استنادا للمادة ١٧٧ من قانون التأمين الفلسطيني، **فهل المطلوب ان نعمق عجز الخزينة العامة** من خلال تشريع وإباحة التكسب غير المشروع قانونا باستخدام المركبات المشطوبة والمسروقة وغير القانونية وحماية مستخدميها والمتاجرين بها بتسديد تعويضات لهم و/ أو نيابة عنهم، ونحمي سائقها ومالكها وتاجرها وراكبها بإحالة التعويض على المال العام!؟ ، وذلك بالضرورة يمثل سوء استخدام، وسوء تفسير للقانون، ولمعنى المال العام، والمصلحة الوطنية. ويناهض السعي لترسيخ دولة القانون التي ناضلنا جميعا من اجلها وقدم شعبنا أغلى ما يملك من أجل تحقيق الاستقلال وانجاز الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الطابع المدني لتفخر بسيادة القانون. وصرختنا موجهة لجميع الجهات والافراد ولكل المؤتمنين في هذا البلد على مصلحته وشعبه ومقدراته ، شرطة وقضاء ومحامين وصحافه ومجتمع اهلي وتربيه وتعليم وداخليه وأجهزة أمنية وتنظيمات وبلديات ونيابه.

صحوة مطلوبة

والسؤال المطروح أمام جميعهم . هل يعتبر طبيبا من تم شطب قيده من سجل الاطباء (وهل يحق له ممارسة مهنة الطب في عيادة خاصة أو اي مرفق طبي ؟) أم يُدعى دارس طب ، وهل يعتبر محاميا من تم شطب قيده من سجل نقابة المحامين (وهل يحق له مزاولة مهنة المحاماة والترافع أمام المحاكم وفي ساحات القضاء ؟) أم يُدعى قانوني دارس قانون . وكذلك لا يعتبر وكيلاً للتأمين من تم شطب قيده من سجل وكلاء التأمين في هيئة سوق راس المال الفلسطينية . كما لا يسمح لشركة تأمين تم شطب قيدها من سجل شركات التأمين من ممارسة أعمالها. وهذا للتأكيد أن الصفة تتحقق بعد شهادة الترخيص والمزاولة ، والمركبة التي تم شطبها من القيد، قد تم الغاء ترخيصها، وأصبحت غير قابله للتأمين لانتفاء قابليتها للأستخدام كمركبه. ولا تعد مركبه للسير على الطرق بل أداة لها قوة آلية يُحظر قانونا استخدامها درءاً لمخاطر استعمالها. وان استخدامها للسير على الطرق يعتبر جريمة وفقا لقانون المرور الفلسطيني ، **وهل من المعقول قبول فكرة ان المشرع أوجد صندوقا لحماية من جَرَمَ قانون المرور مسلكهم ؟! اتمنى صحوة كل ذوي الصلة وهم كُثرُ.**

الكاتب : مدير عام الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق وعضو مجلس ادارته

لتجنب الكلفة المادية: ٥٥٪ من التجار الفلسطينيين يوردون بضاعتهم باسماء تجار إسرائيليين!

تحرير بني صخر

تعتمد الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية بصورة أساسية على الضرائب الجمركية، فيما يتناقص حجم الضرائب "المقاصة" المحصلة من المعابر والموانيء بواسطة إسرائيل نتيجة التسرب الضريبي من التجار الفلسطينين، في المقابل نجد أن ربح خزينة الجانب الإسرائيلي في ازدياد، فيما يقوم المستورد الفلسطيني بتوريد بضاعته باسماء تجار ووسطاء إسرائيليين.

توريد بواسطة تجار إسرائيليين

بدروه، يقول المحلل الاقتصادي بكر اشتية، إن المستورد الفلسطيني يلجأ إلى توريد بضاعته إلى الضفة الغربية بواسطة إسرائيليين، وبذلك فالجمرك يذهب للخزينة الإسرائيلية، لكن بالأصل حتى لو تم إدخال بضائعنا باسماء تجار أو وسطاء اسرائيليين أن تكون الضرائب الجمركية للسلطة الفلسطينية.

يضيف "بحكم أننا لا نملك ممثلين فلسطينيين للرقابة على المعابر فأن إسرائيل تتحايل على الأمر، وضمنياً تسجل الواردات على أنها واردات داخلة على إسرائيل، ولاحقاً تذهب الضريبة الجمركية بالكامل للجانب الإسرائيلي.

إخفاء فاتورة المقاصة

يتابع اشتية " عند إدخال الجانب الفلسطيني بضائعه للضفة الغربية فعلياً لا يوجد لديه اثباتات على أنها واردات فلسطينية لكونها سجلت على الموانيء بأنها بضائع داخلة لإسرائيل بواقع "فاتورة المقاصة" بينه وبين الاسرائيلي، وبالعادة، فإن المستورد الفلسطيني الذي يورد بأسماء تجار اسرائيليين يخفي فواتير المقاصة التي تصدر من الجانب الإسرائيلي ويحتفظ بها لأغراض رقابية، إلى حين وصول الشحنة للمخازن بدون أي مشاكل مع الضابطة الجمركية، ولم يدفع ضريبة القيمة المضافة للسلطة الفلسطينية.

يشار إلى أن أغلب مخازن التجار الفلسطينيين موجودة في مناطق c، والتي من الصعب على السلطة أن تراقبها كونها خاضعة للسيطرة الاسرائيلية.

يتابع اشتية "المستورد الفلسطيني نوعان: مستورد لمنتجات استهلاكية أو مدخلات انتاجية، وفي الحالتين هو معني بتخليص إجراءاته الجمركية بأسرع وقت، وقد فرضت اسرائيل قيودا معينة كالفحص الأمني على الواردات الفلسطينية كونها إجراءات تقيد فقط، سعياً لتأخير الواردات على الموانيء والمعابر التي ستحمل المستورد الفلسطيني مصاريف أرضيات على الموانيء أي كلفة اضافية "مادية وزمنية".

وبلغ إجمالي الواردات الفلسطينية لعام ٢٠١٤، من الخارج بما فيها إسرائيل ٥,٦٨٣,٢ مليون دولار أمريكي، وشكلت خدمات الأعمال الاخرى وخدمات النقل ما نسبته ٣١,٤ ،٥١,٣٪ على التوالي من إجمالي الواردات الخدمية بحسب مركز الاحصاء الفلسطيني.

يضيف اشتية:" ما يحدث أن الإسرائيلي يبعث بإرسالية، وهذا ما يسمى بفاتورة المقاصة، ليصبح السياق وكأن التاجر الفلسطيني قام بشراء البضاعة من اسرائيل، وفي حقيقة الأمر، فإن التاجر الفلسطيني هو من قام بالسفر لشراء البضاعة، أما الجانب الاسرائيلي فقط قام بإرسالها".

معطيات وحقائق

ولفت اشتية، إلى أن هناك تقديرات تشير إلى أن ما نسبته ٥٥ ٪ من التجار الفلسطينيين يلجأون لهذا الأمر، ولكنها تبقى تقديرات، حيث لا يوجد لدينا مراقب على الموانيء، كونها موجودة لدى الجانب الإسرائيلي ولا يفصح عنها، ولكن من الواضح أن الرقم كبير خاصة للمتتبع لوضع السوق".

ويتابع "هناك صناعات كبيرة في المناطق الفلسطينية تصرح بتوريد بضاعتها باسماء تجار اسرائيليين، واذا كانت السلطة الفلسطينية معنية بجمرك هذه البضائع، فعليها أن تضع ما يضمن عدم تأخر البضائع على الموانيء، لكن السلطة لا تستطيع فعل ذلك، وبالتالي "ما حد بيقدر يلاحق وبذلك تصبح العملية شرعية سعياً لتخليص الواردات".

منطقة تخليص حدودية

يضيف اشتية "ربما يكون الحل بتنفيذ الخطة التي طرحها رئيس الوزراء السابق د. سلام فياض منذ سنوات عبر اقامة منطقة تخليص حدودية مع الجانب الإسرائيلي، "حيث كان هناك شيء من هذا القبيل ولكن تم وقفها لاحقاً لعدم الاتفاق مع الجانب الإسرائيلي على مكان منطقة التخليص، ولكن مرة أخرى نحن بحاجة لموافقة من الجانب الاسرائيلي، الي لن يقبل بدون ثمن سياسي. اسرائيل تكسب مادياً بمعنى أن هناك موارد تضخ لإسرائيل على حساب موازنتنا، وأي آلية نطرحها بهذا السياق ستحرم اسرائيل من مورد مهم.

تجنب الفحص الأمني

من جانبه، أكد رئيس الغرفة التجارية لمحافظة رام الله، خليل رزق بأن هناك تجارا فلسطينيين من كافة المحافظات يلجأون إلى توريد بضاعتهم بأسماء تجار إسرائيليين، وذلك لتجنب الفحص الأمني وبقاء البضاعة في الميناء. يضيف " باعتقادي اللجوء للأمر فلسطينيا مباح ، لكن تأثيره سلبي لكون السلطة لا تستطيع الحصول على فاتورة للمقاصة تشمل كل البضاعة التي وردت إلى فلسطين".

يتابع "حالياً الظروف غير ناضجة لحل جذري للأمر، فما يحدث يؤثر على التاجر والخزينة، ولا يوجد شيء مخالف للقانون فالتاجر يكون كمن اشترى البضاعة من التاجر الإسرائيلي بمعنى لا يوجد اي مخالفة فما حدث تم في الباطن دون علم أحد الطرفين".

من الجدير ذكره أن الجانب الإسرائيلي يستمر برسم المعيقات التي تنزع الخيارات من أمام التاجر الفلسطيني ليجبر لاحقاً على تقبل الواقع والتحايل لتوريد بضاعته، والذي يعود بالنفع على الخزينة الإسرائيلية.

صافي الإقراض ... نزيف الموازنة العامة المستمر

مؤيد عفانة

باحث متخصص في الموازنة العامة - تبعا لبيانات وزارة المالية الفلسطينية الخاصة بموازنة العام ٢٠١٥، والمحدّثة لغاية نهاية شهر تشرين اول / اكتوبر الماضي، بلغت قيمة صافي الاقراض مليار وأربعمائة مليون ومائتي ألف شيكل، أي اكثر من مليار شيكل، وذلك في ظل عجز الموازنة العامة وازمة مالية مزمنة تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية، برزت معالمها في عدة مؤشرات منها الارتفاع الكبير في الديّن العام، وتراكم المتأخرات، الامر الذي ادى الى عدم ايفاء وزارة المالية بالتزاماتها المختلفة.

وصافي الاقراض Net Lending هو المصطلح المتداول منذ استحداث حساب الخزينة الموحد في عام ٢٠٠٢ للدلالة على المبالغ المخصومة من إيرادات المقاصة من قبل اسرائيل لتسوية ديون مستحقة للشركات الإسرائيلية المزودة للكهرباء والمياه للبلديات ولشركات وجهات التوزيع الفلسطينية، وغيرها من البنود الاخرى، بعضها معلوم الملامح والاخر مبهم.

ومنذ بدء العمل بهذا المصطلح "صافي الاقراض"، أضحى عبئاً ثقيلا على الموازنة العامة ومعضلة عصيّة على الحل الجذري، فالأصل هو أن لا يكون هناك بند كهذا في الموازنة العامة، وتعود هذه المشكلة إلى تخلّف الهيئات المحلية وشركات توزيع الكهرباء ومصالح المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة عن دفع فواتير الكهرباء والمياه لصالح الجهات الموردة بشكل أساس.

ومن خلال التحليل التاريخي لـ(صافي الإقراض) منذ البدء برصده بشكل دقيق فقد استهلك في الأعـوام من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠١٤، مبلغ ثلاثة مليارات وخمسمائة وأربعة وثمانون مليون و٤٠٠ ألف دولار، أي ما يكافئ ثلاثة عشر مليار، ستمائة وعشرون مليون، و٧٢ ألف شيكل، وبلغ معدل نسبة صافي الإقراض من إجمالي نفقات الموازنة العامة (١١,٣١٪) على مدار الاثنتي عشر عاما الماضية.

وعلى الرغم من كون صافي الإقراض يستنزف الموازنة العامة منذ سنواتٍ طوال، الا ان النزيف ما زال متدفقا، وشهد في الاعوام الاخيرة ارتفاعا حادا بعد نجاح نسبي للحكومة في تقنينه عام ٢٠١١، وعلى الرغم من تحوّل معظم البلديات وشركات توزيع الكهرباء الى نظام الدفع المسبق، واجراءات الحكومة ووزارة المالية للسيطرة على "صافي الاقراض" الى ان النتائج الفعلية على الارض تشير الى عكس ذلك.

ففي العام ٢٠١٤، قدّرت وزارة المالية صافي الاقـراض بمبلغ (٦٠٠) مليون شيكل، ولكن على ارض الواقع تم انفاق (١,٠٢٠) مليون شيكل، أي بزيادة عن المخطط نسبتها (١٧٠,٣٨٪)، وعلى الرغم من رسائل وتوصيات الفريق الاهلي لشفافية الموازنة العامة حول خطورة صافي الاقراض واستنزافه لموارد الموازنة العامة، وضرورة تقنينه والسيطرة عليه، الا ان وزارة المالية الفلسطينية قدّرت صافي الاقراض في موازنة العام ٢٠١٥ بمبلغ (٨٠٠) مليون شيكل، وبنسبة زيادة قدرها (٣٣,٣٪) عن المقدّر في موازنة العام ٢٠١٤، ولكن على ارض الواقع كان النزيف اغزر واكثر تكلفة!! حيث بلغ صافي الاقراض الفعلي لغاية ٢٠١٥/١٠/٣١، (١,٠٠٢,٤) مليون شيكل!! في عشرة اشهر من عمر موازنة العام ٢٠١٥، وبمعدل شهري بلغ (١٠٠,٢٥) مليون شيكل، وتبعا لهذا المعدل فان صافي الاقراض سيربو في نهاية العام ٢٠١٥ عن مليار ومئتي مليون شيكل!!

في ضوء ما تقدّم، نلاحظ أن صافي الاقراض له تأثير مباشر على الموازنة العامة، وفي الأعوام الاخيرة يتزايد بشكل مضطرد، وتحيط به حالة غموض كبيرة، وهو مصدر لاستنزاف الموازنة العامة دون تفاصيل للمواطن، وفي كل عام من الأعوام الأخيرة، تكون قيمته الفعلية اكبر من المخصص وبشكل غير طبيعي ودال احصائيا... لذا توجد ضرورة لمعرفة أين تذهب هذه الملايين، والتي فاقت في الشهور العشرة الأولى من العام ٢٠١٥ المليار شيكل، وذلك لضمان شفافية الموازنة العامة، وكذلك لضرورة الحد من هذا النزيف في قلب الموازنة خاصة في ظل العجز الذي تعاني منه الموازنة العامة في فلسطين، حيث بلغت متأخرات النفقات في العشر الاشهر المنقضية من موازنة العام ٢٠١٥ ما مجموعه (٢,٢٥٥) مليون شيكل، وبلغ اجمالي الدين العام في نهاية تشرين اول / اكتوبر الماضي (٩,٧٣١,٣) مليون شيكل!! تبعا لبيانات وزارة المالية الفلسطينية.

كما توجد ضرورة ملحّة لجملة اجراءات حكومية لوقف هذا النزيف منها الزام البلديات وشركات التوزيع بدفع مستحقاتها، وتنظيم قطاع الكهرباء بما يضمن العدالة وحقوق كل من المواطن والشركات والبلديات والحكومة على حدٍ سواء، اضافة الى معالجة القضايا العالقة في هذا الملف الهام، والافصاح عن ذلك للمواطنين تحقيق لمبادئ الشفافية في ادارة المال العام.

انكشاف اقتصادي

بقلم: محمد الرجوب

خلال شهرين من عمر الهبة الشعبية والعمليات الفردية بدا السلوك الإسرائيلي محيرا، إعدامات ميدانية وقمع واعتقالات من جهة، وسياسة الخنق الاقتصادي من ناحية أخرى، وهو ما رأى فيه محللون أن حكومة بنيامين نتنياهو ما زالت تتمسك بما تسميه "السلام الاقتصادي" في التعاطي مع الفلسطينيين لكونها لا تملك أي مشروع آخر.

اقتصاد في أسوأ حالاته

ورغم الأحداث الميدانية خلال الشهرين الماضيين بقي ١٢٠ ألف عامل وتاجر فلسطيني يذهبون إلى أماكن عملهم وتجارتهم في إسرائيل يوميا وكالمعتاد، كما أن السلطة الفلسطينية تتسلم العائدات الضريبية الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل في الموعد المحدد.

لكن لا يعني ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني بخير، بل هو في أسوأ حالاته، ما يجعل الآثار السلبية المترتبة على تبدل خيارات إسرائيل عبر تبني عقوبات اقتصادية، تظهر خلال أيام أو أسابيع قليلة وليس خلال أشهر كما كان في الماضي، وعلى ذلك مؤشرات كثيرة تبعث على قلق عميق، نورد منها مؤشرين خطيرين في هذا المقال.

أولا: تراجع مساهمة الزراعة في الناتج القومي الاجمالي، إذ تفيد بيانات إحصائية بأن مساهمة الزراعة تراجعت إلى حدود ٣,٨ ٪ خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة مع ٤,٥ ٪ خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، علما أن الزراعة كانت تشكل ٢٥ ٪ خلال العام ١٩٩٤.

الزراعة: انخفاض في معدل المساهمة في الانتاج المحلي

قد يحاجج البعض ويقول، إن الانتاج الزراعي يشهد حالة من الاستقرار وربما النمو، ولكن الانخفاض في معدل مساهمتها في الناتج المحلي يعود إلى نمو في القطاعات غير الانتاجية وعلى رأسها الخدمات، ولكن أليس من الأولى أن تكون السياسات العامة تنصب على تنمية أكثر القطاعات حساسية ليس من حيث القيمة الانتاجية فحسب وانما وطنيا أيضا فيما يرتبط بقيم التمسك بالأرض.

عدم جدية في محاربة التهريب

صحيح أن الاحتلال الإسرائيلي يسيطر على مقومات القطاع الزراعي وعلى رأسها المياه الجوفية، ولكن ذلك لا يمنع من وضع سياسات فلسطينية تهدف لاستغلال أمثل للهامش المتاح بالتوازي مع السعي الجاد لاستعادة الحقوق، كما ان الحكومة الفلسطينية غير جادة بعد بما يكفي لمحاربة التهريب واغراق السوق بالبضاعة الإسرائيلية لحظة نضوج المنتج الإسرائيلي، ودليل ذلك أن دائرة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني تعاني من فقر في الكادر علما أن البطالة المقنعة تعصف بمؤسسات حكومية أخرى.

تراجع أموال المانحين

ثانيا: تراجع أموال المانحين الدوليين للمالية الفلسطينية، وهو ما كشف عنه ممثل صندوق النقد الدولي في الضفة وغزة راغنر غودمندسون عندما قال إن الدعم الخارجي للسلطة تراجع بنسبة ٧١٪ منذ عام ٢٠٠٨ حتى العام الجاري. وأوضح أن المانحين دعموا فلسطين بنحو ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وصولا إلى ٨٠٠ مليون دولار خلال ٢٠١٥.

ربما تعود أسباب هذا التراجع إلى ان المانحين الدوليين لم يعودوا مقتنعين أن أموالهم تساهم في نهاية المطاف في قيام دولة فلسطينية ديمقراطية، وربما يعود السبب إلى التنافس على أموال المانحين في ظل حالة الانهيار الاقليمية مع استمرار الصراع في غير بلد عربي وبروز أزمة ملايين اللاجئين. وقد يرى البعض الآخر أن الدول المانحة تمسك يدها عادة عن الانفاق كأحد أدوات الضغط على الجانب الفلسطيني للعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل.

أيا كان السبب الحقيقي لتراجع حصة أموال المانحين في الموازنة الفلسطينية فإن للتراجع أثارا قصيرة وبعيدة المدى، فالبديل عن هذه الأموال بالنسبة لحكومات متعاقبة فشلت في ضبط نفقاتها خلال السنوات الماضية هو جيب المواطن.

تراجع أموال المانحين يعني بالضرورة أن المورد الرئيس والأساسي لخزينة السلطة أصبح الأموال الضريبية التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية شهريا، وهذا يعني أن الحكومة شاءت أم أبت ستغض الطرف عن مزيد من الاستيراد من الخارج لزيادة ايراداتها وهو ما سيؤدي الى مزيد من التآكل في القاعدة الانتاجية المحلية (الزراعة والصناعة).

إضعاف القطاع الخاص

ويترتب على ذلك إضعاف للقطاع الخاص الفلسطيني، وتراجع قدرته المحدودة اصلا على التشغيل، ولكن الأخطر يكمن في أن إسرائيل ستتحكم بشكل أوسع بايرادات الحكومة الفلسطينية من خلال المقاصة التي تجبيها وتشكل أكثر من ٧٠ ٪ من الايرادات المحلية الفلسطينية.

ويعني كل ما سبق أن الاقتصاد الفلسطيني أصبح يعاني من انكشاف شبه مطلق امام السياسات الإسرائيلية، فالآثار المترتبة على وقف إسرائيل تحويل المستحقات الضريبية أو/ وعدم السماح للعمال الفلسطينيين بالوصول إلى أماكن أعمالهم داخل الخط الأخضر سيكون فوريا ولن يحتمل الاقتصاد الفلسطيني عدة أشهر لكي يعاني من الإجهاد.

وهذا يتطلب ورشة وطنية تتعدى الحكومة يشارك فيها الجميع من أجل تبني سياسات حمائية يمكن أن تخفف من الآثار المحتملة لتغير النهج الإسرائيلي من ما يسمى "السلام الاقتصادي" إلى الخنق الاقتصادي.

الصمود في البلدة القديمة من الخليل : كيف تكافؤه الحكومة ؟

غسان عطاونة

لن يكون الامر عاديا مع كل ما يعانيه، الفلسطيني المقيم في مناطق تل ارميدة والبلدة القديمة من الخليل.

ومع أن موجة الانتهاكات ليست حديث هذه الساعة، وتزامنها مع "الهبة الشعبية أو انتفاضة القدس " إلا أن المسألة أعقد من ذلك بكثير، وتمتد إلى سنوات طويلة خلت.

قرارات الحكومة والمعاناة التراكمية

فجملة الانتهاكات والتقسيمات المكانية والتوسع الاستيطاني وغياب مشهد الحياة الاجتماعية وانهيار الحياة الاقتصادية ممتدة إلى نشأة بروتوكول الخليل عام ١٩٩٧، أيّ أن المعاناة تراكمية المنشأ والتطور.

لقد صدرت مع بداية الهبة الشعبية وتصاعدها مجموعة من القرارات عن اجتماع الحكومة في محافظة الخليل تقضي بدعم صمود أهالي الخليل في وجه الهجمة التي تستهدف مواطنيها، ومن ضمن تلك القرارات إعلان الحكومة عن تقديم ١٠٠ دولار لكل عائلة فلسطينية في تلك المناطق ، تتقاضاها لمدة ثلاثة شهور، كما أعلنت أيضا عن جملة مشاريع بقيمة ٧ ملايين و٢٠٠ ألف دولار سيتم تنفيذها بتمويل من الصناديق العربية، وطالت تلك القرارات قطاع الخدمات الصحية والتعليمية وتوظيف عدد من الخريجين وتوفير المنح الجامعية وزيادة عدد المعلمين وعلاوة المخاطرة للموظفين في تلك المناطق، بالإضافة الى عدة قرارات أخرى تهدف الى دعم صمود المواطنين في تلك المناطق.

مساءلة الحكومة

السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما دور الحكومة وواجباتها تجاه ممارسات المستوطنين والجيش الاسرائيلي ضد المواطنين، وهي ممارسات وانتهاكات تهدم يهدم البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والصحي والنفسي؟ ما الذي يمكن للعائلة الفلسطينية أن تفعله ب"منحة: المئة دولار المقدمة من الحكومة دعما لصمودها، بينما يتقاضى المستوطن آلاف الدولارات ،عوضا عن الطرودات الغذائية والمعونات والملابس والأمن والصحة والامتيازات التي تقدمها اه حكومته في سبيل البقاء في تلك المناطق.

عرض المواطنين على الوزراء

أحد المواطنين من تل ارميدة رفض عرض الحكومة بقوله: للوزير الذي يبدي استعدادا لقضاء يوم كامل في بيتي، أمنحه ١٠٠٠ دولار، على أن يعيش تفاصيل ذلك اليوم والمشاهد المذلة التي أعيشها أنا منذ أعوام:" ليلة سينام تحت سقوف الرعب والخوف والقلق، وربما لن ينام، ستفتش في اليوم الواحد عشرات المرات ستمتنع أن تزور أحد، لن تستطيع الجلوس على بلكونة الدار، فمقابلك ابراج عسكرية، او شرب قهوتك مع جار لك، ربما لن تستطيع أن تشارك في جنازة أحدهم، سيارة الاسعاف لن تصل اليك مهما انتظرت، انت بحاجة أن تنقل المريض على كرسي، او تمشي حتى تصل اليها وهي تنتظرك على مسافة بعيدة ، ابنك سينهي دراسته الجامعية، وسيبيع البندورة على عربة، لأن الحكومة لن توظفه، ولن تستطيع إضافة ولو غرفة واحدة فوق بيتك ،ان لم تمنعك اسرائيل ، ستمنعك الضرائب المترتبة عليك، رغم انك معفيٌ منها، أبناؤك لن يستطيعوا الذهاب الى المدرسة بشكل طبيعي، سيتعرضون للضرب صباحا ومساء من المستوطنين، وسيطلق الجنود الغاز..."

مئات المحلات التجارية مغلقة

وبالإشارة الى التنمية الاقتصادية في تلك المناطق، فانّ المؤشر بات من الصعب تحديده، نتيجة واقع الممارسات الاسرائيلية المتزايدة تجاه تلك المناطق. فمنذ انتفاضة ٢٠٠٠ تم إغلاق ٥١٢ محلا تجاريا بأوامر عسكرية من اصل ١٨٢٩، إضافة الى إجبار ١١٤١ محلا على الاغلاق حتى المركبات التي يستقلها المواطنون في محيط البلدة القديمة، للتنقل الى بلداتهم، قامت البلدية بتغيير موقعها ، مما أضعف التوافد البشري الى تلك المنطقة، وأصبحت الحركة التجارية مشلولة ، لذا وجبت الحاجة إلى الانتباه الى مشاريع تدرّ عناصر بشرية تتوافد الى تلك المناطق واعتماد آليات تساعد على انماء الحركة التجارية ، منذ خمودها لسنوات طويلة .وما يسبق ذلك الوقفة والدعم لتغيير ما تفرضه السياسات الاسرائيلية.

يوجد في البلدة القديمة ١٧ نقطة تفتيش ، اضافة إلى ٧ مناطق مغلقة و٧٧ شارعا مغلقا، عدا الحواجز المقامة في تل ارميدة وشارع الشهداء المغلق منذ اثني عشر عاما. في حين هاجرت نحو ١٠٠٠ عائلة من البلدة القديمة منذ الانتفاضة الثانية، ومن المتوقع ان تزداد الهجرة من تلك المناطق من قبل السكان الذين ضاقت بهم السبل في تأمين أبسط مقومات الحياة ، ولا أحد يستطيع أن يعوّل عليهم ،لأنه ببساطة لم يجرب أن يعيش حياتهم .ستكون الحكومة مسؤولة بشكل ثانوي بعد الاحتلال عن ازدياد نزيف الهجرة، وترك هذه المناطق لتكون عرضة لسيطرة الاحتلال.

دمج أموال الإعمار بالموازنة التطويرية

أماني عوض

اثار دمج الحكومة الفلسطينية مخصصات إعادة إعمار قطاع غزة في الموازنة التطويرية للعام الحالي تخوف الدول المانحة وتساؤلات عدد من المراقبيين والباحثيين حول سبب الدمج ومدى تأثير هذا الدمج على تأخر الدول المانحة بالايفاء بالأموال التي تعهدت بها العام الماضي .

التباس كبير

إن الموازنة التطويرية للسلطة الفلسطينية تعتمد بشكل أساسي على الدول المانحة، حيث أظهرت موازنة ٢٠١٥، بأن الموازنة للنفقات التطويرية بلغت ١,١٥٠ مليار دولار، والتي تشمل فعليا ٨٠٠ مليون دولار لإعادة اعمار قطاع غزة مما شكلت عملية دمج هذه المخصصات مع الموازنة التطويرية التباسا كبيرا حول المبلغ المرصود للتطوير.

وفي هذا السياق ، أشار الباحث الاقتصادي د. بكر شتية: إلى وجوب أن تتناسب اليات الصرف لدى الحكومة الفلسطينية مع توجهات الدول التي تريد تقديم مساعدات لقطاع غزة، ولكن الاصل يُبقي بند إعمار قطاع غزة منفصلا عن الموازنة العامة لطمأنة المانحين على مسار مساعداتهم بعيدا عن شبهات الصرف التي يتوجس منها المانحون. وأضاف:" لا يوجد مسوغ قانوني او دستوري لدمج مثل هذه المخصصات مع حسابات الموازنة العامة.

مبالغة في النفقات التطويرية

وعقب مؤتمر إعادة اعمار غزة في القاهرة الذي تعهد بـ ٥,٤ مليار دولار نصفها للاعمار، قامت وزارة المالية بدمج الأرقام المخصصة لإعادة الإعمار في الموازنة العامة. إضافة الى ذلك ، فإن النفقات التطويرية التي تتوقعها الحكومة الفلسطينية مبالغ فيها في ظل عدم وجود ضمان لدفع هذه الاموال للسلطة، وفي سياق ذلك لا ريب بان تكون مخصصات إعادة إعمار غزة ضمن الموازنة لكن في بند منفصل تحت مسمى صندوق غزة ، لكن ما تم طرحه هو ٣ مليارات و١٢٠ مليون شيكل كنفقات تطويرية لاعادة اعمار غزة ومليار و٣٦٥ مليون شيقل كنفقات تطويرية اعتيادية ، الا ان السلطة قامت بدمجها في الموازنة ٢٠١٥ تحت بند النفقات التطويرية ، يتحدث الفريق الاهلي لشفافية الموازنة لمؤسسة امان.

وقد أوصى الفريق بضرورة فصل مخصصات غزة ، بحيث تكون في حساب منفصل تماما ، وبإشراف خاص من لجنة تضم رئاسة الوزراء ووزارة المالية ، من أجل تحقيق اقصى درجات الشفافية.

تكريس الانقسام وتعزيزه

وأضاف شتيه، بأن مخصصات إعادة إعمار قطاع غزة لتي وصلت عام ٢٠١٤ ، هي اضعاف ما وصل عام ٢٠١٥ ، وأن ما وصل حتى الان من أموال اعادة الاعمار للعام ٢٠١٥ هو ٤٨ مليون فقط من أصل ٨٠٠ مليون دولار، وهذا يضع صناع القرارات السياسات الاقتصادية امام اشكالية البحث عن مواطن الخلل الذي تحول دون وصول هذه الاموال و لا سيما وأن السنة المالية شارفت على الانتهاء.

وعلاوة على ذلك يرى فريق آخر مؤيدا مبررا لعملية دمج مخصصات إعمار غزة في الموازنة التطويرية، بأن عملية الفصل تعزز وتكرس الانقسام الفلسطيني، فهل موازنة وحسابات موحدة تجمل صورة الانقسام الفلسطيني؟

الجمعيات الزراعية في القطاع:
٣٠ قضية فساد مالي وإداري والمساعدات تذهب لغير أصحابها

غـزة- تحقيق علاء الهجين ومحمد فروانة

متابعة حسن دوحـان - يجلس المواطن العبد عبد الحميد في الخمسينيات من عمره على ارضه في منطقة عبسان الكبيرة التي دمرها الاحتلال في عدوانه الاخير على قطاع غزة لتصبح صحراء جرداء، وكانت قبل ذلك تزدحم بالأشجار والمحاصيل الزراعية، وحيث هي تشكل مصدر رزق له وعائلته.

تبلغ مسلحة ارض المواطن عبد الحميد ٢٠ دونما الذي يعيل اسرة مكونة من ٩ أفراد وكانت تحتوي علي شبكة ري كاملة وجميع انواع الاشجار، وكان يوجد بها حوش اغنام ومزرعة دواجن.

البحث عن التعويض

يؤكد عبد الحميد انه لم يترك أي جهة سواء مؤسسة أو جمعية أو حتى وزارة الزراعة نفسها الا وسجل لديها بغية تعويضه بعضاً من الأضرار التي لحقت به حيث قام بتسجيل ١٥ دونما تعرضت لضرر بليغ وحتى اللحظة لم يحصل على تعويض يذكر بالرغم من حصول العديد من المتضررين الذين يقطنون بجواره على تعويض الضرر الذي لحق بهم حيث قامت بعض الجمعيات بتوزيع موتورات للمياه وشبكات صرف صحي وحمامات شمسية ومبالغ مالية وصلت الى الف دولار.

مجرد وعود

ويضيف" بالرغم مما حل بأرضي من ضرر إلا أنني لم أجد سوى الوعود الكاذبة من قبل الجهات المعنية ، حيث اتفقت وإحدى الجمعيات الزراعية شرق محافظة خانيونس على عدم زراعة أرضي بمحصول الشمام في مقابل أن تقوم الجمعية بزراعتها، لكنها لم تف بوعدها، ما أضاع علي الموسم.

ويضيف" عندما راجعت تلك الجمعية عن سبب عدم تنفيذ وعودها بزراعة أرضي، قالوا لي ان طلبك ترفض لأسباب مجهولة، وفي ذات الوقت حضر بعض الاشخاص لكي يستأجروا الأرض لمدة ١٠ ايام ليستفيدوا من المشاريع المعروضة من قبل الجمعيات، فرفضت العرض ، وتيقنت عندها بأن المشاريع تعطى ببند الواسطة والمحسوبية" .

حكاية أم محمد

وسط ارضها التي جرفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي تؤكد ام محمد محمود، أن جميع من تعرفهم حصلوا على تعويضات كخزانات المياه وشبكات الري، علما بأن عظمهم غير متضررين، في حين لم نحصل نحن المتضررين على شيء يذكر.

كانت قوات الاحتلال جرفت ما يزيد عن ٢٠ شجرة زيتون، ودمرت مزرعة اغنام بقيمة خمسة ألاف دينار اردني ناهيك عن مزرعة لدواجن البياض والصيصان، ولم تحصل على ما يعوضها عن خسائرها تلك، في حين ذهبت التعويضات إلى آخرين غير مستحقين.

واسطة ومحسوبية

ويؤكد شحادة أبو طعيمه الذي يمتلك وإخوانه ٢٠ دونما زراعيا، تتوسطها بركة مياه بتكلفة ٣ ألاف دينار أن أرضه دمرت بالكامل، وبرغم الضرر الذي تعرض له لم يجد أي شخص يعوضه. لقد اكتفوا بتسجيل الأضرار، وبإصدار الوعود بالتعويض.

ويضيف" قمت بالتسجيل في أكثر من جمعية ومؤسسات أهلية بهدف الحصول على مساعدة، ولم أحصل إلا على (برابيش) وبعض من البذور الزراعة التي لا تكفي لزراعة نصف أرضي".

ويتابع "هناك العديد من الأشخاص أعرفهم بشكل شخصي لا يمتلكوا أرضا حصلوا على مولدات ومبالغ مالية، بينما لم نحصل نحن المتضررين علي أي شيء مقارنة بغير المتضررين".

المتضررون في رفح

وفي رفح يشكو المتضررون من المزارعين من عدم تعويضهم مطلقاً او الاهتمام بهم. يقول أحد المواطنين، ويدعى حسن يوسف، أن أرضه تم تجريفها، ولم يحصل سوى على كابونة بمائة شيكل ، ويشير الى وجود بئر مياه اسرائيلي بالقرب من حي الشوكة ترفض البلدية شراء المياه منه رغم وجود نقص حاد فيها لصالح بعض المنتفعين.

فقد البيت وكل شيء

ويوضح أبو أحمد قديح وعلامات الغضب والضجر واضحة على معالم وجهه، أن منزله هدم بالكامل، إضافة الى أن أليات الاحتلال قامت بتجريف ارضه وقتل جميع الاغنام التي لم يجد أثرا لها. يقول:" توجهت إلى جمعية زراعية في منطقة عبسان بشكل شخصي لكي يقدموا لي تعويضات كما قدموا لغيري، فطلبوا مني إحضار كتاب من وزارة الاشغال لكي استفيد من المشروع الذي استفاد منه غيري، لكن لم أحصل على شيء.

٧٠ كوبونة و٥٠٠ موتور

بدوره، قال إبراهيم أبو اسماعيل المدير التنفيذي للجمعية الريفية للتطوير الزراعي، أن هناك تعاونا مع المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تقديم المساعدات للمزارعين المتضررين، مشيرا الى أنه تم توزيع ما يزيد عن ٧٠ كوبونة تحتوي على أدوات منزلية ومواد تموينية للمواطنين الذين لديهم هدم كلي وجزئي وللمحتاجين .

ويؤكد أبو اسماعيل انه تم توزيع ٥٠٠ موتور كهربائي للمواطنين أصحاب الحمامات الزراعية وبرك المياه من أجل ضمان ري المزروعات في حال انقطاع التيار الكهربائي، اضافة إلى صيانة دفيئات زراعية للمتضررين الذين لديهم مذكرة من وزارة الزراعة تثبت تضررهم، حيث بلغ عدد المستفيدين من كافة المساعدات ما يزيد عن ١٠٠٠ مستفيد .

ويضيف" من الممكن أن يحصل شخص غير متضرر على نفس المساعدات التي حصل عليها مواطن متضرر، في حين رصدت الجمعية ١٠٠٠ طلب مقدم من المتضررين للحصول على مساعدات وتم عرضهم على المركز الفلسطيني لكي يعمل على اختيار المتضررين من خلال بحث ميداني يقوم به.

ويتابع" نحن نقوم بتقديم الطلبات إلى المركز الفلسطيني، وهناك تقبل الطلبات أو ترفض، ولو حصل مواطن غير متضرر على مساعدات، فإن الخطأ يكون من قبل المركز الذي قام باختيار المستفيدين، ولا علاقة لنا نحن في هذه الاخطاء ".

تعاون مع الصليب الأحمر

في حين، يؤكد عادل البريم المدير التنفيذي لجمعية البيادر للبيئة والتنمية، أنه تم عملية تسوية للأراضي المجرفة في مناطق القرارة والزنة، بالتعاون مع الصليب الاحمر، إضافة الى الأراضي الواقعة على الشريط الحدودي، وتم توفير مدخلات زراعية بقيمة ألف دولار للمزارع حتى يستطيع إعادة زراعة أرضه وإحيائها من جديد، اضافة الى خلق فرص عمل ل٢١٤ عامل متعطل عن العمل لمدة ٤٦ يوم بأجر معقول "رفض الكشف عنه" بحيث يستطيع ان يعيل اسرته.

ونفى أن يكون هناك ظلم أو محسوبية في توزيع المساعدات على المتضررين، ولكن من الممكن أن يحدث خطأ غير مقصود أثناء التوزيع.

قد يحدث التلاعب

ويؤكد فتحي أبو طير مدير جمعية الولاء الزراعية، أن هناك العديد من الجمعيات الزراعية التي كانت تسجل اقاربهم ، غير المتضررين ويحصل كل فرد من العائلة على نصيب شخص آخر متضرر ومحتاج لتلك المعونة.

ويضيف" ذات مرة حدث خطأ بجمعيتنا عن طريق باحث ميداني كان يعمل لدينا حيث قام بتسجيل متضرر واتفق معه أن يتقاضى مبلغا معينا، وعن طريق الصدفة تم كشف الأمر عن طريق المتضرر، وتم فصل الموظف فورا ".

لجنة خاصة في بلدية عبسان

وتؤكد إيمان أبو حسن رئيس قسم العلاقات العامة في بلدية عبسان الكبيرة، أن البلدية كان لها دور أساسي في إعادة تأهيل العديد من الأراضي بالتنسيق مع العديد من الجمعيات والمؤسسات وأبرزها مركز معا التنموي الذي قدم دفيئات زراعية وأغناما للعديد من المتضررين، في حين استصلحت منظمة الاسعاف الاولي الأراضي الزراعية ودعمت المزارعين، أما الصليب الاحمر فقام بتسوية جميع الأراضي الواقعة علي الشريط الحدودي.

وتشير إلى أن هناك لجنة في البلدية، يجتمع فيها أصحاب الجمعيات والمؤسسات للعمل على تحديد المتضررين، مؤكدة أن أسماء المتضررين تأتي من الجمعيات، ويتم ترحيلها إلى الوزارة للتأكد من أن العمل يسير وفق قواعد أساسية سليمة.

أكثر المناطق تضررا

ويؤكد كمال أبو شمالة مدير زراعة خانيونس أن المنطقة الشرقية تعد من أكثر المناطق المتضررة، حيث طال الضرر كل الانتاج الحيواني والنباتي، وتم تسجيل جميع المتضررين وعندما يكون هناك تعويض يتم تقديمه حسب الاولية.

يضيف:" التشغيل ضمن المشاريع يتم عن طريق الجمعيات الزراعية ويكون دور الوزارة فقط تزكية الجمعيات، وأحيانا الرقابة عليها"، مشيرا الى قيام الجمعيات بتوزيع بذور وشبكات ري، كما تم تأهيل جميع الحمامات الزراعية في قطاع غزة لأكثر من ٩٠ مزارعا.

المخالفات المالية والإدارية

وكان أحيل في عام ٢٠١٤ إلى النيابة العامة ما يقارب من ٣٠ قضية تتعلق بفساد مالي واداري، اضافة لوجود حوالي ١٥٠ مؤسسة غير مرخصة.

ويوجد في قطاع غزة حوالي ١٠٠٠ جمعية دولية وأجنبية ومحلية منها حوالي ٨٠٠ جمعية محلية و١٥٠ أجنبية، والبقية تصنف ضمن المؤسسات الدولية، بينما لا تتعامل المؤسسات الأمريكية مع وزارة الداخلية في غزة.

خصوصية التجاوزات والمخالفات

ويؤكد أيمن عايش مدير عام الشؤون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية في قطاع غزة، أن طبيعة التجاوزات والمخالفات التي تحدث في الجمعيات الزراعية داخل القطاع والتي تكتشفها دائرة التحقيق والمتابعة تتشابه كثيرا مع تجاوزات الجمعيات الاخرى، ولكنها تتسم بخصوصية مختلفة ببعض الجزئيات، لان طبيعة ونوعية العمل الزراعي فني ودقيق.

ويوضح عايش أن الداخلية تتعاون مع فنيين ومختصين من وزارة الزراعة يقومون بالفحص الفني للمواد الزراعية.

ويتابع" يوجد في الدائرة التابعة للداخلية ١٢ فريق تدقيق مختص بالجمعيات المحلية، و٣ فرق مختصة بالأجنبية، مهمتها التفتيش على الجمعيات بشكل دوري ضمن خطة معدة سلفا".

ويوضح انه من خلال عمله في مكافحة الفساد داخل المؤسسات وجد العديد من القضايا والملفات والتجاوزات والمخالفات من قبل الجمعيات وخاصة الزراعية، مشيرا الى أن نسبة التجاوزات في الجمعيات وصلت إلى ١٥ ٪.

وزارة الزراعة ودعم المزارعين

ويؤكد م. محمد اللولو، مدير المنظمات الأهلية بوزارة الزراعة في غزة، أن الوزارة تسعى بكل جهدها لتعويض المتضررين من الحروب سواء عن طريق مشاريع تقوم بتنفيذها الجمعيات الزراعية أو من خلال مشاريع تقوم عليها وزارة الزراعة، مشيرا إلى اهتمامهم بالتنمية الزراعية وخاصة على الشريط .

ويوضح اللولو أن الوزارة تقوم بحصر جميع المتضررين من جراء الازمات، وبعد ذلك تقدم لهم استبيانات لتعبئتها، ثم يتم جمعها، وبعد ذلك يجري حصر جميع الأضرار عن طريق برنامج خاص بوزارة الزراعة، مشيرا إلى أن الأضرار لا تقتصر فقط على المحصولات الزراعية بل تشمل الحيوانية والثروة السمكية .

العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني

ويؤكد ان علاقة وزارته مع مؤسسات المجتمع المدني سواء خيرية أو أهلية علاقة تقوم على أساس تحقيق المصلحة العامة، فيما تقوم الوزارة بتوجيه الجمعيات وفق سياسة وزارته بما يخدم المزارع.

ويبلغ عدد الجمعيات الزراعية في القطاع ٣٥ جمعية، ١٤ في محافظة خانيونس، لا تلبي احتياجات المزارعين كما يقول اللولو. ويضيف: "توجد بعض المخالفات والتجاوزات من قبل الجمعيات الزراعية والتي نعمل على تصحيحها معها أو إحالتها إلى القضاء".

ويقر اللولو، بأن هناك تلاعبا بكشوفات المتضررين من قبل الجمعيات المكلفة، وأنه يتم استبدالها بأسماء اخرى، وكثيرا ما ضبطنا هذه الجمعيات وتعرضت للتحقيق.

التهرب والتسرب الضريبي سيف مسلط على رقبة الموازنة العامة

نور عبد الفتاح

أموال طائلة تتسرب من إيرادات خزينة السلطة الفلسطينية نتيجة التهرب الجمركي والضريبي العالي فيها والذي تتراوح نسبته بين ٣٠ – ٤٠٪ بحسب التقديرات الأخيرة.

تسرب هائل

فقد كشف تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" العام الماضي، بأن التسرب المالي للإيرادات (التهرب الجمركي والضريبي) في فلسطين يزيد سنويا عن ٣٠٠ مليون دولار، بحيث تشكل نسبة التسرب المالي قرابة ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العام، وأكثر من ١٨٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية.

بروتوكول باريس الاقتصادي

فيما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع عام ١٩٩٤ بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لتنظيم العلاقات الإقتصادية بينهما والذي يفرض الاتحاد الجمركي وجباية إسرائيل للضرائب والجمارك على السلع المتجهة من وإلى فلسطين عبر الحدود الدولية، وتسليمها نهاية كل شهر في جلسة مقاصة إلى الجانب الفلسطيني.

وتفقد خزينة السلطة الفلسطينية ملايين من إيراداتها الضريبية، نتيجة للتسرب الضريبي لصالح الخزينة الإسرائيلية أي أن الضريبة كان من المفترض أن تحسب ضمن الإيرادات الفلسطينية بينما دخلت ضمن الإسرائيلية، والتهرب الضريبي من التجار الفلسطينيين.

الواردات المباشرة من إسرائيل

ويأتي التسرب الضريبي في فقدان السلطة للضرائب على الواردات المباشرة من إسرائيل (إسرائيلية المنشأ) والتي تقتصر على تحصيل ضريبة القيمة المضافة فقط دون ضريبة الشراء من خلال فاتورة المقاصة التي تسلم للسلطة، وفي حال التهرب الضريبي للتجار في عدم تسليم الفواتير فإن السلطة تخسر ضريبة القيمة المضافة أيضا.

ضرائب الواردات

أما فيما يتعلق بضرائب الـواردات غير المباشرة أي من طرف ثالث "غير إسرائيل" والتي تشمل الجمارك، وضريبة (القيمة المضافة، الشراء) وغيرها. فإن فيها تسربا ماليا كاملا لصالح الخزينة الإسرائيلية فيما يتعلق بالجمارك وضرائب الشراء بحسب دراسة أصدرها معهد الأبحاث والسياسات الاقتصادية " ماس".

وتبين الدراسة بأن ٦٠٪ من الواردات من إسرائيل هي سلع معاد تصديرها ويجري التخليص عليها باعتبارها واردات إسرائيلية قبل بيعها في السوق الفلسطينية كما لو كانت أنتجت في إسرائيل، وعليه تقوم السلطات الإسرائيلية بتحصيل إيرادات من 'الواردات غير المباشرة' دون تحويلها للسلطة.

فواتير المقاصة

وتتكبد السلطة في هاتين الحالتين خسائر الإيـرادات المترتبة عن عدم التصريح بالسعر الحقيقي في فواتير المقاصة أو عدم تسليمها من قبل التاجر الفلسطيني، بسبب عدم وجود سيطرة فلسطينية على الحدود، وعدم إمكانية الحصول على البيانات التجارية السليمة.

التهريب من الأسواق والمستوطنات الإسرائيلية

ويشكل تهريب البضائع والسلع والخدمات من الأسـواق والمستوطنات الإسرائيلية، مصدرا هاما لفقدان إيرادات ضريبية كبيرة، فإن كانت السلع المهربة إسرائيلية المنشأ تخسر السلطة ضريبة القيمة المضافة، وإن كانت من بلد ثالث، فإن السلطة تخسر إيرادات التعرفة الجمركية إلى إسرائيل إلى جانب ضريبة القيمة المضافة وضرائب المشتريات، وفي الواقع لا يوجد قيم دقيقة للسلع المهربة من إسرائيل، إلا أن التقديرات تتراوح ما بين ٢٥-٣٠٪ من الواردات الكلية.

تقرير الأونكتاد

ويبين تقرير الأونكتاد أن الضرائب غير المسددة عن السلع المهربة التي تأتي من إسرائيل تمثل ١٧٪ من مجموع الإيرادات الضريبية أي نحو ٣٠٥ ملايين دولار في عام ٢٠١٢، وهو ما يكفي لتغطية ١٨٪ من فاتورة الأجور التي تدفعها السلطة.

وفي هذا السياق يوضح المحلل الاقتصادي المتخصص في الموازنة العامة مؤيد عفانة، بأنه لا يوجد معلومات ولا إحصائيات دقيقة بمجمل السلع التي يتم التهرب فيها، ولكن تكمن أبرزها في السلع الخدمية والاتصالات الخلوية و"الأي تي"، والتي لا تستفيد السلطة من ضرائبها إلى جانب سلع المأكولات والمواد الصناعية.

انعدام الرقابة

ويبين مدير الإعلام في الضابطة الجمركية راضي كتانة بأن المشكلة الأكبر في التهرب الضريبي للسلع يكمن في عدم وجود أي رقابة للضابطة أو السلطة على حركة البضائع على المعابر الدولية، إلى جانب كون مناطق الضفة الغربية الحدودية مع السوق الإسرائيلي تخضع للسيطرة الإسرائيلية وهي مناطق مسماه ب" ج" ، بحيث لا يمكن لأية أجهزة أمنية فلسطينية دخولها بدون التنسيق مع إسرائيل.

فاقد ضريبة الدخل على العمال

وتفقد السلطة ما نسبة ٢٥٪ من ضريبة الدخل على العمال الفلسطينيين النظاميين في إسرائيل بحسب دراسة " ماس" كون إسرائيل لم تحولها مع المقاصة، إلى جانب التسرب المالي لهذه الضريبة لصالح خزينة إسرائيل عن العمال الفلسطينين غير النظاميين. وضريبة الدخل للعمال هي الضرائب التي يدفعها المشغل الإسرائيلي عن كل عامل فلسطيني يعمل لديه بتصريح عمل.

عوامل تؤدي إلى التهرب الضريبي

بروتوكول باريس الاقتصادي وغياب السيطرة الفلسطينية على الأرض والحدود وعدم وجود مناطق صناعية حدودية يزيد من قدرة التجار الفلسطينين على التهرب الجمركي والضريبي في السوق الفلسطينية. ولذلك دعا وزير الاقتصاد الأسبق د. باسم خوري إلى تشديد الرقابة لمنع التسرب عن طريق التهريب، إن كان من إسرائيل أو بضائع مستوردة إلى فلسطين أن يكون هناك تلاعب بقيمتها وبجمركها، من خلال إنشاء سيطرة على الرفوف في المحال التجارية عن طريق الباركود، مما يساهم في الصحة العامة ومكافحة التهريب وكشف التهرب الضريبي من قبل التاجر كون البار كود يعطي كل المعلومات حول هذه السلع، وذلك كحل بديل لغياب سيطرة الضابطة الجمركية ع الأرض.

ضبط التهرب وانعكاساته على الخزينة

ويشير عفانة إلى أنه في حالة تم ضبط التهرب الضريبي في السلع، فإنه بالتأكيد سيكون التأثير إيجابي على خزينة السلطة، في ظل عدم وجود نفط ولا ثروة طبيعية تكون بديلا لاعتماد خزينة السلطة بشكل أساسي على الجمارك الضريبية. وبما أن نسبة التهرب الضريبي بحسب وزارة المالية عالية جدا أي ما يقارب ٣٠ -٤٠ ٪ فإن ضبط هذه النسبة سينعكس على الخزينة بشكل جذري.

ويرى تقرير " الأونكتاد " بأن تقليص التسرب المالي من شأنه أن يمنح حيزا أكبر للسياسة المالية والمساعدة على التوسع في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، مما يزيد الناتج المحلي الإجمالي بقيمة ٤٪ ويزيد العمالة بمقدار ١٠ آلاف فرصة عمل إضافية كل عام.

وتلعب القيود الإسرائيلية دورا لجعل التجارة الفلسطينية أكثر اعتمادا على اقتصادها، ما يسبب عجزا تجاريا لها. ويشير التقرير إلى أن بروتوكول باريس الاقتصادي، وعدم سيطرة الفلسطينيين على الأرض جعلت من الاقتصاد المحلي مشوهاً، وتشوبه اختلالات هيكلية، بسبب الغلاف الجمركي الموحد بين الفلسطينيين والإسرائيليين. مؤكدا على ضرورة تغيير العلاقات الاقتصادية والنظام التجاري وآليات الاستيراد والتصدير، بما يضمن حق ممارسة السلطة الفلسطينية قرارها السيادي في كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية.

يذكر أن تحصيل التسرب المالي العالي يساهم بشكل جذري في الموازنة العامة بحيث يوفر ٤٨٪ من النفقات التشغيلية ويخفض ما نسبته ١٩٪ من المساعدات الخارجية حسب الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ وبالتالي يرفع من فاعلية الإقتصاد بشكل كبير ويقلل من حجم الديون.

الأزمة المالية للجامعات الفلسطينية

بقلم: بيان رجوب

باتت الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعات الفلسطينية العامة موضوعا تتداوله الصحافة الفلسطينية بداية كل عام دراسي.

وتعود أسباب الأزمة كما تفسرها مجالس الادارة في تلك الجامعات الى تنصل الحكومة من دفع المستحقات المالية لها. بينما تعقب الحكومة إزاء هذه القضية بأنها غير ملزمة بدفع التكاليف الإضافية للجامعات، وتفسر ذلك بكونها ليست مدرجة في الموازنة المالية السنوية كمستحقات وانما تدفع الحكومة ما هو فائض الى تلك الجامعات كمساعدات للطلبة، حيث تقدر نسبة هذه المساعدات المالية ب ٤٠٪ من إجمالي قسط الطالب.

في حين تصرح إدارة جامعة الخليل ممثلة بالنائب الأكاديمي للجامعة بوجود ازمة مالية تعاني منها الجامعة، لتخلي وزارة التعليم العالي عن واجبها في مساعدة الطالب الفقير في الجامعة، ما يدفع الأخيرة إلى تقديم المساعدة للطالب، حيث تقدر نسبة هذه المساعدة ٤٠٪ من مجمل القسط. في وقت أظهرت ادارة الجامعة تكتما واضح حيال تقديم قوائم او مستندات مالية تثبت الأزمة المالية في الجامعة، حيث تعتبرها معلومات سرية للغاية وتخص فقط إدارة الجامعة ولا يمكن الفصح عنها.

أما بالنسبة لمجلس اتحاد الطلبة ممثلا في المسؤول المالي للمجلس وممثل طلاب الجنوب في الجامعة، فقد أفاد بان أزمة الجامعة المالية انعكست سلبا على نسبة الطلبة المسجلين لهذا الفصل، ولكن تم استيعاب الازمة لهذا الفصل. لكنه أظهر تكتما على قوائم الطلبة المسجلين لهذا الفصل باعتبارها معلومات سرية خاصة بالمجلس. وبرر تكتمه انه حتى نقابة العاملين في الجامعة لا تزود أي معلومة تخص ميزانية الجامعة أو حجم المساعدات المالية.

لقد بلغ عدد الطلبة غير المسجلين والمتقدمين لطلب المساعدة المالية ٢١٠٠ طالب قبل نهاية الفترة المحددة للتسجيل بيومين فقط. فيما بلغ عدد المستفيدين من المساعدات المالية في الدفعة الاولى ٤٠٠ طالب فقط وفي الدفعة الثانية ٦٧٠ طالبا. اما في الدفعة الاخيرة ٣١٥. وبلغ عدد المستفيدين قبل نهاية التسجيل بيوم واحد ١٣٨٥ طالب.

وافاد المتحدث باسم مجلس اتحاد الطلبة ان عدد الطلبة المتبقي بلغ ١٣٠ طالبا تقدموا بطلبات للحصول على مساعدة، ولم يحصل عليها ولم يسجل حتى

الساعة الاخيرة من الفترة المحددة للتسجيل. واشار المتحدث باسم مجلس اتحاد الطلبة أن الموضوع في غاية الأهمية. حيث ان الجامعة أجرت مسحا اجتماعيا لتحديد مستويات الطلبة الاجتماعية، وتقديم المساعدة المالية بناء عليها، وعلى الجامعة اعادة النظر الى المسح الاجتماعي فهو ليس دقيقا على الاطلاق، علما بأنه قدمت مساعدات للطلبة من الطبقة المتوسطة، وحرم بعض الطلبة المحتاجين حقا من هذه المساعدة.

مكب الصيرفي.. لا حلول سوى الوعود

إسراء محمد

يشتكي المواطن أبو عادل السعد الذي يسكن عند المدخل الرئيس لقرية الباذان شمال شرق مدينة نابلس من التلوث الذي تعاني منه المنطقة بسبب مكب الصيرفي على مدخل مدينة نابلس، والذي لا يقتصر ضرره على المنطقة المحيطة به فحسب بل يتعداه ليؤثر على القرى المحيطة وهي: سالم، ودير الحطب، وعزموط، والباذان.

معاناة لا تنتهي

تحدث أبو عادل عن أوجه معاناته وعائلته بشكل شبه يومي بسبب مكب الصيرفي قائلا: "لا نجرؤ على فتح نوافذ المنزل بسبب الهواء الملوث والنتن الذي يدخل منازلنا بسبب المكب، وعندا نقوم بتنظيف ابواب المنزل وأثاثه لا نلبث أن نجدها مكسوة باللون الأسود الناتج عن دخول الهواء الملوث بدخان النفايات التي يتم حرقها أحيانا.

وعود لم تنفذ

وفي هذا الشأن، يشير منسق اللجنة الأهلية للمنطقة الشرقية في نابلس عامر الدجني، إلى اعتراض سكان المنطقة على وجود المكب منذ إنشائه خلال انتفاضة الأقصى، حيث لم يوافقوا منذ البداية على وجوده، ولكن تم التوافق مع رئيس البلدية آنذاك المحامي غسان الشكعة والمحافظ محمود العالول على أن هذا الوضع مؤقت وسيتم إزالة المكب فوز إزالة الحواجز من حول المدينة، وهو ما لم يتم حتى اللحظة. وأوضح أن أهالي المنطقة منذ إزالة حاجز الصيرفي وحتى الآن توجهوا بعشرات الكتب والمراسلات عبر المجلس البلدي السابق الذي كان يترأسه الحاج عدلي يعيش، والمجلس البلدي الذي كان يترأسه المحامي غسان الشكعة، ولم يحصلوا سوى على الوعود. ويشير الدجني، إلى أن سكان المنطقة رصدوا الكثير من حالات التخلص من النفايات في الوادي المجاور خاصة خلال الأعياد، بالإضافة إلى الحريق الذي اندلع في الوادي قبل عدة أشهر بسبب إضرام النار في المكب، وما تسبب به من ضرر.

رئيس المجلس: هواؤنا ملوث

رئيس مجلس قروي عزموط ، تطرق بدوره إلى الأضرار التي تعاني منها القرية بسبب مكب الصيرفي. قال:" كل نسمة هواء تجلب معها التلوث والروائح الكريهة"، على حد تعبيره، عدا عن "انتشار الخنازير والقوارض والكلاب الضالة، التي تقترب من المناطق السكنية في القرية، في حين أن الحريق الذي اندلع بسبب المكب العام الماضي استغرقت السيطرة عليه ثلاثة أيام.

مراسلات المجلس القروي لم تلق تجاوبا

وأكد أن المجلس القروي راسل بلدية نابلس كثيرا بهذا الخصوص ولم يصلهم أي رد على المراسلات، وهو ما اتفق معه به رئيس مجلس قروي الباذان محمد صلاحات، الذي أكد أن المجلس بعث بعشرات الرسائل للبلدية لحل مشكلتي مكب الصيرفي، والمياه العادمة المتدفقة على القرية، وفي كل مرة لم يكن يصلهم أي رد، وعادة تكون الردود لدى إثارة الموضوع في وسائل الإعلام بالوعود وليس التنفيذ.

أضرار كارثية

ويعترض سكان المنطقة الشرقية والقرى المجاورة لها على وجود مكب الصيرفي، لما يتسبب به من أضرار يصفونها بالكارثية، وفي هذا السياق أوضح الدكتور عقيل الفارس عضو اللجنة الأهلية للمنطقة الشرقية أن هذه الأضرار تتمثل في التلوث البيئي الكبير في المنطقة بفعل الدخان الناجم عن الحرق، وانتشار القوارض والأمراض الجلدية والتنفسية، كما يقول الأهالي أن أمراض السرطان ارتفعت بشكل ملحوظ عن السابق، خاصة في قرية عزموط، ويزداد التأثير كلما كانت المنطقة أقرب للمكب، بالإضافة إلى ازدياد حوادث الانزلاق بسبب تسرب عصارة النفايات التي تؤدي أيضا إلى انبعاث روائح كريهة تؤثر على المناطق السكنية القريبة.

وأكد الفارس أنه وبالرغم من التوصيات العديدة من قبل لجان متخصصة بإزالة المكب إلا أنه لم يتم الحصول إلا على وعود تتبعها وعود، وآخر هذه الوعود كانت خلال الحملة الانتخابية للبلدية عام ٢٠١٢، حيث وعد الشكعة شخصيا آنذاك بإزالة المكب في أقرب وقت ممكن، كما كان هناك وعد آخر من قبل رئيس بلدية نابلس بإزالته مع بدايات العام ٢٠١٤ خلال جلسة له مع أعضاء اللجنة الأهلية للمنطقة الشرقية". وأضاف: "ما تم تغييره فقط هو توقيع عقود شهرية وليس سنوية مع عائلة الصيرفي التي تستأجر البلدية أرضها للمكب، وهذه الخطوة تأتي لإسكات الناس فقط، وإيصال رسالة مفادها أننا سنقوم بنقل المكب".

تهميش المنطقة الشرقية

وأوضح الفارس، أن استمرار وجود المكب في المنطقة الشرقية سيعزز من تهميشها، "فلا يمكن إقامة مشاريع ومرافق حيوية في منطقة تحتوي هذا الكم من التلوث، علما أن أسعار الأراضي في المنطقة الشرقية انخفضت بنسبة ٤٠٪ بسبب عدم إقبال الناس على الشراء فيها، فيما سعر دونم الأرض في الباذان على سبيل المثال لا يتجاوز الـ ٢٠ ألفا ولا نجد من يشتريه، علما أن السعر يصل إلى ١٠٠ ألف في مناطق أخرى بعيدة عن هذه الملوثات".

بلدية نابلس توضح

ولاستيضاح موقف البلدية وردها قال، خليل عاشور نائب رئيس بلدية نابلس، أن البلدية بصدد نقل المكب، لكن الموضوع متوقف على إيجاد قطعة الأرض المناسبة لذلك، إذ لا يوجد أرض تمتلكها البلدية داخل حدودها، تصلح ل، تكون نقطة ترحيل أو موقع لمعالجة النفايات، كما قال، وبالتالي أصبح من الضرورة أن يكون هذا الموقع خارج المدينة وهذه الأراضي تمتلكها الدولة أو المواطنين ومن مهام سلطة الأراضي وسلطة البيئة ووزارة الحكم المحلي إيجاد الموقع المناسب ليتم النقل له، علما أن البحث ما زال جار ولم يتم إيجاد أرض بالمواصفات المناسبة حتى الآن.

اقتراحات غير ملائمة

ونوه إلى أن هذه الجهات اقترحت أكثر من موقع، وتبين أنها غير ملائمة بسبب قربها من المناطق السكنية أو الزراعية، وبالتالي فإن إقامة مكب أو نقطة ترحيل فيها غير مجد وغير متوافق مع معايير الصحة.

وردا على شكاوى المواطنين من إلقاء للنفايات في الوادي، أكد أن البلدية لا تسمح بذلك، فالشركة التي تعاقدت معها بلدية نابلس تنقل النفايات من مكب الصيرفي إلى مكب زهرة الفنجان في جنين باستمرار، وتدفع البلدية للشركة مقابل ذلك حسب وزن الحمولة. منوها إلى أن دائرة الصحة التابعة للبلدية "تتابع موضوع نقطة الترحيل باستمرار وترش المواد الكيماوية لمنع انتشار القوارض والحشرات، وهناك موظف صحة دائم متواجد في المنطقة يعالج أي مشكلة تنشأ".

قطعة أرض بديلة

وحول الفترة الزمنية التي من الممكن أن يستغرقها موضوع نقل المكب، أكد عاشور أن الموضوع متوقف على إيجاد قطعة الأرض المناسبة، التي لم يتم إيجادها حتى الآن من قبل الجهات المتخصصة. وبين أن البلدية تتكلف الكثير من المصاريف لحل مشكلة النفايات في نابلس بشكل عام، فأرض مكب الصيرفي مستأجرة من قبل البلدية بمبلغ ٤٠ ألف شيقل شهريا، كما أن البلدية متعاقدة مع إحدى الشركات لترحيل النفايات من الصيرفي إلى مكب زهرة الفنجان في جنين، وهذا يكلف البلدية ١٧٠ ألف شيقل شهريا، ورسوم دفن النفايات أيضا يكلف البلدية ١٧٠ ألف شيقل، وبالتالي البلدية تدفع حوالي ٤٠٠ ألف شيقل شهريا للتخلص من النفايات، ويوميا يخرج من مدينة نابلس من ٢٠٠- ٢٢٠ طن من النفايات.

قرية الباذان ومشكلة المياه العادمة

أما قرية الباذان فلا تقتصر مشاكلها العالقة مع بلدية نابلس على مكب الصيرفي الذي يؤثر عليها بشكل كبير، بل يتعدى الأمر إلى مشكلة المياه العادمة المتدفقة إلى القرية عبر وادي الساجور.

عماد براهمة صاحب أحد المتنزهات السياحية في الباذان، أشار إلى أن مشاكل الملوثات التي تعاني منها منطقة الباذان كثيرة ولكن حلولها قليلة أو شبه معدومة، وأحد أهم هذه الملوثات هي المياه العادمة التي تصل الباذان من نابلس عن طريق وادي الساجور، والتي أدت إلى تلويث الكثير من مصادر المياه الصالحة للشرب في الباذان بعد اختلاطها بالمياه العادمة.

تلويث مياه الوادي

ونوه براهمة إلى أن هذه المشكلة بدأت بالظهور بشكل ملحوظ في نهايات السبعينات وأوائل الثمانينات، وأدت إلى تلويث مياه وادي الباذان المعروفة بأنها مياه عذبة صالحة للشرب والاستخدامات الآدمية، وبدأت هذه المشكلة تزامنا مع التوسع العمراني في المنطقة الشرقية من مدينة نابلس.

إضرار بقطاعي الزراعة والسياحة

وتسببت المياه العادمة المتدفقة فى الباذان في العديد من المشاكل على القطاعين الزراعي والسياحي بشكل خاص، فالحشرات والأمراض والروائح التي تتسبب بها المياه العادمة تعتبر عاملا منفرا للزوار والسياح الذين يقصدون الباذان والمتنزهات فيها بشكل أساسي.

مشاريع على نفقة المواطنين

وللتغلب على هذه المشكلة، أكد براهمة أن أصحاب المتنزهات قاموا بعمل بعض المشاريع على نفقتهم الخاصة، من خلال قيامهم بتغطية مجاري المياه العادمة والتي تمر بالقرب من متنزهاتهم، مؤكدا أن ذلك كلفهم الكثير من الأعباء المادية، فالأصل حل المشكلة من قبل بلدية نابلس وإيقاف تدفق المياه العادمة واختلاطها بالمياه العذبة، قائلا: "بدلا من إنفاق هذه الاموال على الحلول الجزئية كان من المفترض أن نقوم بإنفاقها على توسيع المتنزهات ومدها بالمزيد من الخدمات التي يتم تقديمها للزبائن، مما يعزز من الواقع السياحي للبلدة".

غياب الدعم الحكومي

ومما ساهم في ازدياد التكاليف والأعباء المالية على أصحاب المتنزهات، كما يقول براهمة، اضطرارهم لمد خطوط أنابيب لإيصال المياه العذبة من مصادرها إلى المسابح والمتنزهات، بعد أن كان ايصال المياه لا يحتاج إلى كل هذه التكاليف، خاصة أنها كانت تمر بجوار المتنزهات عن طريق الوديان التي اختلطت حاليا بالمياه العادمة، ويقوم أصحاب المتنزهات بمد خطوط أنابيب يتراوح طولها ما بين ٢- ٤ كيلومترا لتصل المياه العذبة من مصادرها، مؤكدا غياب الدعم الحكومي والرسمي لأصحاب القطاع الخاص في هذا المجال.

واستهجن براهمة عدم ازالة مكب الصيرفي حتى الان وزيادة تعقيد المشكلة فيه، قائلا: الأصل أن يكون مدخل بلدة سياحة مليئ بالأحراش وليس بنكبات النفايات ومياه المجاري".

المزارعون: تدمير القطاع الزراعي

من جهته أشار المزارع محمد دبابسة إلى أن المياه العادمة عملت على تدمير القطاع الزراعي في الباذان بشكل كامل، بعد أن كانت البلدة هي السلة الغذائية لمدينة نابلس، وكانت تنتج بشكل كبير البندورة والباذنجان البلدي، والفلفل، والعناب والتفاح الخشابي وهو من الفواكه النادرة التي كانت تنتج في الباذان، إلا أن هذه المحاصيل لم تعد تنمو وتنجح في تربة الباذان بسبب تلوثها بالمياه العادمة. وأكد انتشار البعوض والحشرات بأعداد كبيرة في وادي الباذان، وهذا لم يكن موجودا في السابق عندما كانت المياه التي تجري في الوادي مياه عذبة.

أما الحاج منير صلاحات، فقد اشتكى من وجود الخنازير بكثرة في المنطقة بعد تفشي المياه العادمة، التي تعتبر البيئة الملائمة لانتشار الخنازير التي تعمل على تدمير الكثير من المحاصيل الزراعية، وهذه المشكلة لم تكن موجودة قبل المياه العادمة، لدرجة أن بعض المزارعين لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم المليئة بالخنازير. وأكد أن الزيتون في الباذان تأثر بشكل كبير بسبب المياه العادمة، وظهرت فيه الكثير من الأمراض التي أثرت على جودة الثمر بشكل كبير، فمعظم ثمار الزيتون لا تصلح للبيع أو لاستخدامها في إعداد المخللات بسبب ظهور الندوب عليها، عدا عن سقوط الكثير من الثمار قبل نضوجها، منوها إلى أن معظم المزارعين خسروا مصدر رزقهم وانصرفوا عن العمل في الزراعة بعد أن كانت أراضيهم من أخصب الأراضي وأكثرها انتاجا.

مشاغل الذهب : خطر ينشر سمومه

أماني عوض

دقائق قليلة تقضيها في مكان مجاور لأحد المشاغل الخاصة بصناعة وصياغة الذهب بمدينة الخليل، كفيلة بأن تكشف لك خطورة المكان المتواجد فيه وخطورة هذه المهنة ،، ليست على العاملين بها فحسب ، بل تمتد لتشمل جميع المنازل المجاورة للمكان .

ضحايا سموم الذهب

المواطن محمد حسن، يجلس في بيته المجاور لأحد مشاغل صياغة الذهب بالمدينة يراقب من بعيد انبعاث الغاز الأصفر المتصاعد من مدخنه على بعد خمسة امتار من منزله، تفوح منها رائحة كريهة تسبب الدوار وتسيل الدموع .

حال المواطن حسن كحال كثيرين ممن يعيشون، بالقرب من مشاغل الذهب في المدينة وهو يعاني ضيق في النفس والتهاب في القصبة الهوائية بسب الغاز الأصفر ، فيما يقول الأطباء الذين قاموا بفحصه بأنه يشكو من ذلك نتيجة تعرضه لغازات سامة من السيانيد وحامض "النيتريك" وبعض المواد الكيماوية .

حازم حميدات وهاني العواودة باتا ضحيتا عملهما حيث كانا يعملان في مختبر دمغ المعادن الثمينة فأصيب الأول بفشل كلوي نتيجة تراكم نسب من الرصاص في دمه وأجزاء من جسمه، بينما أصيب الآخر بتسمم في الدم نتيجة تراكم غاز الرصاص فيه.

حازم وهاني ليسا الوحيدين، بل أصبح حالهما حال الكثير من الشبان الذين تسرى السموم بأجسامهم سريان الدم في العروق.

وزارة البيئة: لم نمنح تراخيص

هاشم صلاح مدير مكتب وزارة البيئة في الخليل، أفاد بأن هناك بعض الشكاوي المقدمة من المواطنين المتضررين من مشاغل الذهب، وأكد أن الوزارة منذ تأسيسها لم تمنح أية تراخيص لهذه الورش، لأنها تخالف القانون، ووجودها بهذا الشكل العشوائي وسط السكان ودون توفير شروط السلامة العامة تسبب الأمراض وتدمر البيئة نتيجة التخلص من نفاياتها السامة الغازية في الجو والسائلة في الطبيعة.

وأضاف:" في ظل عدم توفر مناطق صناعية مؤهلة لهذه المشاغل، فإن المشكلة ستستمر وسيبقى المواطن في الخليل يعاني من الغازات السامة، معتبراً أن حماية السكان من هذا الضرر تقع بالدرجة الأولى على أصحاب المشاغل، وذلك عبر تركيب وحدات معالجة "فلاتر" لامتصاص الغازات السامة، إضافة إلى التوقف عن التخلص من النفايات السائلة عبر شبكة الصرف الصحي. ونوه إلى أن نقابة أصحاب المعادن الذين حاولوا الحصول على قطعة ارض واستغلالها لإقامة مصانع الذهب عليها.

الشراء من السوق السوداء

وحول المشاكل التي يعاني منها أصحاب المشاغل ، أجاب مروان أبو شخيدم أحد أصحاب المشاغل أن "الأمان وهو المشكلة الكبرى بالنسبة لنا والذي يضطرنا لإقامة المشاغل داخل منازلنا أحيانا، علما بأن الاحتلال يمنع دخول المواد الكيماوية المستخدمة في صناعة الذهب خاصة حامض النيتريك لأسباب أمنية، ما يدفع أصحاب المشاغل لشراء هذه المواد من السوق السوداء وبطرق عشوائية، ما قد يجعل تلك المواد تكون بمواصفات سيئة وفاسدة، ما يزيد الطين بلة، ويساهم في مزيد من التلوث وانتشار الأمراض بين المواطنين والعاملين في هذه المهنة".

مخالفات قانونية

وتعاني مدينة الخليل من ظاهرة انتشار مشاغل الذهب والتي يصل عددها إلى أكثر من ٤٥ مشغلا تقع في وسط الأحياء السكنية وداخل الشقق، حيث تستخدم في تصنيع الذهب "مواد كيماوية" مثل حامض النيتريك والكبريتيك والكلوريك، بحيث تنبعث منهم غازات سامة يتم التخلص منها دون اكتراثٍ بالمواطنين الذين يعيشون في تلك الأحياء أو البيئة المحيطة بها، ورغم أن قانون البيئة الفلسطيني يمنع قيام هذه المشاغل بالقرب من السكان بسبب الملوثات التي تنتج عنها، إلا أن هذه المصانع قائمة وفي تزايد مستمر، ولم يعد هناك أي أهمية لعبارة "الإنسان أغلى ما نملك" أمام الذهب.

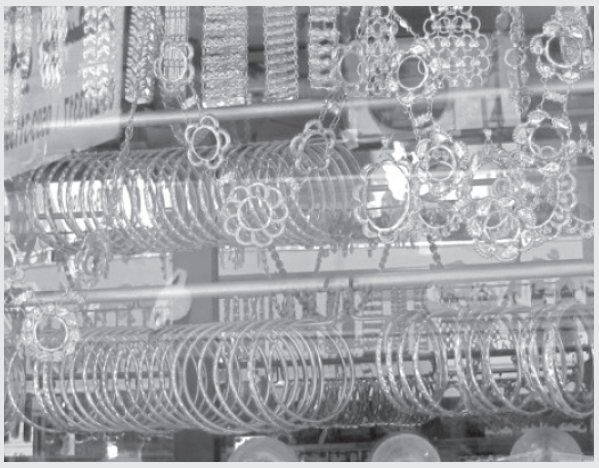

تناقض في مواقف المسؤولين

بدوره، أكد الدكتور ياسر عيسى مدير قسم البيئة في مديرية صحة الخليل، أنه لم يتم منح هذه المشاغل التراخيص مدة ١٢ سنة منذ قدوم السلطة الوطنية إلى أن صدرت عدة قرارات من جهات عليا ووزارات لمنحهم التراخيص وفق معايير وإرشادات تعطى للمشاغل قبل إعطائها التراخيص. وكل صاحب مشغل يقوم بكتابة تعهد عدلي " أنه في حال تم إنشاء منطقة صناعية سوف يقوم بنقل مشغله إليها"، مشيرا إلى منطقة صناعية سابقا بالخليل، لكن البلدية منحت السكان تراخيص لبناء البيوت في هذه المناطق الصناعية.

فحوصات طبية دورية للعاملين

وأضاف د. عيسى: " يطلب من أصحاب المشاغل التعهد بإجراء فحوصات طبية بشكل دوري للعاملين في المشاغل، وحاليا يتم العمل على إنشاء منطقة صناعية بالقرب من بلدة ترقوميا. وأرجع إصابة بعض العاملين بالأمراض إلى تهورهم واستهتارهم بإجراءات السلامة.

مواد سامة

بدوره، أكد ناصر الدرابيع مدير دائرة دمغ المعادن الثمينة، أن تحليل وصناعة الذهب تتضمن مواد سامة حيث يدخل في صناعته الرصاص وفي تنقيته حامض النيتريك وهذا الحامض ممنوع استخدامه دوليا، ولكنه متداول فعليا ويتم تداوله واستخدامه ،، وصناعة الذهب لا يمكن أن تتم من دونه، لأنه يعطي الذهب الصلابة واللمعان".

الفحص في مختبرات التحليل

في حين كان ل (ر .ع) أحد الموظفين العاملين بمكتب دمغ المعادن الثمينة رأي أخر حيث قال :" لا يوجد أضرار للمهنة، الخطر يكمن في الفحص في مختبر تحليل العينة، وهذا يحدث باستخدام الطريقة التقليدية وهي من أقدم الطرق لتحليل العينة، وتتم باستخدام ماده الرصاص التي تكون على شكل صفيح تلف بداخلها عينة الذهب، ثم يضاف اليها الفضة والنحاس ويتم إدخالها إلى الفرن، وتكمن الخطورة هنا، عندما ينصهر الرصاص ويتحول الى بخار يتأين مع الهواء ويصعب فلترته، ولا يوجد أي طريقة سلامة سواء استخدام بعض الشفاطات وهذه تعمل على فلترة اقل من القليل من هذه الأبخرة، أو ماكنة معالجة للأبخرة، ولكن وبسبب الارتفاع الملحوظ بثمنها جعل التجار يتبعون الطرق التقليدية بالرغم من خطورتها".

لا مخاطر على العاملين

مع ذلك، يقول، طلال أبو عيشه مدير اتحاد المعادن الثمينة، أنه ليس هناك أي مخاطر تواجه العاملين في المشاغل، وأن وظيفة الاتحاد تتمحور حول الحفاظ على جودة جيدة للذهب ومنح أوراق رسمية للمشاغل مثل التصاريح للمرور على الحواجز".

وزارة الاقتصاد: ٢٠ عاماً من المفاوضات للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

تحرير بني صخر

تسعى إسرائيل بإجراءات وسياسات معدة سلفا لتقييد وخنق الاقتصاد الفلسطيني سعياً للحفاظ على تبعيته، ومنع استقلاليته بالسياسات التجارية التي تلائمه وتسير أعماله، وفي هذا السياق هل تعتبر قضية انضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية غير مجدية؟

جهود حثيثة

تبذل السلطة الفلسطينية جهوداً حثيثة إلى جانب وزارة الاقتصاد الوطني سعياً لتحضير فلسطين لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وشكلت لهذا الغرض فريقا وطنيا بقرار من مجلس الوزراء يهدف إلى وضع استراتيجيات تخلق بيئة تجارية مستقرة وشفافة، وتحدد الاصلاحات المطلوبة في السياسات والبنية القانونية والمؤسساتية، بالإضافة إلى مأسسة الحوار الوطني الاقتصادي، فيما انبثق عن هذا الفريق فريق فني من المفترض أن يخوض مفاوضات عملية الانضمام.

فريقان وطني وفني

يقول عزمي عبد الرحمن الناطق الإعلامي، القائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للسياسات والإحصاء في وزارة الاقتصاد إن جهود الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ليست وليدة بل موجودة ما قبل عام ٢٠٠٠، وهي مستمرة، فكل الجهود كانت تنصب بهذا الاتجاه، حيث تم تشكيل فريقين وطني وفني لنصل لها الغرض، وفعلياً قطعنا شوطا كبيرا ومن ضمنه أن تم عقد يوم وطني كامل، فيما وضع طلب الانضمام للمنظمة وتم رفضه ولم يقدم لاحقاً لأسباب سياسية، ولكن نحن ما زلنا نقوم بالتحضير للانضمام للمنظمة.

طب الانضمام الفلسطيني

وكانت السلطة الوطنية قدمت طلباً من أجل انضمام فلسطين إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مراقب في عام ٢٠٠٩، فيما قامت بمراجعة طلبها وإعادة تقديمه في عام ٢٠١٠. يضيف:" عملياً هناك شروط للانضمام من ضمنها موافقة جميع الدول الاعضاء على انضمام أي دولة أخرى، فاذا رفضت أي دولة يرفض الطلب، وبذلك فهذا هو المعيق الاساسي وتحديداً من الجانب الإسرائيلي. وأن الانضمام بالنسبة لفلسطين هو مطلب جوهري واستحقاقاً وخطوة لمواءمة التشريعات والقوانين الفلسطينية مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي حالة الانضمام، فإن ذلك سيمكن المنتج الفلسطيني من الوصول لجميع الأسواق والاحتكاك بالمنتجات الأخرى، لاكتساب الخبرات والمعلومات التي تمكنه من تحسين منتجه، وأيضا التوجه للمحاكم الاقتصادية في حالة الضرورة، وأيضاً سنتمكن من التخلص من التبعية الإسرائيلية من خلال كسر احتكار المنتج الإسرائيلي، ما يحسن من تنمية القطاعات بشكل عام، ولكن الأمر يحتاج وقت طويل بما معدله ١٠ إلى ٢٠ سنوات من المفاوضات والدراسات المعمقة للواقع وقطاع التأثيرات، مع ذلك فنقطة البداية أن فلسطين قطعت شوطاً كبيراً في جهودها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية بقبولها كعضو مراقب".

وتضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها ١٣٧ دولة ، في حين تشترط للانضمام تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية والخدمات، والالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وموافقة كل الاعضاء.

مراقبة عملية الاستيراد

يقول خبراء اقتصاد، أن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سيمكننا من إجبار اسرائيل على وجود طرف فلسطيني مراقب أو طرف ثالث "تمثيل من منظمة التجارة" يراقب عملية الاستيراد على المعابر والموانئ، مما يحد من عملية التسرب الضريبي وتضيق الجانب الإسرائيلي على التاجر الفلسطيني، والسلطة تسعى للتعامل مع الأمر من خلال أن نكون عضوا مراقبا في منظمة التجارة العالمية أو عضو كامل، فمن خلال هذه النقطة ستتخلص السلطة من إحدى المشكلات التي تواجهها.

جهود غير كافية

من جانبه بين وكيل وزارة المالية سابقاً حازم الشنار أن الجهود التي تمت للانضمام مع أهميتها غير كافية ولن تكون مجدية ما لم يحصل تغير نوعي في طبيعة العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل باتجاه تحقيق الاستقلال عنها ومع ذلك ولحين يتم ذلك فأن الكثير مما يمكن عمله على الأرض وخصوصاً ببنية الاقتصاد الفلسطيني والسياسات التجارية ما زال بحاجة إلى متابعة.

يضيف الشنار "تعاني فلسطين واقتصادها الوطني وتجارتها الدولية من تبعية شبه تامة للاقتصاد الإسرائيلي ومن عجز متزايد في ميزان تجارتها مع إسرائيل وهي بحاجة إلى توفير دعم دولي لتحرير تجارتها مع العالك. وفي هذا السياق يترتب على فلسطين لنيل عضوية المنظمة رفع أي قيود جمركية وغير جمركية على تجارتها مع دول العالم، وقد يكون لذلك تأثيرات سلبية في المرحلة الراهنة على الاقتصاد الفلسطيني الهش، لكن لا بد من الإشارة إلى وجود فترات سماح لدى المنظمة للاقتصادات الضعيفة والتي تمر بظروف انتقالية تكون فيها شروط تحرير تجارتها أكثر مرونة ويتم منح تجارتها تسهيلات وشروط اكثر تفضيلية على غيرها من الدول، يضيف من هنا فإن الانضمام غلى هذه المنظمة كعضو مراقب في هذه المرحلة من الممكن أن يكون اكثر فائدة وأقل ضرراً.

إن التحرر الاقتصادي أهم خطوات للتحرر السياسي، لكن لربما انضمام فلسطين صعب المنال لمن اعتبره حلماً، كحلم التحرر وعودة الأرض واللاجئين، لكن الجهود مستمرة علها تثمر بما يعود بالنفع على الاقتصاد والتنمية المجتمعية.

مجلس التعليم العالي ... تعليم بلا مقود

عبدالله قدح

ما هي الخبايا وراء "أزمة" الجامعات الفلسطينية، وأن الجامعات الفلسطينية على حافة الانهيار؟ هل هذا متعلق بسوء الادارة داخل تلك الجامعات أم انها نتيجة خلل في توزيع الموازنة العامة على القطاعات المختلفة؟ ماذا تعني حالة الضياع في السياسات العامة للتعليم العالي في فلسطين؟ ماذا يعني أن تقبل ترخيص برامج في كليات نتيجة مصالح مشتركة لمجموعة أفراد، كيف يمكن لمجلس تعليم عالي أن يوجه ويخطط السياسات التعليمية في البلد وهو ممثل من أصحاب المصالح المشتركة رؤساء الجامعات.

الجامعات والدعم الحكومي

بدايةً لماذا تحتاج الجامعات العامة في فلسطين الى دعم من الحكومة؟ إن واقع الجامعات يقوم بأن الطالب الجامعي يغطي من خلال دفعه للأقساط ما نسبته (٨٠٪) من تكلفة تعليمه، وهذا ما يجعل الجامعات، إما أن تذهب إلى رفع الأقساط الجامعية على الطلبة، وإما مطالبة الحكومة بتغطية فجوة العشرون بالمئة المتبقية.

انعكاس الأزمة على تطور الجامعات

لسان حال الجامعات يقول، أننا وفي كل الدراسات التي عملنا عليها نكتشف بأن الطالب يغطي فقط ٦٠٪ من رسوم دراسته الجامعية، وأن الحكومة مجبرة على دفع الحصة التي تعهدت بها بقيمة ٤٠ مليون دولار من خلال قرار في المجلس التشريعي، ومنذ أكثر من ٥ سنوات الحكومة لم تحول ما لا يتجاوز أل ٥٪ من المبلغ. وفي كل مرة لم تحل فيها هذه المشكلة تتضخم وتزداد حدتها لأنها وبالضرورة تنعكس على العملية ككل حيث تؤثر على قدرة الجامعات على التطور والحفاظ على المخرج التعليمي، وضعف مستمر في البحث والانتاج العلمي، تجعل إدارة الجامعات غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المدرسيين، وهذا بدوره ينعكس على الاستدانة من صناديق التوفير التي أوصلت الجامعات اليوم إلى درجة باتت فيها غير قادرة على دفع مستحقات المدرسيين عند التقاعد!

دعم من خلال بند الموازنة

لسان حال الحكومة يقول نحن عملنا ونعمل على دعم التعليم العالي والجامعات العامة الفلسطينية وقد حرصنا على رفد الجامعات بالدعم المالي بشكل مستمر بما تسمح بها الاوضاع المالية السائدة، لكن لسنا ملزمين بتحمل هذا العبء من قبل الجامعات ، فالقانون واضح أن عملية دعم الجامعات تتم من خلال بند من بنود الموازنة الذي ينص على الدعم المالي عند توفر المال والفائض المالي في الموازنة ولا تعتبر مخصص اساسي من مخصصات قانون الموازنة الذي يجعلنا ملزمين اتجاهه، وعلى صعيد آخر، هل عملت الجامعات على تطوير استراتيجيات ومشاريع إنتاجية لتخفيف من الفجوة المالية التي تعانيها؟.

موقف نقابات العاملين في الجامعات

لسان حال النقابات يقول في كل عام نقف هذا الموقف، ونطالب الحكومة وادارات الجامعات لتحمل مسؤولياتها، ولكن مع كل اتفاق نوقعه مع حكومة ونضع سلم لتنفيذ تأتينا حكومة أخرى لا تعترف بما مضى، والجامعات غير قادرة على الضغط على الحكومة للإيفاء بالتزامها، وتذهب الى صناديق الادخار وتفرغها، وحتى هذه اللحظة لم تستطع الجامعات تحريك الطلبة وحشدهم لصالحها للضغط على الحكومة.

طلاب الجامعات في متاهة

لسان حال الطلاب يقول نحن الان أمام متاهة. لسنا قادرين على فهمها، وقد أصبحنا اليوم بين إدارات الجامعة التي تتحدث عن أزمة مالية في الجامعات، ولم نر حتى هذه اللحظة التقارير المالية التي تثبت ذلك فهي لم تطلعنا عليها حتى نقف الى جانبها لضغط على المسؤول عن الأزمة، أما النقابات فلم تطور حتى هذه اللحظة الأداة التي تدمجنا من خلالها في حراك لتحقيق مطالبها وتشكل ضغطا على المسؤول عن الأزمة، فقد عملت على استخدام الأدوات التي تجعلها في موقف أمام الطالب والحكومة والإدارة، وهي الإضراب وإغلاق الجامعات. أما الحكومات فسياساتها المشوهة المعبر عنها في توزيع الموازنة لا تمت بصلة للتنمية وخلق جيل واع ومنتج ومتعلم، حيث أن توجهاتها بعيده كل البعد عن البنى الأساسية للدول القوية من تعليم وصحة وثقافة .

مناهج التعليم وسوق العمل

في أكثر من جلسة ومؤتمر ولقاء ذهب الحديث عن أكثر من مشكلة يعاني منها النظام التعليمي في فلسطين من مناهج وتخصصات ومناسبة سوق العمل والمال وغيرها من المشاكل، وعندما قمت بالبحث المعمق في العديد من هذه القضايا، وكان آخرها قضية خريجي العلاج الطبيعي من الكلية العصرية الجامعية حيث يعتبر العلاج الطبيعي تخصصا تم إطلاقه من قبل الكلية في عام ٢٠٠٦ فرع من فروع المهن الطبية المساعدة، وقد سمحت الكلية لطلبة الخريجين من الفرعين الادبي دراسة هذا التخصص بواقع الترخيص الذي حصلت عليه حينها من وزارة التربية والتعليم، علما بأن جهة منح الترخيص والمصادقة تعود الى وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي من الناحية القانونية بحسب البند (١٧) من المادة (٥) من القانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي، والتي نصت على أن "تحديد المعدلات الدنيا في امتحانات الثانوية العامة أو ما يعادلها كأساس للقبول في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية هو من صلاحيات وزارة التربية والتعليم العالي"

مزاولة المهنة

وبعد أن أنهى الطلبة متطلبات التخصص وحصلوا على توقيع الكلية بالتخرج، بالإضافة إلى مصادقة الوزارة، أكملوا المسير باتجاه التدريب في المستشفيات الحكومية، وبإشراف وزارة الصحة وأنهوا هذه العملية حتى وصلوا الى نقابة العلاج الطبيعي برئاسة د. محمد عمرو، فقد رفضت النقابة إعطاءهم مزاولة المهنة بناء على أن الكلية يجب الا تقبل خريجي الفرع الادبي لدراسة هذا التخصص.

تساؤلات مشروعة

من خلال لقاء العديد من الاكاديميين والمهتمين في القضية طرحت مجموعة من الأسئلة ، من أهمها: كيف يمكن للكلية العصرية الحصول على الترخيص؟ هل هناك صلاحية لنقيب برفض إعطاء المزاولة بعد استيفاء جميع الشروط ؟ من يتحمل مسؤولية هؤلاء الطلبة بعد قضاء فترة من الدراسة والتكاليف الدراسية؟ ماذا فعلت النقابة لعلاج القضية، غير أنها رفضت المزاولة؟ هل هناك مصالح مشتركة بين الكلية والـوزارة في حينها؟ وهل هناك مصالح مشتركة بين النقابة والكلية؟ من هو المسؤول عن الفض في تلك الخلافات وضمان التنسيق بين كامل أجزاء العملية التعليمية؟.

مجلس التعليم العالي

منذ السبعينيات، وهناك مجلس تعليم عالي يهتم في الإشراف على مؤسسات التعليم العالي والتنسيق فيما بينها ودعمها في تحقيق أهدافها الرئيسية، واستمر هذا العمل بعد مجيء السلطة، وتركزت المهام في قرار السياسة العامة للتعليم العالي ووضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي، وإقرار الأسس العامة لتخصيص وتوزيع الدعم المالي في المجالات المختلفة ، كجسم حامي للعملية التعليمية في فلسطين.

لكن، كيف يكون هـذا الجسم حاميا للعملية التعليمية ومحركها، وهو بتركيبته يتعارض مع ذلك؟ يتشكل مجلس التعليم العالي من رؤساء الجامعات، اي هم أصحاب المصلحة الأساسية من القرار، إذ بموجب قرار رقم (١٣) سنة ١٩٩٤ يشكل مجلس التعليم العالي الفلسطيني بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على تنسيب وزير التربية والتعليم العالي لمدة سنتين قابل للتجديد وكما يلي: ١. وزير التربية والتعليم العالي رئيساً ٢. أمين عام وزارة التربية والتعليم العالي نائباً للرئيس ٣. أمين عام مجلس التعليم العالي مقرراً ٤. مستشار وزارة التربية لشؤون التعليم العالي عضواً ٥. رؤساء الجامعات الفلسطينية أعضاء ٦- الخبراء والأكاديميون.

إن مجلس تعليم عالي يعاني من هذا الشلل الهيكلي كيف له أن يحافظ على سياسية التعليم العالي ومخرج العملية التعليمية؟، كيف له أن يرسم ويراقب ويشرف على العملية التعليمية؟، كيف له أن يدرك المدخل التاريخي لفكرة الجامعة وتطورها، والتحديات الخارجية والداخلية التي تواجه التعليم العالي، ركائز ينبغي أن تبني عليها فلسفة التعليم الجامعي، وظائف الجامعة، مجالات تطوير التعليم الجامعي؟ كيف لمجلس أن يفرض على الجامعات تقديم تقاريرها الواضحة على المستوى المالي وتضع كل الصمامات التي تحمي العملية التعليمية من الاستغلال والاتجار وتحويله الى سلعة.

الأخطاء الطبية .. تقصير مستمر .. وجرائم بلا أدلة

أماني عوض

أحـال مسلسل الأخـطـاء الطبية الـذي لا ينتهي الأطباء إلى أشباح في نظر المجتمع.. وما بين قلة الخبرة والاستغلال المادي يتحول المريض إلى سلعة للتجارة والاستغلال به بين يدي الأطباء، حيث باتت الاخطاء الطبية هاجساً مقلقاً يتخوف منه افراد المجتمع مما يجعل الفرد يفكر مراراً وتكرراً قبل الذهاب لتلقي العلاج، ما أفقد الكثيرين الثقة في الخدمات الطبية المقدمة لهم من المستشفيات الحكومية والخاصة، وبين الفنية والاخرى نسمع بوفاة حالةٍ مرضيةٍ جديدة.

حكاية عبد الله لاعب كرة القدم

عبدالله شابّ أصيب أثناء لعبه بكرة القدم، فتمّ نقله إلى المستشفى، وإعطائه حقنة مسكّنة من الطبيب، إلّا أنّها تسببّت بحدوث جلطةٍ في الرئة ما أدت إلى وفاته. وفي التّفاصيل حسبما قال عمّ الضحيّة: "تفاجأنا بتحويل ابننا لقسم الطواريء، بعد أن أعطي حقنةً جراء إصابته في قدمه؛ حيث تدهورت حالته سريعاً في ظلّ عدم وجود إجابةٍ من الفريق الطبّي بالمستشفى على تساؤلاتنا، وقمنا بإحضار مذكرة لنقله إلى مستشفى أخر إلّا أنّ الطّبيب أخبرنا بوفاته دون توضيح الأسباب".

النس اء والأطفال الأكثر تضررا

تشير المعطيات إلى أن الاخطاء الطبية تقع أثناء إجراء العمليات، وأكثر العمليات التي تجرى في المستشفيات هي عمليات الـولادة. لذا نجد المتضرر الاكبر هم فئة النساء والاطفال، اي أن التشخيص الخاطئ أو عدم الدقة في وصف العلاج يحول الأمراض البسيطة إلى أمراض مزمنة وربما مميتة.

حكاية سيدة حامل

إحدى الحوامل تراجع طبيبها الخاص بشكل دوري، ولدى شعورها بقرب موعد الوضع، راجعت طبيبها في المستشفى الحكومي الذي كان يعمل فيه، فاخبر زوجها أنها إذا أرادت أن " تلد في هذا اليوم" فعليها أن تذهب إلى المستشفى الخاص الذي يعمل فيه هذا الطبيب في فترة أخرى، أما إذا أرادت الولادة في المستشفى الحكومي، فإن عليها أن تعود ثانية بعد ثلاثة عشر يوماً، كونها الآن ليست في حالة ولادة - على حد قول الطبيب -، وبعد عشرة أيام تعود المرأة الحامل إلى المستشفى لتنجب طفلاً ميتاً.

التشريعات والقوانين

بالإضافة الى ذلك، خلت التشريعات الفلسطينية من قانون يضبط مسؤولية الاخطاء الطبية، إلا من بعض اللوائح والقوانين التي تنظم العمل الطبي التي لا تفي بالحاجة، لذا أصبح من المهم إصدار تشريعات تنظم المسؤولية الطبية للحد من ظاهرة الأخطاء الطبية وحماية أفـراد المجتمع. حيث أن من صلاحيات نقابة الأطباء الفلسطينيين بخصوص قضية الأخطاء الطبية أن يقدّم المتضرر أو من ينوب عنه شكوى مكتوبة وواضحة إلى النقابة بطبيعة ما حصل، ثم ترسل نسخة من الشكوى إلى الطبيب المدّعى عليه ليردّ عليها خلال أسبوعين، وبناءً على الرد تقرّر النقابة أمرين: أولهما: أن الشكوى ليست ذات أهمية أو منطقية، بينما القرار الآخر يتمثّل في إحالة الشكوى إلى اللجنة الفرعية للنقابة للنظر فيها.

لا أحد يقلل من كفاءة ومهنية واخلاقيات الاطباء، ولكنهم مثل غيرهم من اصحاب المهن قد يخطئون ، وقد يدخل الى مهنتهم بعض الذين لا يحترمون أصول هذه المهنة - والاخطاء الطبية ليست دائما بسبب انعدام الخبرة ، وانما نتيجة الاهمال، او تغليب التجارة على المهنية ، وعدم التقيد بأصول المهنة واخلاقيتها، والتي قد تودي بحياة المرضى أحيانا، أو تضر بصحتهم ، وتحملهم مصاريف لا طاقة لهم بها بدون وجه حق.

"المخدرات الكيماوية": القاتل الخفي

هيثم الشريف

رصدت الشرطة الفلسطينية زيادة في الإقبال على تعاطي المخدرات الكيماوية في السنوات الثلاث الأخيرة خاصة بين فئة الشباب، والتي يجري تهريبها لأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية عبر القدس والداخل الفلسطيني، حيث افادت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الشرطة أن ٧٠٪ من المواد المخدرة المضبوطة التي بدأت بالتسرب لأراضي السلطة مع نهاية العام ٢٠١٢ هي المخدرات الكيماوية ".

مخدرات الأكشاك

ويعرّف مدير مركز المقدسي للتوعية والإرشاد وخبير علاج المدمنين **عصام جويحان** هذا النوع من المخدرات ب "مخدرات قانونية" أو (مخدرات الاكشاك) أو اشباه القنب الأصطناعية، مثل(هايدور، مسطولون، أكسجين، مسترجاي، سبايسي.. وغيرها)، ظهرت في السنوات الأخيرة في اسرائيل، وهي عبارة عن توليفة من المواد الكيماوية ضمن معادلات معينة، تخلط في المختبرات مع بعض النباتات التي لا علاقة لها بالمخدرات مثل (الجعدة، وقرن الغزال، وغيرهما)، ويكتب عليها باللغة العبرية بأنها قانونية ١٠٠٪ ، على اعتبار أن تركيبتها الكيماوية ليست بعد ضمن الجداول الدولية لتصنيفات المواد التي من الممكن أن تدخل في تركيب المواد المخدرة الممنوع تداولها.

تباع بشكل علني

"كانت هذه المخدرات، وحتى عهد قريب، تباع بشكل علني وواضح في اسرائيل والقدس وضواحيها". يقول مدير مركز المقدسي للتوعية والإرشاد. ويضيف: " .. وكان بالإمكان أن تجدها على رفوف المحلات وفي الأكشاك والدكاكين الصغيرة وأقسام التدخين، أو في المقاهي التقليدية، ومقاهي الإنترنت، وحتى داخل السيارات التي تقف في أماكن معروفة ومحددة، مع العلم أن أسعار هذه النوعية من المخدرات رخيص نسبيا، لذلك زاد الإقبال عليها". وقال:" عدم تمكن الجهات الرسمية من إدراج هذا النوع من المخدرات ضمن جداول المخدرات الممنوعة نظرا لتغيير تركيبتها الكيماوية، دفعها لتفويض عدة جهات من بينها حماية المستهلك والبلدية ووزارة الصحة، من أجل فحص إذا ما كانت من(المواد المؤذية للصحة) على اعتبار أن تلك المركبات تدخل في الأطعمة، لتعطى توصية بمعاقبة كل من يروجها أو يبيعها (دون محاسبة من يستعملها)، بالسجن مدة أقصاها ٣ سنوات، وبالتالي تم منعها منذ عدة أشهر، بعد أن أدرجت تحت مسمى (مواد مؤذية للصحة)، وباتت فقط بين أيدي تجار المخدرات.

التعامل معها كمخدرات تقليدية

نائب مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات **المقدم عبدالله عليوي** قال، أنه رغم بيع تلك المخدرات المصنعة داخل اسرائيل وفي المناطق العربية التي تسيطر عليها أمنيا بشكل علني، لعدم وجود قانون يمنع شراءها وبيعها، إلا انه وفي المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية كانت ولا تزال ممنوعة ويتم التعامل معها كما المخدرات التقليدية، خاصة وأن تأثير تلك المخدرات على الجهاز العصبي المركزي كبيرة للغاية".

قانون مكافحة المخدرات

وردا على سؤال، حول ما إذا كان إقرار قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الذي صادق عليه الرئيس محمود عباس مطلع شهر تشرين أول الماضي، قد واكب ما استجد فيما يتعلق بالمخدرات المركبة القانونية رد المقدم **عبدالله عليوي**، قائلا:" القانون المقر يتفق مع الإتفاقيات الدولية الموقعة في موضوع المخدرات، والإجراءات القانونية التي نقوم بها، تستند إلى الجداول الأربعة الملحقة والمتعلقة بالمخدرات وفق المعايير الدولية، حيث أننا نلتزم بما يأتينا من جداول، مع ذلك بعض المواد المخدرة التي يطلق عليها "قانونية"، أثبتت المختبرات بأنها تحتوي على مواد سمّية عالية، وبالتالي تزيد من مسألة الإدمان أو تعاطي المخدرات. كما أن وزارة الصحة تحاول إدراج تلك المواد التي تم فحصها إلى الجداول الدورية الدولية، في الوقت الذي تجري فيه عملية اختبار المواد المخدرة المستحدثة، حيث بالإمكان إضافتها للجداول الوطنية عبر اعتمادها من قبل وزير الصحة وتجييرها للقضاء من أجل البت فيها، علما بأنه بات لدينا مختبر جنائي، وفي العام المقبل سيكون هناك استقبال رسمي لجميع قضايا المخدرات من أجل فحصها ومن ثم ترسل الى القضاء، وبالتالي نتوقع الإستغناء عن التواصل مع مختبرات المؤسسات الوطنية التعليمية الأخرى مثل جامعة النجاح وجامعة بير زيت في موضوع فحص المواد المخدرة".

قوة تأثير كبيرة

لقد أثبتت بعض الدراسات قوة تأثير "مخدرات الأكشاك"، يقول خبير علاج المدمنين **عصام جويحان**"على الرغم من أن بعض العبوات الخاصة بهذا النوع من المخدرات مكتوب عليها ان قوة تأثيرها أكثر ب ١٠ مرات من المخدرات التقليدية، إلا أن بعض الدراسات أكدت أن تركيزها من حيث الفعالية أعلى ب ٤٠ ضعف المخدرات التقليدية، وبالتالي فإن تأثيراتها مضاعفة، حيث يصاب من يتعاطاها بنوبات الغضب الشديد، والعنف غير المبرر والمبالغ به ، وقد يؤدي تعاطيها للإصابة بأمراض عضوية أوعقلية أو نفسية خطيرة تصل حد الموت".

طرق التهريب

يقول مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات العميد **ابراهيم أبو عين**، إن طرق إدخال المخدرات تتم عبر الحدود الوهمية من خلال سيارات تحمل لوحات تسجيل إسرائيلية (صفراء) لمسافة ١٠٠ أو ٢٠٠ متر على الطرق الإلتفافية او أطراف المدن أو وبالقرب من الجدار، حيث يتم التلاقي والتسليم للمروجين والموزعين في الضفة الغربية أو للمتعاطين بشكل مباشر".

عصابات شبه منظمة

وأتبع العميد **ابراهيم أبـو عين** قائلا: " العلاقات بين المجرمين وشبكات التوزيع لا تحده حدود سياسية أو قومية أو جغرافية، لذى نرى صلات وثيقة بين مروجي المخدرات سواء بين فلسطينيين أو فلسطيني الداخل وإسرائيليين وحتى مع مروجين إقليميين من منطقة سيناء، حيث يسقط المعيار الديني والقومي ويبقى المعيار الإجرامي الذي يربط بينهم، وبالمنطق التجاري لتجارة المخدرات حين نتحدث عن مكان وطرق التهريب وصولا لبعض كبار مروجي وتجار المخدرات في إسرائيل وفلسطين، ومنهم إلى الموزعين الذين يتعاملون أحيانا مع المتعاطي مباشرة، فإن كل هذا يمثل فهم ومنظور عمل العصابات وموزعي المخدرات، وبالتالي حتى وإن كنّا نتحدث عن تعاون أفراد بين بعضهم البعض، فيجوز قانونا إطلاق إسم العصابات عليهم".

المخدرات وتجارة السلاح

من ناحية أخرى، يشير **عصام جويحان** إلى أن "الإسرائيليين يحاولون تجنيد تجار المخدرات لأن ارتباطهم يفيدهم في الوصول لحاملي السلاح بالذات، على اعتبار أن تجارة المخدرات مرتبطة بالسرقات والسلاح وبما يسمى بالعالم السفلي والإجـرام، أضف إلى ذلك أن الامر الذي شجع على التعاطي والترويج والتجارة، اتباع اسرائيل لسياسة غض البصر وعدم محاسبة من يتاجر بها أز يوزعها في القدس وضواحيها كما في الرام وبير نبالا والعيزرية وأبو ديس.

تضارب الإحصائيات

ورغم أن الجهات الرسمية كانت قد قدرت عدد المدمنين والمتعاطين في الأراضي الفلسطينية مع نهاية العام ٢٠٠٣ بقرابة ٥٠ ألفا (تزيد او تنقص قليلا)، إلا أن تقديرات المؤسسات الأهلية المعنية في هذا الموضوع قدرته بـ٨٠ الفا.

يقول المقدم **عبد الله عليوي**، أن التباين في الإحصائيات، مرده عدم وجود وحدة قياس محددة وموحدة للتعاطي تعتمده كافة المؤسسات الرسمية والأهلية. فعلى سبيل المثال القدس لأنها تعد المشكلة الساخنة بخصوص الإدمان، بعض الإحصائيات تقول ان عدد المدمنين بين ٥-٦ آلاف، وبعضها الآخر يقول أن عددهم حوالي ٤٥٠٠ و٥ آلاف. كما قدرت بعض المؤسسات عدد المتعاطين ما بين ١٨-٢٥ ألفا، وفي تقديرنا نحن، فإن عددهم ما بين ١٥-١٨ ألف متعاطي.

العميد **أبو عين**، اعتبر أن اختلاف المعطيات مرده عوامل جغرافية " لكي يعبر الإحصاء الدقيق عن العدد الحقيقي لعدد المتعاطين والمدمنين في فلسطين، يجب أن يشمل كل أراضي الـ٦٧ بما فيها القدس، وبالتالي فإن أي إحصاء يتم هو إحصاء مبتور، حيث من المعروف أن الخارطة الجغرافية والسياسية لا تسمح بهكذا عملية، مع ذلك فالإحصاءات المتوفرة يمكن اعتبارها مؤشرات يستأنس بها، وهي بكل الحالات تشير إلى أن هناك تناميا وارتفاعا وازديادا مضطردا في أعداد المتعاطين والمدمنين في الضفة الغربية، وقد يكون هذا أمر طبيعي في ظل وجود النمو سكاني".

فيما ربط **جويحان** ما بين النمو والزيادة في الإقبال على المخدرات بـالأراضي الفلسطينية والـظـروف الاجتماعية والسياسية والأمنية والاقتصادية، منبها إلى ان الإحصائيات غير الرسمية تشير إلى أن هناك زيادة في أعداد المتعاطين للمخدرات، وانخفاض بعمر بداية التعاطي، وارتفاع في نسبة الإناث اللواتي يبدأن بالتعاطي سواء بالضفة الغربية أو القدس وحتى في قطاع غزة. كما أن أكثر الفئات العمرية للمدمنين هي للأعمار ما بين ٢٤-٣٦ سنة ، ويمثلون قرابة ٤٠٪ من عدد المدمنين، أما المتعاطين فتتراوح اعمارهم ما بين ١٥-٢٥ عاما".

وبالعودة إلى الإحصائيات الخاصة بالإدارة العامة لمكافحة المخدرات، يتبين أن هناك زيادة سنوية في أعداد القضايا المسجلة ما بين حيازة وتعاطي وزراعة، حيث ثبتت الإدارة ١٠٠٧ قضايا "مبلغ عنها" عام ٢٠١٤ ، في حين كان عدد القضايا المثبتة في العام ٢٠١٣ هو ٨٠٠قضية، و٥٨٢ في العام٢٠١٢، وأن هناك زيادة طردية بما يتعلق بأعداد الأشخاص المضبوطين سنويا.

يشار أيضا إلى أن تقرير الواقع الراهن لظاهرة تعاطي المخدرات في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٦، والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع وزارة الداخلية، أكد أن هناك زيادة سنوية تبلغ ٢,٤١٪، بخصوص عدد المتعاطين الجدد.

الشراكة

إلى ذلك، **أكد عصام جويحان** مدير مركز المقدسي للتوعية والإرشاد خبير علاج المدمنين على جهود تبذل لتوحيد عمل المؤسسات الأهلية والإدارة العامة لمكافحة المخدرات. يقول: "أدوارنا تكمل بعضها بعضا، فلا يمكن للمؤسسات أن تعمل وحدها، خاصة وأن المؤسسات التي تعمل في هذا المجال قليلة للغاية، وبالتالي يجب أن تتدخل جهود الدولة في هذا الموضوع".

بدروه، بين المقدم **عبدالله عليوي** نائب مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات أنهم كجهة إنفاذ قانون مكافحة المعروض من خلال ملاحقة التجار والمروجين والزارعين للمخدرات، فإن من واجبهم القيام بالتوعية والإرشاد بالشراكة والتعاون مع جميع الـوزارات والمؤسسات العاملة في هذا المجال للوقاية من المخدرات، وذلك ضمن إطار اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية. فالمدمن مريض وربـمـا هـو فـي بيئة إجتماعية أو ذاتـيـة شخصية أوسياسية أو اقتصادية سيئة فأصبح ضحية في هذا الجانب، لذلك فنحن نحاول أن نساعد ذوي أسر المدمنين إذا ما توجهوا إلينا بخصوص أبنائهم، عبر توجيههم لمراكز علاجية، من خلال شراكة بيننا وبين المؤسسات المختصة في هذا المجال، وإن كانت المقدرات المخصصة لديهم صعبة.

إن زيادة الإقبال على المخدرات الكيماوية، والزيادة السنوية لأعداد المضبوطين وأعداد القضايا المسجلة، تبرز التحدي الذي تواجهه الجهات الرسمية، يقول العميد ابراهيم أبو عين، مدير عام الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية. يضيف:" لغاية الآن لا نملك بعض المساعدات الفنية في عملنا، وإن حصلنا عليها فنحصل عليها بشكل متقطع، إضافة إلى محدودية عدد الموارد البشرية، الأمر الذي يشكل تحديا بالنسبة لنا".

يبقى ان نشير إلى أن النيابة العامة، قد زودتنا بنتيجة أحد الفحوص التي أجريت لمواد يشتبه بأنها مخدرات سبق وأن ضبطتها عام٢٠١٤، حيث تشير نتائج الفحص الذي أجراه مركز السموم والتحاليل الكيماوية والبيولوجية التابع لجامعة النجاح الوطنية في نابلس إلى أن نتيجة فحص إحدى العينات المرسلة، أثبتت أنها عبارة عن مادة الحشيش المخدرة، فيما بعض العينات الأخـرى عبارة عن نبتة الماريجوانا(القنب الهندي) المحسّنة المخدرة.

قطاع التعليم الخاص: مطالبات بتنظيمه بما يضمن تعزيز الشفافية وآليات المساءلة فيه

رأي آخر

ناقش اجتماع عقده الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان في مقره الكائن في رام الله مؤخرا "واقع النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل المدارس الخاصة" بهدف تشخيص الواقع العملي وتحديد مدى توفر المعايير والاطار القانوني الناظم لعمل هذه المدارس والالتزام بها واليات المحاسبة والمساءلة فيها.

وحضر جلسة النقاش تلك، مسؤولو قسم المدارس الخاصة والتعليم العام ورياض الاطفال في وزارة التربية والتعليم العالي، وديوان الرقابة المالية والادارية وقسم حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني ومدراء ومديرات بعض المدارس الخاصة وأعضاء مجالس اولياء امور الطلبة فيها إضافة إلى شخصيات اكاديمية واعلامية.

ضرورة وجود قانون فلسطيني للتعليم

وأكد مستشار مجلس ادارة ائتلاف امان الدكتور عزمي الشعيبي على أهمية التعليم كحق عام للفلسطينيين لا يخضع لتقلب الحكومات المتعاقبة او صراعات الاطياف السياسية، مشددا على مسؤولية وزارة التربية والتعليم في حماية حق المواطن بالتعليم بدءاً بالحضانة وانتهاء بالتعليم ما بعد الجامعي مع توفير كل ما يلزم لتنظيم قطاع التعليم على اختلاف مؤسساته.

واعتبر الشعيبي ان الاسباب التي دفعت نحو البحث في هذا الموضوع هو عدم وجود قانون فلسطيني ينظم قطاع التعليم رغم ضخامة هذا القطاع وتزايد عدد المستفيدين منه، اذ يصل عدد الطلاب في المدارس الخاصة في الضفة الى ٩٠ الف طالب يتوزعون على قرابة ٣٦٩ مدرسة، فضلا عن عدم وضوح الجهة المسؤولة عن تنظيم علاقة المدارس بأولياء الامور الذين يرزحون احيانا تحت ضغوط كبيرة من قبل ادارة المدارس مطالبا تنظيم هذا القطاع بما يضمن تعزيز الشفافية واليات المساءلة فيه.

الاطار القانوني الناظم للتعليم الخاص قديم وغير دستوري

من جانبه استعرض مُعدّ الدراسة الباحث عبد الرحيم طه الواقع القانوني الناظم للتعليم الخاص في فلسطين مـرورا بمؤشرات النزاهة والشفافية والمساءلة التي تم فحصها في متن الدراسة. ووجد طه في اطار دراسته ان الخلل في الرقابة على عمل المدارس الخاصة يكمن في عدة مواقع اولها الاطار القانوني الذي يعد قديماً من ناحية وغير دستوري من ناحية اخرى حيث ما زال العمل جارياً بقانون التربية والتعليم الاردني إضافة الى العمل ببعض التعليمات الخاصة التي وضعتها وزارة التربية والتعليم لتنظيم العمل في هذا الاطار. وبالانتقال الى الناحية المؤسساتية استخلص طه في خضم دراسته ان هناك تزايداً مطّردا في عدد المدارس الخاصة العاملة في فلسطين، على الرغم من أن هذه الزيادة لا يقابلها اهتمام حقيقيا بإفراد ادارة عامة متخصصة ترفد بعدد كافٍ من المتخصصين لمتابعة هذا الموضوع الذي لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الوزارة.

وفصل طه مكمن الخلل الثالث في كيفية التطبيق متطرقا الى تدخل وزارة التربية والتعليم في عمل المدارس الخاصة في الجزئيات المتعلقة بالترخيص والمناهج، دون متابعة لآلية تحديد الرسوم الدراسية على سبيل المثال والتي تحكمها قاعدة العرض والطلب وتركها للمدارس الخاصة دون تحديد حد أدنى وأقصى متعارفٍ عليه. كما نوه الباحث الى تأثير عدم وجود اي مدونات سلوك تنظم عمل هذا القطاع ما يزيد من عمق المشكلة لما يسببه من تضارب في المصالح ومحاباة تؤدي الى توفر فرص للفساد.

الدور الاشرافي لاعب مهم ولكنه غائب

بدوره اكد القائم بأعمال مدير التعليم العام في وزارة التربية والتعليم علي ابو زيد على جهود وزارة التربية والتعليم المستمرة لتصحيح الوضع القائم وعرض الدراسات والخطط على الجهات المعنية على الرغم من انها لن تستطيع العمل لوحدها لإصلاح قطاع هو من اكبر واهم القطاعات العاملة في فلسطين.

وفيما يتعلق بالرسوم والاقساط في المدارس الخاصة اعرب ابو زيد عن ان التباين في الرسوم بين مدرسة واخرى يعود الى عدم وجود معايير محددة وسقف اعلى لهذه الاقساط، اما بالنسبة لمدونات السلوك فأوضح ابو زيد ان الوزارة طورت مدونات سلوك للمعلمين الحكوميين والتي من المفترض ان تعمم على المدارس الخاصة خلال فترة وجيزة.

واتفق رئيس قسم المدارس الخاصة في وزارة التربية والتعليم مهند عابد مع الآراء التي تحدثت عن ضعف الجانب الاشرافي والرقابي، مؤكدا أن بعض المدارس الحكومية تحظى بزيارة واحدة او زيارتين على الاكثر سنويا في حين لا يتم زيارة بعض المدارس الخاصة نهائيا خلال العام الدراسي، معللا ذلك بوجود خلل في توزيع الموظفين بين دوائر الوزارة بناء على احتياجات كل قسم وليس في نقص عدد هؤلاء الموظفين. واكد عابد ان العمل قد بدأ بالفعل بتنفيذ بند خاص تم اقراره من قبل الوزارة يحدد الزيادة على القسط الدراسي السنوي بحد

أعلى يتناسب طرديا مع ارتفاع غلاء المعيشة.

الرسوم هي العبء الأكبر

في ذات السياق، اعتبر مدراء المدارس الخاصة، أن ما ذكر في الدراسة حول واقع عمل هذه المدارس يتفاوت بين مدرسة واخرى من حيث اليات تطبيق مبادئ الشفافية واليات المساءلة متفقين على وجود خلل في القوانين الناظمة للتعليم الخاص ما يترك المجال مفتوحا لهذا التفاوت.

من جانب آخر، اجمع أعضاء مجالس اولياء امور الطلبة على وجود خلل بين فلسفة المدرسة المعلنة وبين التطبيق العملي الذي لا يترجم هذه الفلسفة بل ويتناقض معها في بعض الاحيان، خاصة فيما يتعلق بالأقساط ورسوم التسجيل السنوية التي اعتبروها غير مبررة ومرهقة للأهالي، بالإضافة الى النفقات الاضافية غير المنصوص عليها. وأكد اولياء الامور على ضرورة وجود مدونات السلوك للإدارات والمجالس لما لها من أثر في تسهيل الوصول للمعلومات التي تلزم لزيادة الرقابة على عمل المدارس، مشددين على اهمية مساءلة اولياء الامور للمدرسة بحكم دورهم كمستفيدين رئيسيين من الخدمات المقدمة.

واتفق المشاركون في الجلسة على ضرورة انشاء هيئة خاصة للتعليم الخاص تكون الحكومة جزءاً منها وتتمثل مهمتها ببلورة سياسية وطنية عامة للمدارس الخاصة وتتولى الاشراف والرقابة عليها.

أزمة مالية تعصف بمستشفيات القدس العربية

رأي آخر

خاص "رأي آخر" - قالت شبكة مستشفيات القدس الشرقية إن إجمالي ديونها على الحكومة الفلسطينية، وصل إلى ٢٥٠ مليون شيكل (٦٤ مليون دولار)، الأمر الذي تسبب بإغراق ٦ مستشفيات عربية في القدس بالديون بما يهدد استمراريتها.

ونتجت هذه الديون عن تكلفة علاج المرضى المحولين من وزارة الصحة الفلسطينية، إلى مستشفيات القدس التي تقدم خدمات طبية نوعية غير موجودة في المشافي الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الوزارة لا تسدد الفواتير

وتقوم الوزارة بتحويل آلاف المرضى ممن توافق سلطات الاحتلال الإسرائيلي، على منحهم تصاريح خاصة للوصول إلى القدس، لكي يتلقوا العلاج في مشافي المدينة، ولكنها (الـوزارة) لا تسدد فواتير علاجهم بشكل منتظم ما يتسبب بأزمات متلاحقة.

وأوضح أمين سر شبكة مشافي القدس رفيق الحسيني ان بعض المشافي أصبحت تواجه خطر قيام مؤسسات الاحتلال الضريبية بالحجز على ممتلكاتها أو أموالها، نتيجة عدم قدرتها على دفع ما يترتب عليها من ضرائب بسبب عدم تلقيها مستحقاتها المالية من الحكومة الفلسطينية.

٢٥ ألف مريض سنويا

وتضم شبكة مستشفيات القدس: مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، ومركز الأميرة بسمة للتأهيل، ومستشفى اوغستا فكتوريا- المطلع، ومستشفى سانت جون للعيون، ومستشفى سانت جوزيف، بالإضافة لمستشفى جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، وتستقبل ما معدله ٢٥ ألف مريض سنويا من الضفة الغربية وقطاع غزة ممن تغطي وزارة الصحة الفلسطينية تكلفة علاجهم.

وتخضع المشافي كما المؤسسات الفلسطنية الاخرى في القدس لسلطة الاحتلال المباشرة، وتُلزم بدفع الضرائب من الجهات الرسمية الإسرائيلية "التي تعتبر القدس المحتلة جزءا من إسرائيل وتخضع لقوانينها".

٢٠٠ مليون دولار للدائنين المحليين

ودفعت الحكومة الفلسطينية خلال الأسابيع الأخيرة مبلغ ٢٠٠ دولار للدائنين المحليين، واستثنت منها مشافي القدس، وقال مصدر حكومي فلسطيني إن "هذه المستشفيات قادرة على الحصول على منح مالية من الاتحاد الأوروبي او جهات عربية لتغطية نفقاتها".

وفي تعليقه على هذا الموقف قال الحسيني " إن المانحين العرب أصبح لديهم أولويات ومشكلات أخرى في ظل ما المآسي الانسانية في المنطقة خاصة في سوريا واليمن، بينما يفضل المانحون الأجانب "عدم دفع المصاريف التشغيلية للمشافي المقدسية وانما يقدمون بعض المشاريع التطويرية"، وفقا لتعبيره.

٤٠٪ من مرضى الضفة يحولون لمستشفيات القدس

بدوره قال المتحدث باسم وزارة الصحة الفلسطينية أسامة النجار إن ٤٠ ٪ من إجمالي المرضى الذين تقوم الوزارة بتحويلهم سنويا يذهبون الى مشافي القدس ما يعكس دور الوزارة في دعمها، "غير ان الازمة المالية المتفاقمة لدى الحكومة الفلسطينية تحول دون تخصيص وزارة المالية دفعات مالية منتظمة

لمستشفيات القدس الست"، ودعا النجار في حديثه مع "العربي الجديد" الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الأخرى الى الاستمرار بتقديم الدعم لهذه المشافي لتمكينها من مواصلة تقديم الخدمات للمرضى الفلسطينيين.

وكان الاتحاد الأوروبي قدم في السنوات الأخيرة منحا مالية لمستشفيات القدس، بدلا من ديونها على الحكومة الفلسطينية إلا أن هذه المشافي لم تتلق دفعات عن تكلفة علاج مرضى وزارة الصحة من الاتحاد الاوروبي او أي جهة أخرى منذ ما يقارب العام، بحسب الحسنيي.

وخلال مؤتمر عقدته شبكة مستشفيات القدس الشرقية بداية الشهر الجاري قال ممثل الاتحاد الأوروبي رالف طراف، إن الاتحاد "يلتزم بدعم مستشفيات القدس التي تخدم المجتمع الفلسطيني، كما يلتزم بدعم الجودة المتصاعدة فيها، داعيا السلطة الوطنية إلى ضرورة العمل مع الاتحاد الأوروبي لإيجاد آلية من أجل استدامة واستمرارية نموذج الشبكة". ولكن المسؤول الأوروبي لم يعلن عن تخصيص دفعات مالية قريبا لمشافي القدس.

وتخصص الحكومة الفلسطينية قرابة ٤٥٠ مليون دولار من موازنتها العام بما يشكل نسبة ١٢ ٪ من اجمالي النفقات.

بعض حضانات الأطفال بيوت رعب وضرب !!

بقلم: أمجد زبيدات

حالات ضرب للأطفال في الحضانات، وربما حالات إهمال تسجل في بلاغات لدى أقسام الشرطة الفلسطينية، حيث يعود الأطفال بكدمات على أنحاء مختلفة من أجسادهم.

أمر مريب

الأمر أصبح مريبا للعديد من أرباب العائلات ممن يضطرون إلى وضع أطفالها إثناء عملهم، فيما تنتشر الحضانات وتتوزع ما بين مرخصة إلى غير ذلك، ولا رقابة على كثير من هذه الحضانات.

حكاية الطفلة "شام"

"شام" ليست الطفلة الأولى التي تتعرض لأذى في حضانتها، بل كانت الخلاص وطريق الأمان لباقي أصدقائها، وبعدما كانت ضحية أصبحت العنوان لغيرها.

"شام" طفلة بعمر ٩ أشهر كانت ضحية لضرب طفلين في حضانتها، أحدهما قام بضربها وإيقاعها على الأرض، أما الآخر فعضها بجسدها، وأثارت قضيتها جدلا واسعا لدى الرأي العام، في حين سلطت الأضواء على واقع الحضانات عموما.

حضانات غير مرخصة

يبلغ عدد حضانات الضفة ١٤٠ حضانة مرخصة ومسجلة، وعدد كبير غير مرخص توظف أعدادا لا بأس بها من المربيات بدون شهادات مصدقة من خبرة وحسن سيرة وسلوك، يضاف إلى ذلك النقص الكبير في عدد المشرفين الميدانيين الموفدين من وزارة الشؤون الاجتماعية، للتفتيش على الحضانات، حيث لا يتجاوز عدد المشرفين ١٢ مشرفا في جميع أنحاء الضفة الغربية.

ليس من السهل أن تتقبل ضرب أو تعرض طفلك أو طفلتك للضرب في مكان من المفترض به أن يكون بيته الثاني، وللأسف فإن بعض العائلات وبسبب الحال الاقتصادي السيء، وتدني رسوم تلك الحضانات، فإن من شأن ذلك جعل العائلات لا تعير اهتماما للحضانات غير المجهزة بشكل كامل كعدد الغرف نسبة إلى أعداد الأطفال فيها، وانعدام التهوية يضاف إليها عدم وجود إشراف طبي على الأطفال، وعدم وجود فصل بين هؤلاء الأطفال من الناحية العمرية.

جملة من المشاكل تعرض الطفولة للخطر منها الانفلات وتأثيراته السلبية على الطفل من النواحي النفسية والجسدية، وكثرة الأسئلة التي ترد للأذهان بهذا السياق قد تتعبك، فأين حقوق للطفل؟ وكيف ستسترجع ثقة الأهل بالحضانات مجدداً؟ وما الخيار الآخر للعائلات بخصوص أطفالهم، وهل ما تردده الحضانات من شعارات .. هي مجرد شعارات ليس إلا...؟

في حال طبقتها بالمحاكم.. هل سترفع الحكومة رسوم دوائر خدماتية أخرى؟

بقلم: أدهم مناصرة

جاء الجدل بين نقابة المحامين والحكومة حيال حقيقة مصادقتها في جلستها منتصف تشرين الثاني الماضي على رفع رسوم التقاضي بالمحاكم النظامية، في وقت يحمل الكثير من التساؤلات عن حقيقة المصادقة من عدمها، وتوقيتها، بل وتردد وارتباك مجلس الوزراء الذي سارع إلى نفي المصادقة عليها، والقول بأنها قيد النقاش، رغم نشرها ضمن الجلسة الختامية على الموقع الإلكتروني للحكومة قبل أن يتم سحبها.

مقدمات وخلفيات

في الحقيقة، أن ثمة مقدمات وخلفيات لهذه الخطوة غير الواضحة حتى الآن، ولم يتم إدراكها من قبل المواطنين، فمردها يعود إلى تلك الجلسة الحكومية قبل ما يزيد عن ٣ أشهر وتحديداً في نهايات آب الماضي/ عندما أحال مجلس الوزراء الدراسة التي أعدتها وزارة المالية بخصوص الرسوم التي تجبيها مختلف الدوائر الحكومية مقابل الخدمات المقدمة للجمهور من أجل إبداء الملاحظات عليها لإعادة "تصويبها" بما يتناسب وطبيعة الخدمة المقدمة.

تحسين موارد الدخل

وبناء على قراءات وأخرى تسريبات حكومية متطابقة، فإن هذه الخطوة تأتي في إطار محاولات الحكومة لتحسين موارد الدخل لميزانيتها، ويبدو أنها تريد معالجة الخلل من ظهر المواطن "الغلبان" وعلى حسابه ومن جيبه، فهو "كبش الفدا" لكل شيء، لا من الشركات الخاصة الكُبرى "الإقطاعية" التي يتم اعفاء شركة ما من دفع رسوم الترخيص لمدة ٥ سنوات تبدأ من عام ٢٠١٤ وحتى نهاية عام ٢٠١٨، علاوة على منح تسهيلات لشركات أخرى تطبيقاً لسياسة الحكومة في تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة، كما تقول. فهي مفارقة ظالمة بين هذا وهذاك!.

جس نبض الشارع

وخُلاصة القول، فإن الحديث عن رفع رسوم المحاكم النظامية يأتي ضمن إجراءات حكومية تم الإشارة إليها قبل بضعة أشهر في أروقة مجلس الوزراء مفادها "إعادة النظر في رسوم كل الدوائر الحكومية بصفتها قديمة، إضافة إلى تحسين دخل الموازنة من خلالها"، بمعنى أن الأمر ينسحب في الفترة القادمة على الدوائر الخدماتية في وزارة الداخلية ووزارات أخرى، ولكن يبدو أنهم يريدون البدء بالمحاكم أولاً، وتريد "جس نبض" الشارع والمواطنين إزاء الإجراء الأخير، ليتلوها إجراءات مماثلة تدريجياً تطال مرافق خدماتية أخرى.

المراوغة

بَيْدَ أن الحكومة تستخدم أسلوب "المُراوغة" و"استغباء" الرأي العام عندما سحبت ما نشرته على موقعها الإلكتروني بخصوص رفع رسوم المحاكم النظامية في ظل الوضع الاقتصادي الذي يزدادُ سوءاً، علاوة على عدم قانونية إقرارها أصلا لأنه من الناحية الدستورية لا يجوز أن يتم ذلك إلا من بوابة المجلس التشريعي، وذلك وفقاً لما جاء في المادة ٨٨ من القانون الأساسي المعدل والتي نصت على أن "فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغائها، لا يكون إلا بقانون". جديرُ ذكره فإنه إذا ما صادقت الحكومة عملياً على رفع رسوم المحاكم، فإنها سترتفع إلى ٦ أضعاف في بعض المرافق و ١٠ أضعاف في مرافق أخرى، بحيث ترتفع رسوم القضايا الخاصة بمحكمة العدل العليا من ٢٠ ديناراً إلى ٢٠٠ دينار، فيما تقفز رسوم أي طلب في إطار الدعوى في المحكمة العليا من ٢ دينار إلى ٥٠ ديناراً.

وفي محكمة الصلح والبداية تتضاعف معظم الرسوم، ليصل الحد الأقصى لها ٢٠٠ دينار بعد أن كانت ١٠٠ دينار، في حال جرى التعديل المذكور وتمت المصادقة عليها.

المشاركة المجتمعية

وبالعودة مُجدداً إلى الدراسة التي أعدتها وزارة المالية قبل أشهر بخصوص الرسوم التي تجبيها مختلف الدوائر الحكومية مقابل الخدمات المقدمة للجمهور، فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذه الحال: هل تشاورت الحكومة وماليتها مع قطاعات المجتمع المدني؟؟.. ولماذا تستبعد هذه القطاعات في أمور حياتية كهذه من أجل إبداء الملاحظات عليها لإعادة "تصويبها" بما يتناسب وطبيعة الخدمة المقدمة؟. وهل بدأت بعملية التصويب من المحاكم اولاً؟؟، وماذا بعدها؟. ثم، ماهي المعايير التي تتبعها لتحكم على أن الرسوم الخاصة بهذه الدائرة الحكومية قديمة وتحتاج إلى رفع او تبقى على حالها؟!..لا اعتقد أن الحكومة مستعدة اصلاً للإجابة على هذه التساؤلات، لأنها إما هي "فوقية وفي برجها العاجي" وتشعر أنها أكثر فهماً من القطاعات المدنية والمجتمعية الأخرى، أو أنها لا تُريد أن توجع رأسها!.

ما هو "مقتضى الحال" لرفع رسوم المحاكم؟

وليد خاروفة

مع تزايد أسعار السلع المختلفة في السوق الفلسطيني، بات المواطن يحمل على كاهله عبئاً لا بأس به من المسؤوليات، ليأتي مجلس الوزراء في قرار مجحف بحق المواطن المغلوب على أمره، والذي يقضي برفع رسوم المحاكم وزيادتها بشكل كبير جدا لا يتناسب مع الحال الفلسطيني.

قانون رسوم المحاكم

وبالعودة إلى المادة ١٧ من قانون رسوم المحاكم رقم ١ لعام ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٥ ، فقد منحت مجلس الوزراء حق التعديل إلا أنها قيدته بعبارة "حسب مقتضى الحال"، كما وجاءت المادة ١٧ المذكورة مخالفة لما ورد في المادة ٨٨ من القانون الأساسي المعدل التي نصت على فرض الضرائب العامة والرسوم، وتعديلها وإلغائها، لا يكون إلا بالقانون.

قرار مجلس الوزراء

فجاء قرار مجلس الوزراء برفع رسوم المحاكم عشوائيا، وبدون أي استشارة لمجلس نقابة المحامين بسبب المصطلحات الفضفاضة التي وردت بخصوص هذا الموضوع في القانون الأساسي الفلسطيني.

وبعد ذلك نجد أن المواطن الفلسطيني هو وحده الضحية لمثل هذا القرار العشوائي الذي اعتبره مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين مساس بمبدأ دستوري وهو حق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي وحقه في الحصول على محاكمة عادلة.

موقف نقابة المحامين

أما مجلس نقابة المحامين الفلسطيني، فعبر عن رفضه القاطع لهذا القرار من خلال التأكيد على حقه في اتخاذ كافة الإجراءات القانونية والفعاليات الاحتجاجية من أجل إلغاء تعديل جدول الرسوم، لخطورة هذه المرحلة، كما وأهاب المجلس بكافة المحامين والمحاميات للمشاركة الفاعلة في كافة الخطوات التي يدعو لها مجلس النقابة.

فهل فعلا سيستطيع مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين التأثير على مجلس الوزراء بإلغاء هذا القرار المجحف، أم سيبقى المواطن الفلسطيني راضخا لقرارات خاطئة تتخذ بحقه.

هيئة الإشراف
د. ليلي فيضي
لميس الشعيبي- الحنتولي
شادي زيدات
عبير زغاري
محمد عبد ربه

telephone: 02-2989490 / fax: 02-2989492
website: www.miftah.org / email: info@miftah.org